دراسات اقتصادية

مجلَّة نصف سنوية محكمه تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة ـ بغداد
العدد (٣٨) لسنة ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م

رئيس التحرير
أ.د.فلاح حسن ثويني

سكرتير التحرير
حسين غازي رشيد

الهيئة الإستشارية

د. مظهر محمد صالح
أ.د. خليفة جبر الزبيـدي
أ.د. محمود محمد داغـــر
أ.د. خليل محمد الجبوري
أ.د. محمد صالح القريشي
أ.د. حسن لطيف كاظـم
د.علي شديخ الزبيـــدي

أهداف وضوابط النشر

اهداف بيت الحكمة

بيت الحكمة مؤسسة فكرية علمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي واداري مقره في بغداد ومن اهدافه:-

* العناية بدراسة تأريخ العراق والحضارة العربية والاسلامية .
* ارساء منهج الحوار بين الثقافات والاديان بما يسهم في تأصيل ثقافة السلام وقيم التسامح والتعايش بين الافراد والجماعات .
* متابعة التطورات العالمية والدراسات الاقتصادية وآثارها المستقبلية على العراق والوطن العربي
* الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تعزز من تمتع المواطن بحقوق الانسان وحرياته الاساسية وترسيخ قيم الديمقراطية والمجتمع المدني .
* تقديم الرؤى والدراسات التي تخدم عمليات رسم السياسات .

ضوابط النشر

- تنشر المجلة البحوث التي لم يسبق نشرها ويتم اعلام الباحث بقرار المجلة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تسلم البحث .
- ترسل نسخة واحدة من البحث باللغة العربية مع ملخص له باللغة الانكليزية لا تزيد كلماته عن ٢٠٠ كلمة شريطة ان تتوفر فيه المواصفات الاتية :

أ- ان يكون البحث مطبوعاً على قرص مرن (CD) بمسافات مزدوجة بين الاسطر وبخط واضح .

ب- ان لا تتجاوز عدد صفحات البحث (٢٠) صفحة بقياس(A4) عدا البيانات والخرائط والمرتسمات.

ج- ان تُجمع كل المصادر والهوامش مرقمة بالتسلسل في نهاية البحث وبمسافات مزدوجة بين الاسطر .

- يحصل صاحب البحث المنشور في المجلة على نسخة مجانية من العدد الذي ينشر فيه البحث .
- تعتذر المجلة عن اعادة البحوث سواء نشرت أم لم تنشر .
- يحتفظ القسم بحقه في نشر البحث طباعياً والكترونياً على وفق خطة تحرير المجلة .

المحتويات

كلمة العدد

رئيس التحرير.....٧

البحوث والدراسات

الحمائية الجديدة وانعكاساتها على المصالح التجارية للدول النامية

أ.د عدنان حسين يونس
د. سلطان جاسم سلطان
د. فاضل موسى.....١١

دراسة اقتصادية لتقدير متوسط استهلاك الفرد من البروتين الحيواني في العراق للعام ٢٠١٣

أ.م.د. رعد عيدان عبيد.....٤١

انخفاض أسعار النفط العالمية و أثرها على الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. محمد عبد صالح.....٥٣

الصيرفة الألكترونية في بلدان عربية مختارة (الواقع والتحديات)

م.م. سيماء محسن علاوي
م. سعد حسن علي
م.علي راضي محيسن ٧٥

تقييم الدور التنموي للبنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦

أ.د. وفاء جعفر امين
م.د.احمد عبد الزهره حمدان.....١٠١

التعثر المالي المصرفي الأسباب ...وأساليب المعالجة

الباحثه اسار فخري عبد اللطيف.....١٢٩

المستخلصات باللغة الانكليزية

كلمة العدد

يصــدر العــدد الثامــن والثلاثون لعــام ٢٠١٨ من مجلة دراســات اقتصادية التي تصدر عن قسـم الدراســات الاقتصاديــة في بيت الحكمة والتي تعد من بين المنابــر العلمية الهامة المحكمة علمياً والتي يسعى الباحثين والدارسين بالعلوم الاقتصادية الى الاستفادة من مخرجاتها البحثية والعلمية في مختلف فروع وتخصصات الاقتصاد المتعددة ، ولباحثين ومتخصصين في ذلك الحقل من فروع المعرفة.
وفــي اصداريــة هذا العدد من مجلة دراســات اقتصاديــة توزعت البحوث والدراســات بين العديد من المواضيع التي تمس الشــأن الاقتصادي العراقي والعربي ، فقد تضمن هذا العدد ســتة بحوث شــملت تخصصــات التجارة الدوليــة واقتصاديات النفط وأســعارها والمنتجات الزراعيــة والحيوانية والدور التنموي للسياسة النقدية والتحديات التي تواجه النظام المصرفي.

فقد تطرق البحث الاول الى الانعكاســات التي تترتب على المصالــح التجارية للبلدان العربية والنامية جراء تبني الحمائية الجديدة ، وماهي المزايا والعيوب لهذه الحمائية.

وتناول البحث الثاني دراسة اقتصادية لتقدير متوسط استهلاك الفرد من البروتين الحيواني في العراق والعالم .

اما البحث الثالث فقد تضمن الاثار التي تترتب على الاقتصاد العراقي من جراء انخفاض أسعار النفط العالمية وما يشكله ذلك من تهديد للاقتصاد العراقي لاعتماده بشكل كامل تقريباً على الايرادات النفطية

وكان واقــع وتحديات الصيرفــة الالكترونية في بلدان عربية مختارة وتأثيرها في تســوية المدفوعات الدولية والمحلية هو موضوع البحث الرابع من هذا العدد .
وتضمــن البحــث الخامس تقييماً للدور التنمــوي للبنك المركزي العراقي والتــي تمثلت بالعجز المالي الكبير بسبب انخفاض اسعار النفط.
بينمــا تناول البحث الاخير من هذا العدد، أســباب وطرق معالجة حالات التعثــر التي يواجهها القطاع المصرفي.
وفــي الوقــت الذي تثمن فيه هيئة تحرير مجلة دراســات اقتصادية جهود الباحثيــن في هذا العدد فإنها تعتز بتوجيه الدعوة للمفكرين والباحثين لتقديم دراساتهم وأرائهم التي تهتم بالوضع الاقتصادي العراقي والاقليمي والدولي فهي المنبر الحر لكل الافكار العلمية والاقتصادية البناءة.

رئيس التحرير

البحوث والدراسات

الحمائية الجديدة وانعكاساتها
على المصالح التجارية للدول النامية

أ.د عدنان حسين*
د. سلطان جاسم *
د. فاضل موسى *

المستخلص

على الرغم من الاتجاهات المعاصرة في مناهضة السياسات الحمائية في التجارة الدولية ، التي تقودها الدول الصناعية الكبرى ، إلا أن هذه الدول في ظل واقع الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها بين الحين والآخر والرغبة في الحد من مشاكل موازين المدفوعات فيها ، وجدت في العودة الى السياسات التجارية الحمائية تدابير لا غنى عنها ، ولكن بأساليب وإجراءات محدثة لا تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية في ضوء التطورات الحاصلة فيما أصبح يعرف بالمعايير البيئية وتدابير السلامة الصحية وإجراءات الاستيراد المتحدة . وفي سياق ذلك فان الهدف من هذا البحث يتمثل في تسليط الضوء على جوانب من الانعكاسات التي تولّدها السياسات الحمائية الجديدة على المصالح التجارية للدول النامية والدول الناهضة صناعيا ، وفي إطار منهجية استندت على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي بغية التعرف على واقع الأمور المتعلقة بالتدابير الحمائية الجديدة ، ومن ثم استخلاص النتائج من خلال تحليل البيانات والمعلومات ، معتمدين على عدد من المصادر والدراسات السابقة المعنيّة في هذا الموضوع . وقد خلص البحث الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات ، من أبرزها ، أنّ السياسات الحمائية لم يجر التخلي عنها ولم تعد مقتصرة على القيود والتدابير التقليدية التي تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية ، وانّما أصبحت هنالك العديد من التدابير الحمائية الجديدة التي تسهم في تحقيق الأهداف نفسها والتي أصبحت تستخدم من قبل الدول الصناعية الكبرى بغية الحد من استيراداتها من الدول النامية والناهضة ، مما بات يولّد انعكاسات سلبية على صادرات هذه الدول . ومن ثم ضرورة أن تعمل الدول المتضررة من تدابير الحمائية الجديدة على تطوير تقنيات الانتاج والاستجابة للمعايير البيئية ومعايير الجودة في منتجاتها في إطار سياساتها التنموية ، كذلك لابد أن تتحمل منظمة التجارة العالمية مسؤوليتها في وضع القواعد المنظمة لاستخدام تدابير الحمائية الجديدة على وفق مصداقيتها وأهميتها وعدم ترك مثل هذه التدابير للدول نفسها .

* كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

المقدمة

تلعب السياسة التجارية دوراً أساسياً في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لا سيما في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، وفي ظل نظام عالمي متعدد الأطراف.

وفي ضوء التطورات المتلاحقة التي تشـهدها التجارة الدولية تبرز أهمية السياسـات التجارية في تكوين الاستثمارات وزيادة الدخل والإنتاج القومي، ومن ثمَ تحقيق الأهداف التي تصبو اليها الدولة.

ومـع تطور التبادل التجاري وتنوع أشـكال تدخل الدولة فـي إدارة علاقاتها التجارية، بدأت الدول تتبع أسـاليب جديدة وأدوات جديدة من اجل تحقيق أهدافها التنموية وتحسـين حالة موازينها التجارية وتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها ، أما بتقييد التجارة من خلال وضع القيود وتشديد الإجراءات ، أو من خلال تحريرها إزاء تدفق السلع والخدمات ، تبعاً للظروف والأوضاع الاقتصادية التي تمر بها تلك الدول ، أو بين هذا وذاك من الإجراءات التي تأخذ من التقييد ومن الحرية التجارية بعض العناصر.

وتجدر الإشـارة إلى إن الربع الأخير من القرن العشـرين شـهد اهتماماً متزايداً باسـتخدام أدوات وإجـراءات حمائية جديـدة من الولايات المتحـدة الأمريكية والدول الصناعيـة، وأصبحت تلك الدول تتشـدد في منع نفاذ صادرات الدول النامية إلى الأسـواق العالمية وتحت مسـميات عدة من أجل حماية صناعاتها ، لا سـيما تلك الصناعات التي تمتلك فيها الدول النامية قدرة تنافسـية ، الأمر الذي أدى إلى خلق تأثيرات سـلبية إضافية على موازين مدفوعات هذه الدول التي أصبحت تعاني من خسـائر فادحة في بعض القطاعات الإنتاجية نتيجة لهذه الممارسات والإجراءات التقييدية.

إن ظاهـرة السياسـات الحمائية الجديدة تُعد مناهضة لمبدأ حرية التجـارة الذي يدعو إلى ضرورة إزالة القيود أمام حركة التجارة العالمية وجعلها حرة وخالية من الإجراءات التقييدية. وقد تناولت الكثير من الدراسـات السابقة هذا الموضوع باعتباره يمثل عودة باتجاه معاكس للسياسات الحمائية من الدول المتقدمة صناعيا الى الدول النامية والناهضة صناعيا ، وعلى وفق أساليب وأدوات محدثة . ومن هذه الدراسات يمكن الإشارة إلى ما يلي :

١.بحـث: Zeynep Beyhan & Edgardo Sica & Serap Durusoy بعنـوان Economic Crisis And Protectionism Policies : The Case of the EU: Countries ومن أبرز النتائج التي توصل اليها البحث ، أن هنالك الكثير من القيود الحمائية الجديدة غيـر التعريفية والحواجز التجارية غيـر المرئية أصبحت لاتعرفها منظمة التجارة العالمية ، وان مثل هذه القيود التي تمارسها الدول الصناعية الكبرى لايمكن أن تمثل حلا لأزماتها الاقتصادية .

٢.دراسـة : Roberto Bendini & Barbara Barone بعنوان :

(Protectionism In The G20) ، تناولـت الدراسـة التدابيـر الحمائية الجديـدة التي اتبعتها مجموعـة دول العشـرين في أعقاب الانكماش الاقتصـادي عام ٢٠٠٨ . وقد توصلـت إلى أن تدابير

الحمائية الجديدة قد تزايدت كثيرا مقابل الجهود القليلة لتحرير التجارة ، وان الحمائية تغيّرت من ناحية الشكل والجغرافية ، وان مثل هذا الانحراف نحو الحمائية الجديدة كان نتيجة لتدهور الأداء الاقتصادي للدول التي تعمل على استخدام هذه التدابير .

٣.بحث : عبد السلام مخلوفي ، وسفيان بن عبد العزيز ، بعنوان :

(إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيراتها على تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري) . يسلط هذا البحث الضوء على التأثيرات التي أصبحت تحدثها الأبعاد البيئية بوصفها إحدى أدوات الحمائية الجديدة ، وتوصل البحث الى أن المعايير البيئية أضحت من العوائق غير الكمركية في التجارة الدولية ، وان الاقتصاد الجزائري على الرغم من قلة صادراته غير النفطية ، إلا أنه لم يسلم من تدابير الحمائية الجديدة .

٤.بحث : محمد الأمين شربي ، ومحمد الحسن علاوي ، بعنوان :

(الحمائية الجديدة ، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية) . يسلط هذا البحث الضوء على تخفيضات القيمة الخارجية للعملات التي تمارسها بعض الدول بشكل متقابل بوصفها أداة من أدوات الحمائية الجديدة ، وهو ما حاولت الدول الصناعية استخدامه من أجل التأثير في القدرات التنافسية والحد من الاستيرادات وزيادة الصادرات ، وتوصل البحث الى أن (حرب العملات) ليس حلا ناجعا لمشاكل موازين المدفوعات وان تنمية القدرات التنافسية الحقيقية للمنتجات هو الحل الأمثل .

٥.دراسة Carl J. Green: بعنوان: (The New Protectionism)

ومن أبرز النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة ، أن الأشكال الجديدة للحمائية أصبحت الأكثر انتشارا مقارنة بما يتم إزالته من العوائق ، وهو ما يمثل تهديدا خطيرا لمستقبل النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف .

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال تسليطه الضوء على سياسات تجارية ترتكز على أدوات وإجراءات ذات طبيعة رمادية غير واضحة المعالم تستخدمها الدول الصناعية المتقدمة ، والتي توصف بالحمائية الجديدة بهدف تقييد استيراداتها وزيادة صادراتها ، وانّ الظاهر المعلن من هذه الأدوات والإجراءات لا تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية ، والباطن منها يهدف إلى وضع العراقيل بوجه المنتجات الداخلة إلى الدول التي تطبق هذه الأساليب ، مما يسهم في إلحاق الأضرار الاقتصادية بصادرات الدول الأخرى ، لاسيما الدول النامية التي لا تستطيع مواجهة مثل هذه الأساليب ، في ظل سكوت منظمة التجارة العالمية وعدم تنظيمها بقواعد ملزمة . ومن ثم فان ما يتسم به البحث هو محاولته التعرف على جوانب من التأثيرات التي تولّدها التدابير الحمائية الجديدة على المصالح التجارية للدول النامية ، لاسيما ما يتعلق بصادراتها ذات الميزة التنافسية .

مشكلة البحث:

تتمثـل مشـكلة البحث في إن الكثير من الدول الصناعيــة المتقدمة أخذت تمارس أنواعاً مختلفة من السياسات التجارية الحمائية التي توصف بالجديدة ، وما تتضمنه من أساليب وإجراءات متعددة ، بهدف تقليل اسـتيراداتها والحد من صادرات الدول النامية إليها ، لا سـيما من أصناف السـلع التي تمتلك هذه الدول قدرة تنافسية في إنتاجها وتصديرها إلى الأسواق العالمية. الى جانب استخدام هذه الأساليب للحد من العجوزات في موازين مدفوعاتها ، ومواجهة التداعيات التي تنجم عن الأزمات المالية وفق تدابير وأدوات متجددة لا تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية .

فرضية البحث:

يسـتند البحث على فرضية مفادهـا أنّ الدول الصناعية المتقدمة لم تتخلا عن السياسـات التجارية الحمائية ، وأنها عملت على تكييف هذه السياسـات وتطبيقها بأسـاليب حمائية جديدة ، والتي أصبحت تمـارس تأثيرات سـلبية عديدة على صادرات الدول النامية كلُ حسـب درجة تطـور هياكله الإنتاجية وظروفه الاقتصادية والتقنية .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق أهداف عدة منها:

- معرفة ماهية السياسات الحمائية الجديدة وأدواتها والأسباب التي أدت إلى استخدامها .
- تسليط الضوء على جوانب من تأثيرات الحمائية الجديدة على صادرات الدول النامية.
- تقديم مجموعة من الإجراءات والسبل لمواجهة الحمائية الجديدة.

منهجية البحث:

اسـتند البحث على المنهج الاسـتقرائي لدراسـة وتحليل واقع التطبيقات المتعلقـة بتدابير الحمائية الجديـدة التي تسـتخدمها الدول الصناعيــة الكبرى ، ومن ثم الانتقال إلى المنهج الاسـتنباطي من أجل اسـتخلاص النتائج وملاحظة مـدى التأثيرات التي تولّدها هذه التدابير علـى المصالح التجارية للدول النامية ، معتمدين على عدد من المصادر والدراسات السابقة في هذا الموضوع .

هيكلية البحث:

ينقسم البحث إلى مبحثين :

المبحـث الأول: الحمائيــة الجديـدة، صورهــا، أدواتها، دوافعهــا، علاقتها بالنظــام الاقتصادي المعاصر.

المبحث الثاني : تأثيرات الحمائية الجديدة في صادرات الدول النامية .

المبحث الأول

الحمائية الجديدة، صورها، أدواتها، دوافعها، وعلاقتها بالنظام الاقتصادي المعاصر

لقد اقترنت الدعوة إلى الحمائية الجديدة في القرن الماضي بقيام الصناعات الناشئة ، كذلك اقترنت بالاتجــاه نحو التدويل وانتشــار ظاهرة العولمة. كما تركزت الحمائية علــى منتجات كانت صناعاتها

قـد نقلت إلى البلدان النامية ، مثل المنسـوجات والملابس والصلب ، وأصبحت سياسـاتها تمارس في ثمانينيات القرن الماضي على قطاعات جديدة مثل السيارات والإلكترونيات وامتدت لتصيب الكثير من المنتجات الزراعية للدول النامية [١].

ومن خلال ملاحظة واقع التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي نجد أن اضطراد التقدم العلمي والتكنولوجـي بـات يعني قـدرة متزايدة لدى الـدول الصناعية المتقدمـة على إنتاج العديد من السـلع الصناعيـة والزراعيـة بوفرة كبيرة تحتاج إلى أسـواق واسـعة لتصريفها من أجل اسـتمرار الإنتاج وحماية الوظائف . وفي دراسـة للبنك الدولي تبين حصول زيادة صافية في حوالي ٢٥٠٠ حاجز من الحواجـز التجارية غير التعريفة الكمركية خلال المـدة ١٩٨٥-١٩٨٦ [٢]وقد اتخذت ظاهرة الحمائية الجديدة اتجاهين في إطار أهدافها:

الاتجاه الاول : دفع الأطراف المتنافسة الأخرى من أجل الاتفاق، ومن أمثلة ذلك النزاعات التجارية بيـن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسـيك والمجموعة الأوروبية فـي المنتجات الزراعية، إذ استخدمت التعريفة الكمركية في هذا المجال . كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوم على منتجات الخشـب من كندا وتقييد اسـتيرادات السيارات والصلب الأمريكية من اليابان. إن استخدام هذه القيود أدى إلى تشـكيل منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسـيك (FAT) والكارتـل الذي عقدته الولايـات المتحدة عام ١٩٨٦ حول الإلكترونيـات اليابانية الرخيصة ومحاولة التخلص من منافستها . ومن هنا برهنت الشركات الدولية قدرتها على المحافظة على الأسعار العالمية مهما كان حجم الطلب ضعيفا.

الاتجـاه الثاني :الحد من التوسـع الصناعي لبعض الدول النامية المتميزة بصادرات المنسـوجات والملابـس والأحذيـة وبعـض البتروكيماويات مـن خلال اسـتخدام التعريفة الكمركيـة ضد هذه الصـادرات، وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدل نمـو الصادرات للدول النامية إلى البلدان الصناعية المتقدمة من ٢٢٪ للمدة ١٩٧٣-١٩٨١ إلى ٤٪ للمدة ١٩٨١-١٩٨٦.

أولاً: انتشار الحمائية الجديدة عالمياً

بالرغم من أن اتفاقية الجات كانت قد دعت إلى ضرورة العودة إلى حرية التجارة الدولية، والعودة إلى تقويم اسـعار صرف العملات منذ خمسـينيات القـرن الماضي وتخفيض الحواجـز أمام التدفقات التجارية والنمو الكبير للأسـواق المالية والنقدية، إلا إنه منذ بداية السبعينيات وتدابير الحماية تتصاعد لا سيما في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نهاية الستينيات وافقت الدول الصناعية على منح معاملة تفضيلية لمجموعة من الواردات من دول العالم الثالث سـمي " نظام الأفضليات المعمم" وهو يشـمل ١٦ نظاماً من ٢٦ دولة . غير إن هذا النظام كان قد اسـتخدم لصالح منتجات الشـركات المتعددة الجنسـيات، إذ لم تكن الدول النامية مستفيدة منـه، وكانـت التجارة تنمو بمعدل ٣,٩٪ في المتوسـط بين عامـي ١٩٦٣و ١٩٧٣ ، الاّ أنه في عام ١٩٧٣ كانت فرنسا تخضع ٥٥٪ من وارداتها إلى قيود غير التعريفة الكمركية ، كما بلغت هذه القيود في الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب ٤٠٪ [٣].

بالمقابـل، فشـلت جهود الدول النامية في إقامة تكتلات لحماية خاماتها، ففشـل كارتل الفوسـفات الذي سعى المغرب إلى تكوينه، كما فشل كارتل النحاس عام ١٩٧٦ من شيلي وبيرو. ولم تنجح جهود الاونكتاد في إقرار الاتفاقية المجمعة للسلع التي تصدرها الدول النامية إلى الدول الصناعية.

أما في مجال المنتجات الزراعية فزادت حدة الصراعات على الأسواق بين الدول الصناعية نفسها وبين الولايات المتحدة واليابان على منتجات لحوم البقر، وبين الولايات المتحدة واليابان على السكر.

إن الدعـوة إلـى حمائيـة جديدة ، لاقـت الترحيب الحار من الـدول الأوروبية والولايـات المتحدة الأمريكيـة وتتصاعد الدعوات من أجل الحماية مسـتعينة بدعوى مواجهة الأزمات وضعف الانتعاش وتفاوت أسعار الصرف والجمود الهيكلي وغير ذلك.

وتجدر الإشـارة،إلى أنّ منظمة التعاون والتنمية واجهت عجزاً إجمالياً في ميزانها التجاري يصل إلـى مـا يقارب ٣٠ مليار دولار عام ١٩٨٧ مقابل ١٦ مليار في عـام ١٩٨٦، في حين بلغ العجز في الميـزان التجـاري للولايات المتحدة الأمريكيـة نحو ١٣٢ مليار دولار في عـام ١٩٨٦ بالمقارنة مع ١١٧,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٥.

علـى الجانب الآخر، بلغ الفائض التجاري لليابان ما يقارب ٧٧ مليار دولار في عام ١٩٨٦ بعدما كان نحـو ٣٦,٨ مليـار عـام ١٩٨٤. لذلك طرح صندوق النقد الدولي مسـألة الاختـلالات بين الدول الصناعية الكبرى ، إذ عدّها في مقدمة دواعي الحماية.

وعليـه لجأت الدول الصناعية إلى الاحتماء بنصوص الوقايـة (Safeguards) لكي تبرر وضع القيـود علـى واردات الدول، فتضمنت المادة ١٩ من قانون الجات حقوق الدولة المسـتوردة في حماية اقتصادها إذا كانت الاستيرادات تضر بالاقتصاد، ولكن هذه الإجراءات تكون مؤقتة وبما يسمح للدولة تعديل أوضاعها والعودة إلى الحرية التجارية من جديد . وقد قدر عدد المرات التي استخدم فيها سلاح الوقايـة نحو ١٥١ مـرة حتى عام ١٩٩٤، منها ١٣٦ مرة بين الـدول الصناعية ، كذلك عمدت الدول الصناعية إلى استخدام إجراءات مقاومة سياسات الإغراق «Anti- Dumping Measures» بكثير من التعسف(٤).

كما كانت الإجراءات الأشد ، هو ما لجأت إليه الدول الصناعية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية فيمـا عُرف بالإجـراءات الرمادية «Grey Area Measures» ومن أشـهرها ما أطلق عليه بالتقييد الاختياري للصادرات VERVoluntary Export Restraint، وفي هذا الإطار سـجلت سكرتارية الجـات في عـام ١٩٨٩ عدد الحالات التي تم الاتفاق على هذا النوع مـن التقييد بنحو ٢٣٦ حالة منها ١٢٧ رتبتهـا المجموعـة الأوروبية، و٩٧ حالة للولايات المتحدة الأمريكيـة و١٢ حالة لليابان ومثلها لكندا، و٦ حالات للسويد . وهكذا نلاحظ أنّ الدول الصناعية المتقدمة هي الأكثر ممن يلجأ إلى القيود(٥).

ولـم يتفق الباحثون ، ولا المؤسسـات الدولية على تعريف محـدد للحمائية الجديدة ، وإنما وضعت مفاهيم وعبارات مختلفة لها . وإجمالا يمكن توضيح المقصود بالحمائية الجديدة من خلال الآتي :

١.مجموعة من المعايير والتدابير المستندة أو المغطاة بمشروعية منظمة التجارة العالمية .

٢.مجموعـة من المعايير والأدوات التي تعمل على تقييد حركة التجارة العالمية وتؤثر على انتقال السلع والخدمات بين الدول .

٣.مجموعة من المعايير والأدوات المستندة على نوايـا صناع السياسات التجارية .

٤.معاييـر وتدابير مسـتندة على إجراءات تمييزية ضد الشـركات الأجنبيـة أو المصالح التجارية للدول الأخرى .

٥.معايير وأدوات تؤدي إلى انحراف أسواق التجارة العالمية عن مسارها الصحيح من أجل تحقيق مصالح تجارية لدول على حساب دول أخرى .

وطبقـاً لتقارير الرصد الصادرة من منظمة التجارة العالميـة، فُرضت تدابير تجارية يصل عددها إلـى ١٢٤٣ خـلال المدة بين بدء الأزمة المالية العالمية عـام ٢٠٠٧ وحتى نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١١ ، في حين أشـار مرصد التجارة العالميـة GAT والذي يجمع المعلومات عن التدابير الحمائية إلـى اتخاذ ١٥٩٣ إجـراءا أثناء المدة من نوفمبـر ٢٠٠٨ حتى نوفمبـر ٢٠١١، منها ١١٨٧ إجراءا تمييزياً ضد الموردين الأجانب و٤٠٦ إجراءا تحريرياً.

وتشـير المصادر إلى اسـتمرار تزايد تدابير الحمائية الجديدة ، لا سـيما في الاقتصادات المتقدمة والصاعـدة الأعضـاء فـي مجموعة العشـرين ، والتـي لا ينطوي أغلبهـا على تعريفـات كمركية ، لاسـيما فيما يتعلق بفرض قيود على تراخيص الاسـتيراد وشـروط المحتوى المحلي والمعايير البيئية والصحيـة ، والتـي يكون تأثيرها كبيرا . وقد أدى ذلك إلى انخفاض تدفقات التجارة بما يتراوح ما بين ٥٪ الى٨٪ متأثرة بفرض القيود ، مقارنة بتدفقات التجارة للمنتج نفسـه بين الشـركاء التجاريين غير المتأثرين بالتدابير الحمائية الجديدة [٤] ، في ظل القيود الحمائية التي ازدادت بنسبة ٢٣,٥٪ خلال المدة ٢٠٠٨ ـ٢٠١٤ ، وازدياد عدد الموانع والإجراءات الحدودية المقيّدة للاستيرادات . ويوضح الجدول الآتي الاتجاهات التي اتخذتها التجارة العالمية في ظل الاندفاع نحو إجراءات الحمائية الجديدة :

جدول (١)

معدلات نمو حجم التجارة الخارجية والتغير في شروط معدل التبادل التجاري للمدة (٢٠٠٠ـ ٢٠١٥ ٪)

السنوات	إجمالي تجارة العالم	الدول المتقدمة		الدول النامية والناشئة		التغير في شروط التبادل التجاري	
		الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الدول المتقدمة	الدول النامية والناشئة
٢٠٠٠	١٢,٤	١١,٧	١١,٧	١٤,٤	١٥,٢	٢,٥ـ	٦,٦
٢٠٠١	٠,٢	٠,٧ـ	٠,٨ـ	٣,٤	٣,٤	٠,٢	٢,٩ـ
٢٠٠٢	٣,٣	٢,٢	٢,٦	٦,٧	٦,١	١,٠	١,٠
٢٠٠٣	٤,٩	٢,٨	٣,٦	١٠,٧	٨,٩	٠,٨	٠,٥ـ
٢٠٠٤	٩,٩	٨,١	٨,٥	١٣,٨	١٥,٥	٠,٤ـ	٣,٣
٢٠٠٥	٨,٨	٦,٢	٦,٥	١١,٥	١٢,٢	١,٤ـ	٥,٠
٢٠٠٦	٩,٢	٨,٦	٧,٦	١٠,٤	١٣,٢	١,١ـ	٢,٧
٢٠٠٧	٧,٢	٦,٣	٤,٧	٩,٧	١٤,٠	٠,٢	٠,٢
٢٠٠٨	٢,٨	١,٩	٠,٦	٤,٠	١٠,٩	١,٧ـ	٣,٧
٢٠٠٩	١١,٧ـ	١١,٧ـ	١٢,١ـ	٨,٢ـ	٨,٤ـ	٢,٩	٥,١ـ
٢٠١٠	١٤,٠	١٤,١	١٣,٣	١٣,٩	١٥,٤	١,١ـ	٢,٥
٢٠١١	٦,٣	٥,٩	٥,٠	٦,٣	٩,٥	١,٨ـ	٤,١
٢٠١٢	٢,٨	٢,١	١,١	٤,٢	٥,٨	١,٢ـ	٠,٣
٢٠١٣	٣,٠	٢,٣	١,٤	٤,٤	٥,٦	٠,٦	٠,١ـ
٢٠١٤	٥,٣	٣,٥	٣,٥	٣,١	٣,٧	٠,٣	٠,٤ـ
٢٠١٥	٢,٨	٣,٤	٤,٣	١,٧	٠,٥	١,٩	٣,٩ـ

المصـدر: الأمانـة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون) , التقرير الاقتصـادي العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، الملاحق الإحصائية لسنوات متفرقة .

نلاحظ من خلال جدول (١) أنّ معدلات نمو حجم التجارة العالمية كان متذبذباً، فبعدما كان نحو ١٢,٤٪ في عام ٢٠٠٠ انخفض ليصل إلى ٠,٢٪ في العام ٢٠٠١ وهو أقوى انخفاض شهدته التجارة الخارجية مقارنة بسـنوات أخرى . ويعود هذا الانخفاض إلى عوامل عدة منها، أزمة الأسـواق المالية المتعلقة بتجارة تكنولوجيا المعلومات التي أثرت على نشـاط وحركة هذا النوع الواسـع من التجارة ، إلى جانب تداعيات أحداث الحادي عشـر من أيلول/ سـبتمبر والتي أثرت بشـكل ملموس على حركة التجارة العالمية.

ومـن ثـم بـدأت حركة التجارة العالميـة بالتعافي التدريجي قبل أن تسـجل هبوطاً حاداً آخر بلغ ذروته في عام ٢٠٠٩ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية لتمتد إلى اغلب دول العالم.

وبالرغم من تحسن أداء التجارة العالمية بعد عام ٢٠١٠ ، إلا أنّ أداءها كان مخيبا للآمال ولم تصل إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية، وذلك بسبب التوترات السياسية في المنطقة العربية، وكذلك أزمة منطقة اليورو، إلى جانب ضعف أداء الاقتصاد الأمريكي والصيني، وأجواء عدم اليقين التي تسود الاقتصاد العالمي وحالة الارتباك التي تشهدها الأسواق المالية، إلى جانب تطبيق السياسات الحمائية الجديدة ، والتي تُعد من العوامل المهمة في ضعف أداء التجارة الدولية.

ثانياً: أدوات السياسات الحمائية الجديدة :

شهد الربع الأخير من القرن الماضي استخدام أنواع وأساليب جديدة من أدوات السياسة التجارية الحمائية من اجل تقليل الاستيرادات، وظهرت أنواع جديدة من القيود أخذت تعترض سبيل التجارة الدولية، وسميت هذه الأساليب بالأساليب الرمادية نذكر منها :ـ

١.اتفاقات تقييد الصادرات اختيارياً: تهدف هذه الاتفاقات إلى تقليل الكميات المصدرة من السلع ، إذ تقبل الدولة المصدرة بإرادتها بأن لا تزيد الكميات التي تصدرها من سلع معينة عن مقدار معين يتم الاتفاق عليه مع الدولة المستوردة خلال مدة محددة . وفي ظل غياب هذا الاتفاق فإن الصادرات من السلع كانت تتجاوز الحد المتفق عليه . ومن أمثلة هذه الاتفاقات تلك التي تمت بين اليابان والدول الأوروبية ، والتي كان الغرض منها الحد من صادرات اليابان من السيارات وبعض المنتجات الإلكترونية إلى أسواق الدول الأوروبية [٦].

٢.التوسع الاختياري في الاستيرادات: تلتزم الدولة بأن تستورد كمية أو قيمة معينة من سلعة تزيد عما كان يستورد طبقاً للتفاعل الحر بين قوى السوق . ومن أمثلة تلك الاتفاقات قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق هذا الإجراء على اليابان لإجبارها على استيراد بعض السلع الزراعية الأمريكية مثل الرز واللحوم بأكثر مما تستورد سابقاً.

٣.معايير الصحة والبيئة والسلامة: هذا المعيار يمتلك بعض الجوانب الشرعية ويكون مقبولا، إذ أنّ الهدف المُعلن هو توفير البيئة المناسبة للمواطن، والحفاظ على مصالح المستهلك، إلا أن هذه المعايير لا تخلو من قيود ضمنية على الاستيرادات تكون غير معلنة . ومن أمثلتها لجوء بعض الدول إلى فرض شروط ومعايير على المنتجات المحلية في الدول التي تستورد منها تتضمن الالتزام بمواصفات نوعية معينة ، وأيضاً مواصفات معينة للسلامة في صناعة السيارات ، يكون من السهل على الصناعة المحلية في الدولة التي تفرض الشروط الاستجابة لهذه المعايير، ومن ثم تقلل من استيراداتها بحجة عدم توفر معايير الصحة والبيئة والسلامة .

٤.ترتيبات السوق المنظم: تجد هذه الترتيبات أساسها في استخدام المادة ١٩ من الجات ٤٧ والمتعلقة بالإجراءات الوقائية أو الطارئة لتقييد الواردات، إذ تجيز هذه المادة للطرف المتعاقد أن يوقف التزاماته وفقاً للاتفاقية بالنسبة للمنتج الأجنبي إن تم استيراده بكميات متزايدة في ظروف يكون من شأنها إلحاق الضرر. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول التي لجأت إلى استخدام هذا الأسلوب ، إذ عمدت إلى تقييد الواردات من منتجات معينة لبعض السلع اليابانية.

ويوضح الجدول الآتي أمثلة لترتيبات السوق المنظم وقيود التصدير الاختيارية :ـ

جدول (٢)

أمثلة لترتيبات السوق المنظم وقيود التصدير الاختيارية

المنتج	الدول	نوع الاتفاق
المنسوجات والملابس	أكثر من ٤٠ دولة	اتفاق لمدة خمس سنوات حددت فيه حصص الاستيراد والتصدير
الفولاذ المتخصص	الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، دول السوق الأوروبية المشتركة، السويد، كندا	عقدت اليابان اتفاقية الحصص النسبية مع الولايات المتحدة الأمريكية. الولايات المتحدة الأمريكية فرضت حصص نسبية على الدول الأخرى
فولاذ الكربون	السوق المشتركة، اليابان، جنوب أفريقيا، إسبانيا	اليابان فرضت المعوقات الاختيارية للتصدير للسوق المشتركة السوق المشتركة طلبت من الجميع اتباع السياسة نفسها
التلفزيونات	الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين، كوريا	تفاوضت الولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان على الترتيبات المنظمة محددة الاستيرادات لعام ١٩٧٧
اللحوم	الولايات المتحدة الأمريكية، ١٢ دولة أخرى مصدرة	فرضت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة لتحديد معدل تصدير اللحوم
الملابس والمنسوجات	الولايات المتحدة الأمريكية، الصين	اتفاقية لمدة ثلاث سنوات بداية عام ١٩٨٠ تحدد كمية التصدير من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع السماح بزيادة نوية.
السيارات	الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان	اتفاقية لتحديد كمية التصدير من السيارات اليابانية لأمريكا مدتها ٣ سنوات بداية عام ١٩٨١.

المصـدر: جون هدسـون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طـه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٧، ص٤٤٤-٤٤٥

٥.سياسة المنافسة والممارسات التقييدية للشركات الدولية:

وهي عبارة عن إجراءات تتخذها الشـركات الدولية للحد من المنافسـة واستبعاد الغرباء والوافدين الجدد مما يؤدي إلى تعزيز مكانة تلك الشـركات، أما بصورة منفردة أو تدعيم النفوذ السـوقي لها مع الشـركات الأخرى، هذه الإجراءات تفرضها الشـركات المهيمنة على المتعهدين الأصغر في التوريد والتوزيـع مثل اتفاقات الإبقاء على سـعر إعـادة البيع أو حظر منح الخصـم وحظر التصدير ورفض التعامل والتسعير الافتراضي.

ويمكـن إدراج إجـراءات الحمائية الجديدة في إطار التدابير غير التعريفية والتي تتضمن طائفة متنوعة من السياسـات والإجراءات التي تطبقها الدول على السـلع المستوردة والمصدرة ، الى جانب نظام التراخيص والحصص وتدابير الحظر التقليدية . وتعد الاونكتاد هذه التدابير ((تدابير سياسـاتية تختلف عن التعريفات الكمركية العادية ويمكن أن يكون لها تأثيرات اقتصادية على تجارة السلع على الصعيد الدولي من حيث تغير الكميات المتداولة أو أسعارها، أو تغير الكميات والأسعار معاً))[٧].

مخطط (١)

((تصنيف التدابير غير التعريفية))

التدابير التقنية	١. التدابير الصحية ومعايير البيئة والسلامة
	٢. الحواجز التقنية أمام التجارة
التدابير الكمية والادارية	٣. التفتيش قبل الشحن والإجراءات الأخرى
	٤. تدابير مراقبة الأسعار
	٥. التراخيـص والحصص وتدابيـر الحظر وتدابير مراقبة الكميات
	٦. الرسـوم والضرائـب وغيرهـا من التدابير شـبه التعريفية
	٧. التدابير المالية
	٨.التدابير المانعة للمنافسة
	٩.التدابير الاستثمارية المتصلة بالتجارة
تدابير الواردات	١٠. قيود التوزيع
	١١. القيود المفروضة على خدمات ما بعد البيع
	١٢. الإعانات (عدا إعانات التصدير)
	١٣. قيود المشتريات الحكومية
	١٤. قيود الملكية الفكرية
	١٥. قواعد المنشأ

التدابير المتصلة بالتصدير (بما فيها إعانات الصادرات)

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تطور النظام التجاري وتوجهاته من منظور إنمائي، مذكرة من إعداد الاونكتاد، جنيف، أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، ص١٦.

ويمكـن القـول ، إن هذه التدابير بصرف النظر عن الغاية الحقيقية المقصودة منها، فإنها تؤدي إلى تأثيرات تقييدية وتشـويهية، وهي تثير مشـكلتين أساسيتين فيما يتصل بنفاذ البلدان النامية إلى الأسواق الدولية [٨]:

١. على الرغم من أن التدابير غير التعريفية ليست تمييزية في الأصل إلا أن تأثيرها يفضي إلى التميز بين الشركاء التجاريين لاسيما على حساب الدول النامية.
٢. إن التدابيـر غيـر التعريفية كثيـراً ما تنطبق على فئات منتجـات ذات أهمية تصديرية خاصة بالنسبة للدول النامية وهي منتجات غالباً ما يكون لهذه الدول ميزة نسبية فيها.
٣. وتتركز صادرات الدول النامية في قطاعات يتواتر فيها تطبيق التدابير غير التعريفية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي.

جدول (٣)

مؤشر تواتر التدابير غير التعريفية في مختلف القطاعات الاقتصادية

القطاع	التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية	الحواجز التقنية أمام التجارة	متطلبات ما قبل الشحن	مراقبة الأسعار	مراقبة لالكميات
الحيوانات الحية	٧١,٣	٣٦,٢	٢١,٣	٥,٧	٣٣,٤
المنتجات النباتية	٦٩,٢	٣١,٧	٢٤,٠	٣,٦	٢٧,١
الدهون والزيوت	٥١,١	٢٦,٨	١٢,٩	٨,٠	٢٠,٧
الأغذية المجهزة	٥٧,٠	٤١,٧	١٧,٧	٣,٦	٢٠,٣
المنتجات المعدنية	٩,٨	٢٥,٥	٨,١	٠,٦	١٠,٩
المنتجات الكيمائية	١١,٣	٣٥,٨	٦,٨	١,٧	١٩,٦
المطاط والبلاستك	١,٢	٢٤,١	٥,٧	٠,٨	٦,٣
الجلود واللحوم المذبوحة	١٢,٨	٢٣,٧	٩,٩	٠,٠	١٢,٩
الخشب	٢٦,٢	٣٠,٢	١٢,٤	٠,٨	١٥,٢
الورق	١,٧	١٨,٤	٨,٢	٠,٦	١١,٤
النسيج	١,٨	٣٤,٣	١٥,٦	٤,٧	١٦,٣
الأحذية	٠,٧	٣٨,٨	١٦,٧	٣,٣	١٧,٩
الحجارة والإسمنت	٣,١	١٩,٠	٩,٧	١,١	٦,٣
المعادن النفيسة	١,٦	٢١,٠	٩,٦	١,٢	١٢,٢
الآلات والمعدات الكهربائية	١,١	٢٠,٨	٨,٢	٠,٨	١٣,١
السيارات	٠,٣	٢٦,٢	٨,٤	٠,٧	٢٢,٥
الأدوات البصرية والطبية	٠,٤	٢٠,٠	٧,٩	٠,٢	٨,١
سلع متنوعة	١,٦	٢٣,٠	٧,٢	٤,١	٧,٢

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تطور النظام التجاري وتوجهاته من منظور إنمائي، مذكرة من إعداد الاونكتاد، جنيف، أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، ص١٨.

من خلال الجدول يتضح، انه تم تطبيق أكثر من ٦٠٪ من الضوابط على التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، في حين تطبق الحواجز التقنية أمام التجارة على مجموعة أوسع من المنتجات وعلى نحو أكثر توحيداً بين مختلف القطاعات الاقتصادية، فهي تستهدف اغلب القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية التصديرية الأكبر بالنسبة للدول النامية كالنسيج والملابس والأحذية، وبالمثل تتركز متطلبات ما قبل الشحن وتدابير مراقبة الأسعار بالقدر الأكبر في قطاعات المنتجات الزراعية والنسيج والأحذية.

ثالثاً: دوافع وأسباب الحمائية الجديدة :

شهد الاقتصاد العالمي خلال سبعينيات القرن الماضي مصاعب وتحديات جمة على أثر انهيار نظام برتن وودز وبروز ظاهرة الكساد التضخميStagflation وارتفاع أسعار النفط العالمية وتوسع مديات التضخم، والعجز الكبير في ميزان المدفوعات بالولايات المتحدة الأمريكية والاختلالات التجارية التي شهدها الاقتصاد العالمي، هذا إلى جانب بروز ظاهرة العولمة وانتشارها بشكل كبير، هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تعاظم ظاهرة الحمائية الجديدة والتي تستهدف ، بشكل أساس ، الحد من دخول منتجات الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة. ويمكن أن نذكر بعض الدوافع والأسباب التي أدت إلى اتباع سياسات حمائية جديدة :ـ

الكساد التضخمي:ظهرت هذه المشكلة في بداية السبعينات من القرن الماضي والتي تعني أن هناك تزامناً ما بين حالة البطالة والتضخم، وهو على عكس ما كانت تشير إليه الأدبيات الاقتصادية قبل تلك المدة، والتي كانت ترى أن هناك علاقة عكسية ما بين التضخم والبطالة وهذا ما شار إليه منحنى فيلبس في التفسير الذي قدمه عن العلاقة ما بين البطالة والتضخم. ومع بداية السبعينات أصبح التضخم والبطالة حالة متلازمة، وعانت الدول الصناعية من زيادة معدلات البطالة، الأمر الذي أدى بتلك الدول بضرورة إيجاد الحلول لمواجهة تلك المشكلة. ويوضح الجدول الآتي معدلات البطالة والعمالة في الدول الصناعية والتي لم تكن متناسبة مع نمو العمال المنخفضة.

جدول (٤)

البطالة والعمالة في البلدان الصناعية المتقدمة للمدة ١٩٧٥-٢٠١٥

	٧٥-٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
نمو التوظيف														
الدول المتقدمة	٠,٩	١,٣	١,٢	١,٣	١,٥	١,٤	٠,٤	٢,٢-	٠,٢-	٠,٦	٠,٧	٠,٥	١,٢	١,٣
الولايات المتحدة	١,٩	٢,١	٠,٥	١,٨	١,٩	١,١	٠,٥-	٣,٨-	٠,٦-	٠,٦	١,٨	١,٠	١,٦	١,٧
اليابان	١,٠	٠,٧	٢,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤-	٣,٨-	٠,٦-	٠,١-	٠,٣-	٠,٧	٠,٦	٠,٤
ألمانيا	٠,٢	٠,٧	٢,٦	٠,١-	٠,٧	١,٧	١,٤	٠,١-	٠,٥	٢,٥	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٦
فرنسا	٠,٠	٠,٣-	١,٢	٠,٦	١,٠	١,٤	٠,٦	١,٢-	٠,٠	٠,٣-	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٧
المملكة المتحدة	٠,٨	١,١	٠,٣	١,٠	٠,٩	٠,٧	٠,٧	١,٦-	٠,٣	٠,٥	١,١	١,٢	٢,٣	١,٥
					معدلات البطالة									
الدول المتقدمة	٦,٢	٧,٩	٦,٢	٦,٢	٥,٨	٥,٤	٥,٨	٨,٠	٨,٣	٨,٠	٨,٠	٧,٩	٧,٣	٦,٧
الولايات المتحدة	٧,٧	٧,٢	٥,٥	٥,١	٤,٦	٤,٦	٥,٨	٩,٣	٩,٦	٨,٩	٨,١	٧,٤	٦,٢	٥,٣
اليابان	٢,٢	٢,٦	٢,١	٤,٤	٤,١	٣,٨	٤,٠	٥,١	٥,١	٤,٦	٤,٣	٤,٠	٣,٦	٣,٤
ألمانيا	٤,٨	٨,٠	٦,٢	١٠,٦	٩,٨	٨,٤	٧,٣	٧,٥	٦,٩	٥,٨	٥,٣	٥,٢	٥,٠	٤,٦
فرنسا	٦,٤	١٠,٢	٩,٠	٩,٣	٩,٢	٨,٣	٧,٨	٩,٦	٩,٧	٩,٢	٩,٨	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٤
المملكة المتحدة	٦,٤	١٠,٩	٥,٨	٤,٨	٦,٨	٥,٤	٥,٦	٧,٥	٧,٨	٨,١	٨,٠	٧,٦	٦,٢	٥,٤

المصدر: الأعمدة ١و٢و٣ من توفيق عباس عبد عون، الحمائية الجديدة واثرها على الصادرات العربية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص٩٠ .

الأعمدة ٤و٥و٦و٧و٨و٩و١٠و١١و١٢و١٣و١٤ من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول يتضح أن معدلات البطالة في الدول المتقدمة كانت قد بلغت نحو ٦,٢٪ خلال المدة ٧٥-١٩٨٠، ثم وصلت إلى ما يقارب ٧,٩٪ في عام ١٩٨٥، ووصلت في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٪ ، وفي عام ٢٠١٠ كانت تقريباً ٨,٣٪، ومن ثم انخفضت بشكل نسبي لتصل إلى نحو ٦,٧٪ في عام ٢٠١٥.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فنجد أن متوسط معدلات البطالة كانت نحو ٧,٧٪ خلال المدة ١٩٧٥-١٩٨٠، ثم ارتفعت لتصل إلى أعلى مستوياتها خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وما إن بدأ الاقتصاد الأمريكي بالتعافي التدريجي من تداعيات الأزمة حتى بدأت معدلات البطالة بالانخفاض التدريجي لتصل إلى نحو ٥,٣٪ في عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بمعدلات نمو العمالة والتوظيف فنجدها أصبحت سالبة في بعض الدول لا سيما خلال

المدة ٢٠٠٧-٢٠١٠ وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية لتمتد آثارها السلبية على اغلب دول العالم لاسيما المتقدمة منها.

١. **تقلبات أسعار الصرف:** إن التقلبات في أسعار الصرف وعدم التناسق فيها منذ التخلي عن نظام برتن وودز أدى إلى انتشار الحمائية من خلال سعي الحكومات إلى تنظيم التدفقات التجارية. إن الاضطرابات في أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة انعدام اليقين الاقتصادي، ومن ثم عندما ترتفع أسعار الصرف لدولة ما يؤدي ذلك إلى التراجع في الصادرات المصنعة في هذه الدول، فعلى سبيل المثال عندما ارتفعت قيمة الريال البرازيلي والرند الجنوب أفريقي خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠١١ إلى نحو ٣٠٪ وارتفعت قيمة الروبية الإندونيسية بنحو ٢٠٪ أدى ذلك إلى تراجع الصادرات المصنعة والذي بدوره أدى إلى مضاعفة القلق بإزاء استخدام أسعار الصرف لدعم الصادرات وتأثير ذلك على التحول عن التصنيع، مما اثر نقاشات حادة حول تضاربات أسعار الصرف وحروب العملة [٩].

٢. **احتواء التوسع الصناعي للدول الناشئة:** إن اغلب الدول النامية تصدر سلعا لا تحتاج إلى مهارة، وقد حاولت الدول الصناعية استخدام التعريفة الكمركية على المنسوجات والملابس والأحذية وبعض البتروكيماويات، كذلك وضعت قيودا على استيراداتها لمواجهة بعض السلع الغذائية وصناعة الجلود المنتجة في الدول النامية ، عندما شعرت بتحول الميزة النسبية عنها لصالح نمو الواردات من هذه الدول النامية بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨١ وبمعدل نمو سنوي بلغ ٢٢٪ في المتوسط ، إلا أن معدل نمو هذه الواردات عاد ليهبط الى نحو ٤٪ فيما بين عامي ١٩٨١و ١٩٨٦نتيجة لفرض هذه القيود [١٠].

وإذا كانت المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان هي القوة المركزية التي تعيد هيكلة الاقتصاد العالمي، فإنها لم تصل بعد إلى تسوية تعيد الاستقرار إلى التجارة الدولية، وإن نظام التجارة الحرة الذي كرسته الكات وأسسته على النموذج الريكاردي بدأ يتهاوى باضطراد أمام نظام الحماية الذي يتوسع في كل مكان.

٣. **الاختلالات التجارية :** تؤدي الاختلالات التجارية إلى زيادة التوتر في العلاقات الثنائية، وقد وصل عجز ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٧ إلى ١٥٥ مليار دولار وبنسبة ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من انخفاض قيمة الدولار عام ١٩٨٥، كما عانت الولايات المتحدة الأمريكية من ديون خارجية صافية بلغت ٤٠٠ مليار دولار لغاية ١٩٨٧، في حين وصل عجز الميزان التجاري إلى نحو ١٦٥,٩ مليار دولار عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع ١٣٨,٥ مليار دولار عام ١٩٩٣، بينما وصل عجز الحساب الجاري إلى ١٤٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ مقارنة مع ١٢٧ مليار دولار في عام ١٩٩٣[١١].

هذه الاضطرابات التي عاشها الاقتصاد الأمريكي دفع باتجاه زيادة الضغوط الحمائية وضرورة استخدام أدوات الحمائية الجديدة لمعالجة أوضاع الاقتصاد الأمريكي.

ويوضح الجدول الآتي موجز لأرصدة الحساب الجاري لدول العالم للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٥

جدول (٥)

أرصدة الحساب الجاري لدول العالم للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٥ مليار دولار

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الدول المتقدمة	٣٩٢,٢-	٤٥٤,٠-	٣٦٨,٨-	٤٣٠,٢-	٢٦٨,٦-	٦,٠-	٤٠,٤-	٢٢٢,١	١٨,٨	٢٣٢,٩	٣٠٢,٧
الولايات المتحدة	٧٢٩,٠-	٧٨٨,١-	٧٣١,٢	٦٦٤,١-	٤٨٥,٩-	٤٤٣,٩-	٤٦٠-	٣٧٦,٨-	٤٤٩,٧-	٣٨٩,٥-	٤٨٤,١-
منطقة اليورو	٤٦,٧	٣٢,٩	٢٩,٣	٦٥,٥-	٥٤,٣-	٣,٧-	٣٣,٢	٢٥٧,٦	١٥٩,٨	٣٢٠,١	٣٤٤,٧
اليابان	١٦٥,٧	١٧٠,٤	٢١١,٠	١٩٤,٣	١٧٩,٢	٢١٧,٩	١٢٩,٨	٤٠,٧	٥٩,٧	٢٤,٤	١٣٧,٥
اقتصادات متقدمة أخرى*	١٢٤,٥	١٣٠,٨	١٢٢,١	١٠٥,٢	٩٢,٤	٢٦٧,٩	٢٨٠,٧	٣٥٧,٢	٤٠,٧	٣٦٩,٣	٣٧٤,٦
الأسواق الصاعدة والبلدان النامية	١٤٤,٥	٦١٧,٠	٦٣٤,٢	٧٨٤,٩	٦١٢,٩	٣١٥,٧	٣٨٣,٣	٢١٧,٠	٣٥٧,٢	١٩٧,٠	١٩٧,٠

* اقتصادات متقدمة أخرى تعني الاقتصادات المتقدمة عدا الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة اليورو واليابان.

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول أعلاه يتضح إن الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية يعاني من عجز دائم ومستمر ولم يحقق فائضاً خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٥.

أما بالنسبة للدول المتقدمة كانت تعاني من عجز دائم في أرصدة الحساب الجاري خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١١، وتحول هذا العجز إلى فائض منذ عام ٢٠١٢، فبعدما كان العجز في الحساب الجاري نحو ٢٦٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ عاد ليحقق فائضاً بلغ نحو ٣٠٢,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٥.

أما بالنسبة لدول منطقة اليورو فيلاحظ إنها لم تسجل عجزاً في الحساب الجاري إلا خلال الأعوام٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة وتراجع أداء الاقتصادي العالمي وانكماش الطلب العالمي.

وبشكل عام، ساهمت مجموعة من العوامل في تحول العجز في الحساب الجاري إلى فائض في كل من الدول المتقدمة ودول منطقة اليورو لعل أبرزها[١٢]:

١. التراجع النسبي في صادرات السلع والخدمات في منطقة اليورو التي استفادت من انخفاض أسعار الطاقة الدولية.

٢. تراجع قيمة اليورو مقابل الدولار.

٣. الإجراءات التقشفية التي تبنتها دول منطقة اليورو على أثر تداعيات أزمة الديون السيادية التي بدأت شرارتها من اليونان لعدم قدرتها على سداد ديونها.

أما في اليابان فنجد إن رصيد الحساب الجاري كان يحقق فائضاً خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠١٥، إلا انه شهد تراجعاً خلال السنوات ٢٠١١-٢٠١٤ وذلك بسبب تداعيات أزمة المفاعل النووي وزيادة الاعتماد على النفط ، الأمر الذي أدى إلى تراجع الفائض في الحساب الجاري.

- الثورة العلمية والتكنولوجية: أدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى التأثير على التجارة الخارجية والضوابط التي تحكمها، فقد أدت إلى خفض تكاليف عوامل الإنتاج واستخدام طرق تنظيمية جديدة، ومن ثم ظهور أنماط وأشكال مختلفة وجديدة للتجارة متمثلة بقيام التكتلات والاتفاقيات الدولية التي تسهم في زيادة الحمائية.

- لقد أثبتت الدول الصناعية المتقدمة قدرة كبيرة على التكيف مع تطور قوى الإنتاج، وأدخلت تغيرات جوهرية على الإنتاج المادي، وأخرجت أدوات عمل جديدة ومصادر طاقة جديدة وسلع استهلاكية وحققت تخفيض في نفقة الإنتاج لبعض المنتجات وصل إلى نحو ٥٪ لكل خمس سنوات، وأُجرت تغييرا جذريا في تنظيم وطبيعة العمل البشري.

- تواتر الأزمات المالية العالمية: أصبحت الأزمات المالية والتقلبات الدورية السمة المميزة للنظام الاقتصادي العالمي المعاصر، إذ شهد هذا النظام عدة انهيارات مالية، حتى تسارعت وتيرة الأزمات مع تزايد حركة رأس المال والتحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وتزايد خطى العولمة.

ومع نهاية عام ٢٠٠٧ حدث انهيار كبير في الاقتصاد الأمريكي أدى إلى إصابة الاقتصاد العالمي بخلل كبير تسبب في نشوء أسوأ أزمة مالية منذ أزمة الكساد الكبير مسببة بحدوث تباطؤ كبير في الاقتصاد العالمي. وقد جاءت هذه الأزمة بالتزامن مع انهيار المفاوضات المتعددة الأطراف لتحرير التجارة في الدوحة .

وقد أدت هذه الأزمات إلى إعادة إحياء التفكير وبشكل جدي بضرورة العودة إلى السياسات الحمائية ، لا سيما وإن اغلب هذه الأزمات انطلقت من قلب النظام الرأسمالي والذي ما فتأ ينادي بالحرية الاقتصادية والانفتاح ورفع الحواجز وإزالة القيود عن حركة التجارة الدولية .

ومن ثمَّ، فإن تواتر الأزمات المالية لعب دوراً بارزاً ومؤثراً في تقوية موقف السياسات الحمائية الجديدة والعمل على تطوير أساليبها وأدواتها بشكل مستمر بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية التي تفرضها هذه الأزمات ، كذلك بما يساعد الدول الصناعية المتقدمة على التعامل مع المستجدات الحاصلة في تنامي القدرات التنافسية لبعض السلع والخدمات التي تظهرها دول معينة والتي يكون

لها تأثيرات واضحة على عمليات الاستثمار والأنشطة الاقتصادية المحلية وحالة موازين المدفوعات ، وفي ظل الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها هذه الدول في الحد من تداعيات الركود الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مضطردة والحد من معدلات البطالة والضغوط التضخمية . ومن ثم فقد كان هناك تفوق للإجراءات الحمائية مقارنة بإجراءات الحرية الاقتصادية ، والشكل البياني الآتي يوضح ذلك :

شكل (١)
(مقارنة بين إجراءات الحمائية الجديدة وإجراءات الحرية الاقتصادية للمدة ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٥)

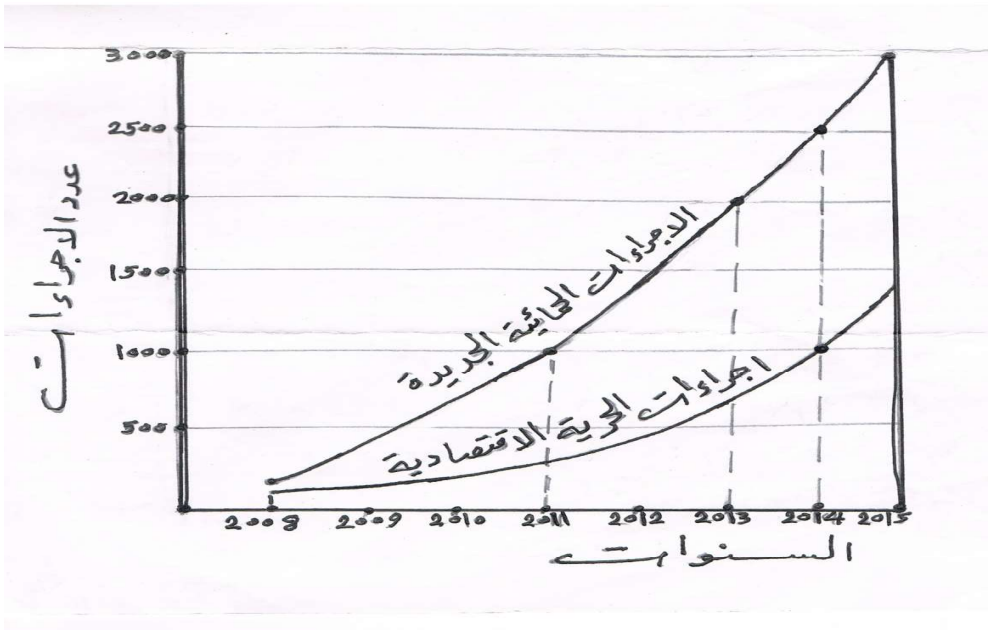

Source:-Barbara barone, Roberto bendini, protectionism in the G2o, directorate-general forexternal policies,policydepartment, European parliament , 2015 , p16

المبحث الثاني

تأثيرات السياسات الحمائية الجديدة في صادرات الدول النامية تختلف الآثار التي تولّدها السياسات الحمائية على الدول النامية ، على وفق درجة وفرة مواردها الاقتصادية وتطور هياكلها الإنتاجية .

وإجمالاً، تعاني الدول النامية من مشكلات واختلالات كبيرة وتدهور في معدلات التبادل التجاري وعجزاً مستمراً في الموازين التجارية، ناهيك عن ضعف القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

وقد قامت الدول الصناعية المتقدمة باستخدام قيود حمائية عدة ضد الدول النامية منها[١٣]:

١. قامت المجموعة الأوروبية باستخدام القيود الطوعية للتصدير على صادرات المنسوجات من

المغرب وتونس، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام هذه القيود ضد الصادرات العربية.

٢. قامت الدول الأوروبية بتطبيق رسم كمركي يبلغ ١٢,٥-١٤,٥ ٪ على وارداتها من البتروكيماويات من الدول العربية لمواجهة انخفاض كلفة الإنتاج الناجمة عن رخص المواد الخام.

٣. فرضت أستراليا رسوماً مضادة للإغراق بنسبة ١١٪ على واردات البوليتين المنخفض الكثافة من قطر.

وتجدر الإشارة إلى إن هناك مظاهر جديدة ظهرت في سماء الاقتصاد العالمي، والتي أدت إلى قيام الدول الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص ، باستخدام الإجراءات الحمائية الجديدة ، وتتمثل ابرز تلك المظاهر:

١. أصبحت اغلب الدول المتقدمة أكثر نظرة إلى الداخل، فقد ازداد الضغط الداخلي عليها، وهي غير قادرة على مقاومة هذه الضغوط، وغالباً ما تتجه إلى التركيز على الاحتياجات القصيرة المدى.

٢. بعد النجاح في مواجهة أو التصدي لمشكلة الزيادة المفاجئة لأسعار النفط، أصبحت هناك ثقة لدى الدول الصناعية المتقدمة أنّ بإمكانها معالجة مشاكلها الصعبة بالاعتماد على نفسها دون الحاجة إلى مساندة الدول النامية.

٣. هناك تصور لدى الدول الصناعية المتقدمة بضرورة تحقيق التعاون والتنسيق بينها، في حين إن التعاون مع الدول النامية لم يكن بالمستوى المطلوب، ومن ثم الابقاء على الدول النامية تحت ضغوط مستمرة لبقاء أسواقها مفتوحة أمام صادرات الدول المتقدمة .

٤. بدأت الدول النامية تعاني من تصاعد وتيرة المشكلات الداخلية، ولم تعط اهتماماً للأوضاع الخارجية باستثناء حاجاتها إلى المساعدات ، ولم تستطع أن تنتج عناصر ضغط ومقومات من شأنها أن تسهم في توازن المصالح الاقتصادية والسياسية إزاء الدول الأخرى ، رغم سعة مواردها وكثرة عددها .

تأسيساً على ما تقدم، وبالنظر إلى توفر الأرضية المناسبة لاستخدام السياسات الحمائية الجديدة ، بدأت الدول المتقدمة استخدام تلك القيود على الدول النامية في محاولة منها لإفساد الميزة النسبية التي تتمتع بها في إنتاج وتصدير بعض المنتجات.

فمثلاً، لجأت الدول الأوروبية إلى تخفيض المزايا المتاحة للدول المنتجة والمصدرة للبتروكيماويات ، فضلاً عن استخدام أسلوب التعريفة المتصاعدة التي ترتفع مع ارتفاع درجة تجهيز وتصنيع المنتجات الداخلة إلى هذه الدول .

عموماً، يمكن القول بأن الحماية أصابت مجموعتين من الدول النامية هي:

- الـدول التـي نجحت في تنميـة صناعات موجهة للتصديـر، وأصبحت لها ميزة تنافسـية في الأسواق الخارجية.
- الدول التي حاولت التغلب على عجزها التجاري فزادت الصادرات من الخامات والمصنوعات.

لقد أثبتت الدراسـات إن وضع مصدري الخامات لا يتحسـن حتى في سنوات الانتعاش الدوري في الدول الصناعية، وكذلك الحال بالنسـبة للمنتجات الزراعية ، فإن إجراءات الحماية التي اتبعتها الدول المتقدمة قد ضاعفت الإنتاج المحلي من هذه المنتجات ، مما دفع إلى انخفاض الأسـعار العالمية للسـلع الغذائية، وأدى إلى الأضرار بنصيب الدول النامية من صادرات السلع الزراعية العالمية.

أما الدول النامية والتي عرفت طريق التصنيع على أسـاس الميزة النسـبية، فإن أوضاعها افضل نسبياً، إذ اختارت تصنيع بعض الخامات في تكرير النفط وإنتاج البتروكيماويات.

في حين أن الاقتصادات الناشئة الأخرى لاسيما (دول النمور الآسيوية) فقد تصدت الولايات المتحدة الأمريكية لعملية الحماية ضد منتجاتها، وأنهت دخول سـلعها المعفاة من الرسـوم، وهو الإعفاء الذي تقرر في ظل نظام الأفضليات المعمم، فوضعت حصصاً على الواردات من المنسوجات والملابس.

لقـد واجهت الدول النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تحديات متزايدة على شـكل قيود تنظيمية تؤثر سـلباً على التجارة الخارجية وعلى نشـاط التصدير، فعلى سـبيل المثال الانخفاض في الحواجز الكمركية يصاحبه زيادة في عدد الإجراءات غير الكمركية مثل (الإجراءات الصحية، تدابير الصحة النباتية، الحواجز التقنية المفروضة على التجارة)[١٤].

إن عدم وجود آلية مراقبة شـاملة أدى إلى ظهور حواجز تجارية على التجارة، فضلاً عن الزيادة السـريعة فـي اتفاقيات التجارة التفضيليـة PTAs والتي دخلت نحو ٣٠٠ اتفاقيـة إلى حيز التنفيذ في عام ٢٠١٠، ويواجه المصدرون بيئة شديدة التعقيد، وهو ما يؤثر سلباً على تجارة الدول النامية [١٥].

وعلـى الرغـم من العهود التـي قطعتها دول مجموعة العشـرين G20 بعدم لجوئها إلى اسـتخدام الإجـراءات الحمائيـة لمواجهة تداعيات الأزمات ، إلا أنّ ذلك لـم يمنع الكثير من هذه الدول من اتخاذ إجراءات حمائية على حساب شركائهم التجاريين[١٦].

ومـن ثم فقد اسـتمرت هذه الدول باسـتخدام أدوات وأسـاليب رمادية متنوعة وجديـدة وبما يتلاءم والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تمر بها.

وقد تعززت الكثير من التدابير والإجراءات بهذا الخصوص نذكر منها [١٧]:

١. برامج الدعم والإنقاذ الحكومي للمؤسسات والشركات الوطنية.
٢. معاملات تميزية بمختلف أشكالها.

٣. التأثير على القيمة الخارجية للعملة الوطنية (تخفيض أسعار الصرف)

وفي هذا الصدد ، أشار معهد روزفلت ، أنّ ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي قد جعل ما يقارب ٢٦٪ من المنتجات الأمريكية أغلى في الأسواق الخارجية وجعل أسعار السلع الأجنبية ارخص من السلع الأمريكية ، ومن ثم لابد من ضبط أثر ارتفاع قيمة العملة الخارجية على أوضاع التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[١٨].

وقد أشارت منظمة التجارة العالمية في تقريرها الدوري لرصد التطورات في السياسة التجارية لدول مجموعة العشرين أن (١٧) دولة من المجموعة اتخذت إجراءات حمائية، وأشارت التقارير إلى إن القيود التجارية المتخذة من الدول المتقدمة تتعلق بقطاعات ذات كثافة عمالة كصناعة المنسوجات والملابس والتعدين ، فضلا عن قطاعات تكتسب الدول النامية فيها ميزة نسبية وقدرة تنافسية.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض مزيد من الإجراءات بهدف تقليل الاستيرادات ، منها منح الإعانات للسلع المنتجة محلياً في إطار ما يُعرف بشرط « اشتري محلياً Buy Local Requirement "، إذ قام الكونغرس الأمريكي في عام ٢٠٠٩ بإصدار تشريعات تتضمن إجراءات حمائية تشترط تقديم الدعم المالي لمشاريع القطاع العام الذي يستخدم مدخلات ومستلزمات الإنتاج المصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتشير الإحصاءات إلى زيادة عدد التدابير التعريفية وغير التعريفية لسياسة " اشتري المنتج الوطني" عام ٢٠١١ ، منها حوافز المحتوى المحلي والتفضيلات الوطنية ، لاسيما على مستوى الأسواق الصاعدة الأعضاء في مجموعة العشرين، فعلى سبيل المثال حددت روسيا حصص الصادرات وفرض شروط المحتوى المحلي على بنود الغذاء والسيارات، ورفعت البرازيل الضرائب على المركبات التي يقل فيها المحتوى المحلي عن ٦٥٪ ولا يكون منشؤها السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (السوق المشترك بين البرازيل والأرجنتين والأرغواي والبارغواي) " ميروكسور". كذلك أعادت البرازيل التفاوض في نهاية ٢٠١١ بشأن عقد اتفاق تجاري مع المكسيك لفرض حصة على قيمة صادرات السيارات لمدة ٣ سنوات، وأشارت إلى إنها ترفع التعريفة على منتجات مختارة، كما وزادت الأرجنتين من تراخيص الاستيراد غير التلقائية إضافة إلى قيامها بوضع أسعار مرجعية لكثير من المنتجات المستوردة، وتشترط موازنة الصادرات مقابل الحصول على موافقة الاستيراد لبعض السلع .

أما فيما يتعلق بدول بريكس BRICS وهي الدول التي تضم كلا من (الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) ، والتي تتميز بمعدلات نمو عالية ، فقد اتبعت هي الأخرى إجراءات حمائية لتعزيز مصالحها الاقتصادية . ويوضح الجدول الآتي مقارنة بين دول بريكس وبقية دول مجموعة العشرين من حيث تطبيق الإجراءات الحمائية الجديدة :

جدول (٦)
نسـبة إجراءات الحمائية الجديدة لدول بريكس وبقية دول مجموعة العشرين

المدة	دول بريكس ٪	مجموعة العشرين الأخرى٪
٢٠٠٨ ــ ٢٠١٣	٤٧,٦	٥٢,٤
٢٠١٣ ــ ٢٠١٤	٦١,٧	٣٨,٣

Source: Barbara Barone , Roberto Bendini , Protectionism in the G20 , Directorate-general for external policies , policy department , European Parliament, 2015, p15

وتجدر الإشـارة إلى أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد شـدد على ضرورة العمل بالسياسـات الحمائيـة الجديـدة . فقد أعلن انـه يخطط لإعادة النظـر بأوضاع التجارة الخارجيـة للولايات المتحدة الأمريكية مع دول العالم ، وزيادة التعريفات الكمركية على الاسـتيرادات لا سـيما السـلع القادمة من الصين وآسـيا بشكل كبير، كما أشـار إلى إمكانية إعادة النظر في اتفاقيات التجارة مع أمريكا الشمالية والمكسيك واتفاقيات التجارة الخارجية مع الدول الأخرى، كما انسحب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهـادي التـي تهدف إلى إقامة اكبر تجمع للتجارة الحرة، وأشـار إلى إن هـذه الاتفاقية أدت إلى هجرة واسعة للوظائف من الولايات المتحدة إلى الخارج(١٩).

وهو ما يشـير إلى دخول الاقتصاد العالمي في موجة جديدة من السياسـات الحمائية الجديدة والتي يمكن أن تؤثر على أوضاع التجارة الخارجية على المستوى العالمي.

ولـم تعد سياسـات الحمائيـة الجديدة تقتصر على إجـراءات محددة بعينها ، بل تعدت ذلك لتشـمل مسـتجدات من التدابير والمعايير التي تتعلق بقضايا البيئة والتلوث والتغير المناخي وزيادة الانبعاثات وتـآكل طبقة الأوزون ونضوب الموارد والتنوع الإحيائي والبيولوجي، فضلا عن تواتر المسـتجدات المتعلقة بشـروط الصحة والسـلامة ، والتي ما لبثت الدول الصناعية المتقدمة تنادي بها تحت ذرائع مختلفة ، في وقت تعد هذه الدول المسـتهلك الأسـاس لمقومات وعناصر البيئة الطبيعية ، لاسـيما فيما يتعلق بقضايا الانبعاثات والتلوث البيئي .

ومع بداية القرن الحادي والعشـرون أصبحت القضايا البيئة ذات أهمية كبيرة يواجهها الاقتصادي العالمـي، وقـد أدى الاعتراف المتزايد بشـأن المخاطر المتعلقة بالبيئة والتزاماتهـا وعلاقتها بالتجارة الخارجيـة إلى إثارة الجدل حول الآثار التي يمكن أن تمارسـها المعايير البيئية على التجارة الخارجية لاسيما فيما يتعلق بالدول النامية.

إن من شأن تدابير السياسة التجارية المتعلقة بالجوانب البيئية التي تتخذها الحكومات أن تؤثر على الصناعة الوطنية وعلى المنافسة التجارية لاسيما بالنسبة للدول النامية، حيث أن تطبيق سياسات بيئية متشددة يمكن أن يؤثر على الصناعة في عدة صور نشير إلى ثلاث منها(٢٠):

- أن هنالـك تخوفـاً من أن المعايير البيئيـة ربما تغير ظروف المنافسـة، فالمنتجون في البلدان التي تفرض معايير بيئية ، أشد ما يتخوفون من تأثير هذه المعايير على تكاليف الإنتاج وعلى قدرتهم على المنافسة في الأسواق العالمية

- إن المنتجين في البلدان التي لا تكون فيها معايير متشددة (هي أساسا الدول النامية)، يتخوفون مـن أن منتجاتهم ربما تتعرض لتدابير تجارية على أسـاس أنهـا أنتجت دون مراعاة المعايير المرتفعـة لمكافحـة التلـوث أو الانبعاثات كما هـي مطبقة في البلدان المسـتوردة ، فمثل هذه التدابير التي تفرض على الواردات، سـواء في شـكل ضريبة تعويضية أو على شـكل حظر من شأنها أن تؤثر سلبياً على فرص دخول منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

- إن قلق سكان العالم اليوم يتزايد بشأن التغيرات البيئية ، وقد أدى ذلك إلى تساؤل مهم عما إذا كانت الاتفاقات الدولية للبيئة التي تعالج القضايا البيئية على المستوى العالمي تتضمن أحكاماً تطلـب من أطراف الاتفاقـات تقييد التجارة مـع البلدان غير الأطراف بهـدف إرغامها على الانضمام إلى تلك الاتفاقات.

ومن هنا بدأت الدول الصناعية المقدمة إلى اسـتخدام حجـة حماية البيئة والحد من التلوث وحماية المنـاخ ، مـن اجل اتخـاذ تدابير حمائيـة لحماية صناعاتها من المنافسـة الخارجيـة، وأصبحت هناك صعوبات كبيرة أمام دخول منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشـارة إلى أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالدعم والرسـوم التعويضيـة تسـمح للحكومات بتطبيـق برامج الدعم التي تقـدم إعانات على أسـاس معايير اقتصادية موضوعية . وهكذا يكون الدعم المقدم من الحكومات إلى المشـاريع الصغيرة أو المتوسـطة والمحددة علـى أسـاس حجمها أو عـدد الموظفين فيها دعماً لا يبرر التقاضي. فضلا عـن أنّ بعض أنواع الدعم المخصص تعد مسموحة ولا تبرر التقاضي شريطة أن تكون القواعد المحددة التي تحكم منحها مطابقة لقواعد الاتفاقية وتشـتمل على أنواع الدعم المقدم لنشـاطات البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات ، والدعـم المقدم لتكييف مرافق الإنتاج لتتطابق مع المتطلبات البيئية الجديدة شـريطة أن يقدم هذا الدعم مرة واحدة وأن يكون محدداً بنسبة ٢٠٪ من تكلفة التكييف ، فضلا عن الدعم الذي يقدم للمساعدة على تطوير الصناعات [٢١].

ومن هنا نجد أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد أوجدت مضلة حمائية جديدة فيما يتعلق بالسـلع والخدمات المتاجر بها دوليا والتي تسـتوفي الشـروط والمعايير البيئية، وهو ما استغلته الدول المتقدمة من أجل الحد من تدفق السـلع الأجنبية إليها، وكذلك الحد من منافسـتها في الأسـواق العالمية، وهو ما تراه الدول النامية وبعض الدول الأخرى نوعاً جديداً من الحمائية غير العادلة والتي سـوف تؤدي إلى الحد من قدرتها على النفاذ إلى الأسواق العالمية.

وتشير الإحصاءات الصادرة من بوابة المعلومات التجارية (Integrated Trade Intelligence)

والتـي تُعد هيأة مسـتقلة لمراقبة السياسـات التجارية العالمية ، إلى حـدوث تزايد كبير في الإجراءات الحمائيـة المتصلـة بالبيئة المتعلقة بالعوائـق التقنية أو المتعلقـة بإجراءات الصحـة والصحة النباتية والمعايير البيئية ، لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي :ـ

جدول (٧)

الإجراءات الحمائية المعلن عنها والمطبقة خلال المدة ٢٠٠٨ـ٢٠١٤

	الإجراءات الحمائية المعلن عنها							الإجراءات الحمائية المطبقة						
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الصحة والصحة النباتية	٥٨٨	٥٢١	٧٠٣	٦٨٥	٥٤٥	٦٥١	٨٣١	٣٥٣	٣١٣	٤١٩	٣٦١	٣٤٦	٣٤٤	٣٦٨
العوائق التقنية أمام التجارة	١٢٣٩	١٣٤٩	١٢٦٨	١١٤٠	١٤٧٨	١٥٣٣	١٤٣٠	٤٩	٢٥٢	٢٨٢	٢٢٦	٢٣٧	٢٠٨	١٩٠

المصدر:خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية في ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف – مع الإشارة إلى حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص ١٠١.

من خلال الجدول يتضح، أن هناك تزايدا واضحا وملموسـا في تطبيق السياسـات الحمائية الجديدة مـن الدول الصناعيـة المتقدمة والدول الأعضاء في منظمة التجـارة العالمية، فقد بلغ عدد الإجراءات الحمائيـة المعلـن عنها فيما يتعلـق بتدابير الصحة والصحة النباتية نحـو ٨٣١ إجراءا في عام ٢٠١٤ بالمقارنـة مع ٥٨٨ إجراءا في عام ٢٠٠٨، فـي حين بلغ عدد الإجراءات الحمائية المطبقة نحو ٣٦٨ في عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع ٣٥٣ إجراءا في عام ٢٠٠٨.

أمـا بالنسـبة للعوائـق التقنية أمام التجارة فقد شـهدت هي الأخـرى ارتفاعا ملموسـا، إذ بلغ عدد الإجراءات الحمائية المعلن عنها ما يقارب ١٤٣٠ إجراءا في عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع ١٢٣٩ إجراءا في عام ٢٠٠٨، في حين كان عدد الإجراءات المطبقة نحو ١٩٠ إجراءا في عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع ٤٩ إجراءا في عام ٢٠٠٨.

من جانب آخر، تُشير الإحصاءات إلى أن عدد الإجراءات التي طبقتها دول الاتحاد الأوروبي فيما يخص العوائق التقنية أمام التجارة بلغ ١٤٠ إجراءا من بين ٧٢٧ إجراءا معلن في حين طبقت الولايات المتحـدة الأمريكية ٢٨٧ إجـراءا من بين ٨٥٦ إجراءا معلن عنه، في حيـن بلغ عدد الإجراءات التي طبقتهـا دول الاتحاد الأوروبـي والمتعلقة بمعايير الصحة والصحة النباتية ١٠٥ إجراءا من بين ٤٣١ إجـراءا معلن عنه، فـي حين طبقت الولايات المتحدة الأمريكية ٥٦٤ إجـراءا من بين ٢١٥٨ إجراءا معلن عنه.

وفي قمة دول مجموعة العشـرين التي عقدت في ألمانيا في تموز ٢٠١٧ ، على الرغم من الاتفاق علـى مبـدأ مناهضة الحمائيـة ، إلا أنّ الولايات المتحـدة الأمريكية ودول صناعيـة متقدمة أخرى قد

أوضحت في هذه القمة عن حقها في الدفاع عن مصالحها التجارية من خلال ما أسموه باستخدام (الأدوات الدفاعية الشرعية في التجارة) ، وهو المصطلح الذي تستخدمه هذه الدول لتبرير فرضها القيود والتدابير الحمائية الجديدة ، أو التوسع في فرض الضرائب الكمركية على أصناف المنتجات التي تستوردها من أجل مواجهة القدرة التنافسية التي تبديها الدول الأخرى .

مما تقدم يتضح، أن الدول الصناعية المتقدمة ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ، على الرغم من تعهداتها بالالتزام بحرية التجارة وبضرورة إزالة القيود والعوائق أما حرية التجارة، إلا أنهم أصبحوا يستخدمون العديد من الأساليب الحمائية الجديدة تحت ذريعة حماية البيئة وغير ذلك من الذرائع ، من اجل حماية صناعاتهم من المنافسة الخارجية.

إن هذه الإجراءات من شأنها أن تضر بمصالح الدول النامية في ضوء ضعف الإمكانات التقنية والقدرات الإنتاجية لهذه الدول، الأمر الذي يحد من قدرتها على الولوج إلى الأسواق العالمية ويحد من قدرتها على الاستفادة من نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، ومن ثم ستكون المحصلة النهائية وجود تجارة خارجية غير عادلة بالنسبة لهذه الدول.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات :

١.تعد السياسات التجارية الحمائية عنصرا مهما ضمن حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية التي تنتهجها دول العالم على وفق مصالحها وطبيعة أنظمتها السياسية والاقتصادية والمرحلة التنموية التي تمر بها . وقد تغيّر منهج السياسات التجارية الحمائية على المستوى العالمي ، وتباينت أساليبه واختلفت دوافعه بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية .

٢.على الرغم من دعوات الحرية الاقتصادية وحرية التجارة التي سادت العالم في إطار التوجهات الاقتصادية التي تمخضت عن سياسات العولمة والدور الذي أصبحت تلعبه منظمة التجارة العالمية في هذا المجال ، إلا أنّ دول العالم ظلت تمارس أنماطا متعددة من السياسات التجارية الحمائية من أجل حماية منتجاتها الوطنية إزاء المنتجات المستوردة وتعزيز حالة موازين مدفوعاتها مما أضفى على سياساتها التجارية مزيجا من قواعد الحرية التجارية والأساليب الحمائية .

٣.إن السياسات الحمائية التقليدية (الكمية والتعريفية) التي تستخدم في تقييد التجارة ، لم تعد الوحيدة ، وإنما أصبحت هنالك العديد من السياسات والأساليب الحمائية الجديدة التي تسهم في تحقيق الأهداف نفسها دون أن تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية ، في ضوء تغيّر الشروط والمعايير التي تحكم عمليات الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية والدعوة الى حماية البيئة والسلامة والصحة العامة .

٤.انّ الـدول الصناعيـة المتقدمـة وعلى رأسـها الولايات المتحـدة التي ما لبثت تدعـو الى حرية التجـارة وإزالة العوائق والقيـود أمام حركة التجارة الدولية ، أصبحت في مقدمة الدول التي تعمل عل تطبيق سياسـات حمائية جديدة من خلال ما تفرضه على اسـتيراداتها من تدابير تقنية وإدارية ومعايير تتعلق بحماية البيئة والصحة والسـلامة على وفق الشـروط والمواصفات التي تضعها والتي تتناسـب مـع قدراتهـا الإنتاجية والتقنيـة ، وما تريد تحقيقه من أهـداف حمائية غير معلنة لزيـادة العوائق أمام استيراداتها من الدول الأخرى .

٥.أن الشروط والمعايير التي تعتمدها الدول الصناعية المتقدمة في تعاملاتها التجارية ، والتي تعد بمثابة أسـاليب وتدابير حمائية جديدة ، أخذت تتطور بمـرور الزمن في إطار التطورات الحاصلة في عمليات الإنتاج والمعايير البيئية وشروط الصحة والسلامة ، وهو ما يمثل عودة إلى أفكار السياسات التجارية الحمائية بأساليب جديدة ومختلفة .

٦.لقد أصبحت الإجراءات المتعلقة بتطبيق معايير وشـروط الحمائية الجديدة تؤثر بشـكل أسـاس علـى صـادرات الدول النامية وتؤدي إلى خلق تأثيرات سـلبية حتى بالنسـبة لمنتجات التصدير التي تمتلك فيها الدول النامية ميزات تنافسـية في الأسـواق الدولية لعدم قدرتهـا على مجاراة هذه المعايير والشـروط ، مما يسـهم في زيادة تدهور شروط تبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي ويقلل من فرص النمو الاقتصادي والتطور التنموي في هذه الدول .

ثانيا: التوصيات :

١.العمـل على تطوير تقنيات الإنتاج ومعايير الكفاءة الإنتاجية في الدول التي تواجه صعوبات في الاسـتجابة لشـروط وتدابير الحمائية الجديدة في إطار السياسـات التنموية بما يمكنها من الارتقاء إلى المستويات المناسبة للتطورات الحاصلة في المعايير والشروط المطلوبة في منتجاتها من أجل الدخول للأسـواق العالمية ، واعتبار مثل هذه المعايير والشـروط جزءا لا يتجزأ من عناصر القدرة التنافسـية في هذه الأسـواق .

٢.ضرورة أن تعمل المؤسسـات والمنظمات الدولية ، لاسـيما منظمة التجارة العالمية على وضع قواعـد من شـأنها تنظيم تطبيق الإجـراءات والتدابير المتعلقة بسياسـات الحمائيـة الجديدة على وفق مصداقيتهـا وأهميتهـا دون أن تترك مثل هذه الإجـراءات والتدابير للدول نفسـها ، وبما يراعي مبدأ التوازن في المصالح التجارية المشتركة ، والحد من حالات الإسراف والنوايا غير المعلنة التي غالبا ما ترافق تطبيق مثل هذه الإجراءات والتدابير .

٣.توسـيع نطاق التعاون والتنسـيق بين الدول المتضررة من سياسـات التطبيق الجائر لإجراءات وتدابيـر الحمائيـة الجديدة من خلال زيـادة التوجه نحو عقـد الاتفاقيات الثنائية والجماعية وتشـكيل التكتـلات التجاريـة في إطار مجموعة العشـرين وخارجهـا ، من أجل مواجهة السياسـات التجارية للولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى في ظل اتساع التدابير الحمائية الجديدة .

٤.الاستفادة من النصوص الواردة في قواعد منظمة التجارة العالمية التي تعطي للدول النامية والدول الصناعية الناشئة الحق في اتخاذ التدابير التجارية اللازمة لحماية منتجاتها الوطنية من المنافسة غير المشروعة التي تولدها المنتجات المماثلة المستوردة من الدول الصناعية الكبرى ، وذلك من خلال تفعيل دور الأدوات الحمائية التقليدية بما يساعد على تقليل التأثيرات التي تمارسها التدابير الحمائية الجديدة ، على وفق مبدأ التعامل بالمثل وعدم الإضرار بالشركاء التجاريين من خلال حزمة من الأدوات والتدابير المتاحة في السياسات التجارية .

٥.إن السياسات الحمائية الجديدة والتي أصبحت واقعا تمثل حزمة من التدابير المتجددة ذات المشروعية ضمن نواياها المعلنة ، تتطلب من الدول النامية مراجعة سياساتها الاقتصادية ، لاسيما ما يتعلق بتنمية قطاعاتها الإنتاجية السلعية ، والدور الذي يمكن أن تلعبه التدابير الحمائية في هذه التنمية على وفق ما تتطلبه المصالح الاقتصادية العليا لهذه الدول .

٦. وفي هذا الإطار تكون هنالك ضرورة ملحة بالنسبة للعراق أن يعيد النظر بسياساته التنموية، ومراجعة الدور السلبي الذي لعبته سياسة (الباب المفتوح) التجارية في إجهاض تنمية المشاريع الزراعية والصناعية الوطنية وزيادة معدلات البطالة لحساب تعظيم الأرباح في القطاع التجاري الاستيرادي لصالح التنمية والتطور في الدول الأخرى والممول من منافذ بيع العملة من قبل البنك المركزي العراقي . ومن ثم فإنّ تدابير الحمائية الجديدة وتطوراتها المحدثة ، لابد أن تملي على صناع القرار الاقتصادي في العراق إيجاد معادلة منسجمة بين تنمية القطاعات السلعية الأساسية وتوفير النسبة المطلوبة من بدائل الاستيرادات ، وبين الحجم المطلوب من حزمة التدابير الحمائية ضمن أصناف من السلع والمواد المستهدفة .

الهوامش :

١. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة ١٤٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠، ص٣٢٧.

٢. فؤاد مرسي، المصدر السابق، ص ٣٢٨-٣٢٩.

٣. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر- منذ نهاية الحرب الثانية حتى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة ٢٥٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ٢٠٠٠ص ٨٨ .

٤. حازم الببلاوي المصدر السابق ، ص٦٠

٥. محمد توفيق عبد المجيد، الإقليمية في اطار العولمة المالية: ماذا بعد الأزمة العالمية، جامعة المنصورة – كلية الحقوق، بدون تاريخ، ص٢١.

٦. مؤتمـر الأمم المتحـدة للتجارة والتنمية، تطور النظام التجاري وتوجهاته من منظور إنمائي، مذكرة من إعداد الاونكتاد، جنيف، أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، ص١٥.

٧. مؤتمـر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تطور النظـام التجاري وتوجهاته من منظور إنمائي، المصدر السابق، ص ١٧.

٨. مؤتمـر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تطور النظـام التجاري وتوجهاته من منظور إنمائي، المصدر السابق، ص ١٥.

٩. فؤاد مرسي، المصدر السابق، ص٣٣٣-٣٣٤.

ينظر في ذلك:

١٠. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أعداد مختلفة.

١١. توفيق عباس عبد عون، المصدر السابق، ص٩١.

١٢. الخطة الاستراتيجية ٢٠١٢-٢٠١٥، مركز التجارة الدولية جنيف، ص٩. متوفر على الرابط http//www.intercen.org

١٣.المصدر السابق نفسه، ص١٠.

١٤.جمـال الدين زرويق، التجارة الدولية وتمويلها وضمـان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠١١، ص٢٢.

١٥.محمد الامين شـربي، محمد لحسـن علاوي، الحمائية الجديدة، حـرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد ١٤، ٢٠١٤، ص٢٠٩.

١٦. Trump's New Protectionism: Economic and Strategic Impact, متوفـر على الرابط https://www.foreignpolicyjournal.com/٢٠١٧/٠٢/٠١/trumps-new-protectionism-economic-and-strategic-impact/

١٧.Trump's New Protectionism: Economic and Strategic Impact, المصـدر السابق

١٨. طارق عبد الرحمن الزهد، القضايا البيئية واقع مرير يهدد حياة الأجيال، متوفر على الرابط, http://www.alyaum.com/article/١٠٨١٨٨٣

١٩ .(طــارق عبــد الرحمن الزهد، القضايا البيئية واقع مرير يهدد حياة الأجيال، المصدر الســابق خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية في ضوء نظام تجاري متعــدد الأطراف – مع الإشــارة إلى حالة الجزائر- ، أطروحة دكتــوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص ١٠١.

المصادر

١. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٨٢.

٢. توفيق عباس عبد عون المسعودي، الحمائية الجديدة وأثرها على الصادرات العربية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧.

٣. بهاجير اثلال داس، اتفاقية منظمة التجارة العالمية: المثالب والاختلافات والتغيرات اللازمة، تعريب: رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٥.

٤. موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، تعريب: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٧.

٥. حــازم الببلاوي، النظام الاقتصــادي الدولي المعاصر: من نهاية الحــرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة: سلســلة عالم المعرفــة ٢٥٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠.

٦. أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة العالمية، جسر التنمية، سلسلة دورية تُعنى بقضايا التنمية في الوطن العربي، (المعهد العربي للتخطيط: الكويت)، بدون تاريخ.

٧. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير – جامعة الجزائر، ٢٠٠٦،

٨. مغاوري شلبي علي، مستقبل العلاقة بين العولمة والحمائية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٥، ٢٠٠٩.

٩. كريم مهدي الحسناوي، الاقتصاد الدولي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٧.

١٠. عدنان حســين يونس الخياط، محاضرات في الاقتصاد الدولي ألقيت على طلبة الدكتوراه في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣.

١١. فؤاد مرســي، الرأســمالية تجدد نفســها، سلســلة عالم المعرفة ١٤٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠.

١٢. برنارد هوكمان، السياسة التجارية هل تسير على ما يرام حتى الآن، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن: صندوق النقد الدولي)، العدد ٤٩، الرقم ٢، سنة ٢٠١٢ .

١٣. محمد توفيق عبد المجيد، الإقليمية في إطار العولمة المالية: ماذا بعد الأزمة العالمية، جامعة المنصورة – كلية الحقوق، بدون تاريخ.

١٤. جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٧.

١٥. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تطور النظام التجاري وتوجهاته من منظور إنمائي، مذكرة من إعداد الاونكتاد، جنيف، أيلول / سبتمبر ٢٠١٢.

١٦. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،

١٧. الخطة الاستراتيجية ٢٠١٢-٢٠١٥، مركز التجارة الدولية جنيف، ص٩. متوفر على الرابط http//www.intercen.org

١٨. جمال الدين زرويق، التجارة الدولية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠١١.

١٩. Trump's New Protectionism: Economic and Strategic Impact, متوفر على الرابط https://www.foreignpolicyjournal.com/201701/02//trumps-new-protectionism-economic-and-strategic-impact/

دراسة اقتصادية لتقدير متوسط استهلاك الفرد من البروتين الحيواني في العراق للعام ٢٠١٣

أ.م.د رعد عيدان عبيد *

المستخلص

ان المستوى الاستهلاكي للمنتجات الحيوانية الذي وصل إليه المواطن العراقي في استهلاكه من البروتين الحيواني لازال ادنى بكثير من مستوى استهلاك الفرد في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول المجاورة . حيث بلغ متوسط استهلاك الفرد من البروتين الحيواني من صافي المصدر سنة ٢٠١٣ (٢٠ غم / يوم) للفرد بينما تشير منظمة الصحة العالمية ان الحد الادنى لاستهلاك الفرد من البروتين الحيواني من صافي المصدر (٣٥ غم / يوم) والحد الاعلى (٨٠غم / يوم) [١] لذلك جاءت مشكلة البحث بالرغم من زيادة في الاستيراد الواسع من اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض ومنتجات الالبان والحليب الجاف من أجل الاستجابة لتطور الدخل والانفاق الاستهلاكي على هذة المنتجات الأأن مستوى الأستهلاك الفردي للمنتجات الحيوانية بالواقع اخذ بالتطور و بشكل سريع الا انه لايزال لم يصل الى المستوى الحد الادنى من البروتين الحيواني من صافي المصدر(٣٥ غم / يوم) لذلك جاء هدف البحث هو الوصول الى الحد الادنى من البروتين الحيواني من صافي المصدر من خلال الخطه الخمسيه القادمه (٢٠١٣-٢٠١٧) لذلك جاء البحث بعدة مباحث يتناول المبحث الاول الواقع الحالي لاستهلاك المنتوجات الحيوانية في العراق والمبحث الثاني يتناول الواقع الحالي لمتوسط استهلاك الفرد من البروتين الحيواني والمبحث الثالث يتناول متوسط استهلاك الفرد العراقي من البروتين الحيواني من صافي المصدر المبحث الرابع يتناول الاداء التنموي للانتاج الحيواني في العراق كما توصلت البحث الى عدة استنتاجات كما اوصى البحث باعتماد الحد الادنى من استهلاك الفرد الذي اوصت به المنظمة العالمية للصحة كما أوصى البحث بوضع سياسة اقتصادية زراعية تؤمن حاجة الفرد العراقي من الامن الغذائي وزيادة الاستثمار في هذا القطاع لسد العجز والوصول الى الاكتفاء الذاتي .

* كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

المقدمة

تعـد أهميـة ألمنتجات الحيوانيه نابعة مـن احتوائها على البروتين الحيوانـي إذ إن البروتين مكون اسـاس ومهـم جدا في غذاء الانسـان ونحن نحتاج الى البروتين في بناء انسـجة جديـدة اثناء النمو او تعويض الانسـجة التالفة وكذلك يدخل البروتيـن في تركيب بعض الهرمونات والانزيمات الضرورية للتفاعلات الحيوية داخل الجسـم وكذلك احتوائها على الاحماض الامينية الضرورية للجسـم. [٢]حيث نجـد ان البيض يحتوي على (٤٧٪) بروتين والحوم الحمـراء(٣٠,٥٪) بروتين والحليب (٢٦,٥ ٪) وتختلـف الكمية المتحصلـة عليها من البروتين الحيواني باختلاف المناطق ففي بعض الدول متوسـط اسـتهلاك الفـرد اعلى بكثير من الاحتياجات الحقيقية والعكس في بعـض الدول الاخرى . ولكن يمكن القول بان هناك علاقة عكسـية بين نسـبة العاملين في القطاع الزراعي ومتوسـط اسـتهلاك البروتين الحيواني اي كلما زادت النسـبة كلما قل اسـتهلاك البروتين الحيواني وبشـكل عام نجد ان (١٠٪) من عدد السـكان في الدول المتقدمة يعملون في المجال الزراعي مقارنة ب (٦٠٪) في الدول النامية مع الاختلاف الكبير في معدل استهلاك البروتين الحيواني[٣] .

مشكلة البحث

ان مسـتوى الاسـتهلاكي للمنتجات الحيوانية الذي وصل اليه المواطن العراقي في اسـتهلاكه من البروتين الحيواني لا زال ادنى بكثير من مستوى استهلاك الفرد في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول النامية بالرغم من تطور الدخل والانفاق الاسـتهلاكي على هذه المنتجات الا انه لم يصل الى مسـتوى الحد الادنى من استهلاكه للبروتين الحيواني .

هدف البحث

التعـرف على الواقع الحالي لاسـتهلاك المنتجات الحيوانية كما يهـدف البحث الى الوصول الى الحد الادنى العالمي هو(٣٥ غرام / يوم) من خلال تطبيق الخطة الخمسية القادمة (٢٠١٣-٢٠١٧) من البروتين الحيواني للمواطن المستهدف للخطة للوصول الى الحد الادنى من البروتين الحيواني من صافي المصدر والذي لم يحقق من هذه الخطة اي شـيء لحد الان ليتمكن من تلبية حاجاتة الاساسـية من اجمالي البروتين الحيواني اضافة الى البروتين النباتي .

فرضية البحث

تتطلـق فرضيـة البحث بالرغم من الزيادة في الاسـتيراد الواسـع من اللحوم الحمـراء والبيضاء والحليـب والالبـان من اجل الاسـتجابة لتطور الدخل الفـردي بالامكان الوصول الـى الحد الادنى لاستهلاك البروتين الحيواني من خلال تطبيق الخطة الخمسية القادمة (٢٠١٣-٢٠١٧) .

مواد وطرق البحث

اعتمـد البحث في التوصل الى نتائجه على المسـح العام لشـبكة معرفة العـراق التابعة الى الجهاز المركـزي للاحصـاء في وزارة التخطيط اضافه الى تقارير وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الزراعي . واعتمـد البحـث على تقارير مديرية الثروة الحيوانية والبيطريـة العامة وزارة الزراعة وكذلك على تقارير غرفة تجارة بغداد في معدلات استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء اضافة الى العديد من التقارير المنشـورة لمنظمـة الصحة العالمية عن اسـتهلاك البروتيـن الحيواني . اضافة الـى العديد من الكتب ورسائل الماجستير والدكتوراة المتخصصة بهذا المجال .

منهجية البحث

المبحث الاول :

واقع استهلاك المنتوجات الحيوانية في العراق

١. الانتاج المحلي والاستيراد والمتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية

جدول (١)

الانتاج المحلي والاستيراد والمتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانيه للعام ٢٠١٣ عدا اقليم كردستان (بالالف طن)

الانتاج الحيواني	الانتاج المحلي (الف طن)	الاستيراد (الف طن)	المتاح للاستهلاك (الف طن)	النسبة المؤية من العجز
اللحوم الحمراء	١٦٠	٣٦	١٩٦	٢١
الدجاج	٥٧	٤١٨	٤٧٥	٨٧,٩
الاسماك	٥٠	٦٥	١١٥	٦١,٣
الحليب الخام	٢٨٥	٢٤٣٦	٢٧٢١	٨٩,٥
بيض المائدة (عدد)	٨٨٣ (مليون بيضة)	٢,٦ (مليار)	٣,٥ (مليار)	٧٧

المصدر : وزارة التخطيط / مديرية الاحصاء الزراعي / الجهاز المركزي للاحصاء .

يبيـن الجدول (١) كميات الانتاج مـن المنتجات الحيوانية. اللحوم الحمراء الذي سـجلت انتاج محلي قـدر ب (١٦٠) الـف طـن بينما كان هنـاك انخفاض كبير جدا فـي انتاج اللحـوم البيضاء (دجاج واسـماك) منها اذ قدر الدجاج ب(٥٧) الف طن بينما الاسـماك ب (٥٠) الف طن . اما انتاج الحليب الخـام قـدر ب (٢٨٥) الف طـن وبيض المائده قـدر ب (٨٨٣) مليون بيضه. بينما كان الاسـتيراد

مـن المنتجـات الحيوانيــه فقد قدرت مـن اللحوم الحمـراء ب (٣٦) الف طن بينمـا اللحوم البيضاء (دجاج واسماك) قدرت ب (٤٨٣) الف طن بينما الحليب الخام قدر استيراده (٢٤٣٦) الف طن اما بيض المائده قدرت الكميه المستوردة (٢,٦) مليار بيضة . كما يبين الجدول النسبة المئوية من العجز في الانتاج المحلي من اللحوم الحمراء (٢١٪) بينما سجل عجز كبير في انتاج الحوم البيضاء(٨٢,٢٪) وكذلـك عجـز كبير في انتاج الحليب الخـام حوالي (٨٩,٥ ٪) اما بيض المائده سـجل عجز قدره (٧٧٪) . يبين الجدول اعلاه ان هناك عجز كبير في المنتجات الحيوانيه يتطلب مراجعة كبيرة لخطط الدولة في زيادة الانتاج المحلي وخفض الاستيراد من تلك السلع .

٢- الاستهلاك المحلي ونسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانيهة

جدول (٢)

الانتاج المحلي والاستهلاك المحلي ونسبة الاكتفاء من المنتجات الحيوانية للعام ٢٠١٣ عدا اقليم كردستان .

الانتاج الحيواني	الانتاج المحلي (ألف طن) ١	الاستهلاك المحلي (ألف طن) ٢	العجز (ألف طن) ٣	النسبة المؤية من الذاتي ٤
اللحوم الحمراء	١٦٠	٢٠٢	٤٢	٧٩
الدجاج	**٥٧**	**٤٧٠**	**٤١٣**	**١٢ .١**
الاسماك	٥٠	١٢٩	٧٩	٣٨,٧
الحليب الخام	٢٨٥	٢٧٢٢	٢٤٦٤	١٠,٥
بيض المائدة (عدد)	٨٨٣ (مليون بيضة)	٣,٦ (مليار بيضة)	٢,٧ (مليار بيضة)	٢٣

المصدر / العمود (١) (٢) من وزاره التخطيط / مديرية الاحصاء الزراعي / الجهاز المركزي

للاحصاء العمود (٣) (٤) من عمل الباحث

يبين (الجدول ٢) العجز الواقع بالانتاج المحلي من المنتجات الحيوانية من خلال نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية اذ سجل مانسبته (٧٩٪) من الحوم الحمراء بينما كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحوم البيضاء (١٧,٨٪) وهو انخفاض واضع في انتاج هذه السـلعة المهمة بينما سـجل انتاج الحليب نسبة أكتفاء ذاتي (١٠,٥٪) وهو كذلك انخفاض كبير بانتاج هذه السلعة فيما سجل بيض المائدة نسبة اكتفاء ذاتي (٢٣٪) من الانتاج المحلي . وكذلك يبين الجدول أعلاه ان هناك عجز كبير بانتاج المنتجات وخاصتـا مـن اللحوم البيضاء والحليب الخام وبيض المائـدة ، مما يتطلب وقفة جادة للنهوض بالانتاج الحيواني لسد العجز الحاصل فيه.

المبحث الثاني :

الواقع الحالي لمتوســـط استهلاك الفرد من البروتين الحيواني متوسط استهلاك الفرد من الحوم الحمراء والبيضاء والحليب وبيض المائدة .

جدول (٣)

متوسط استهلاك اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب وبيض المائدة للعام ٢٠١٣ عدا اقليم كردستان

الانتاج الحيواني	متوسط الاستهلاك غم / يوم	متوسط الاستهلاك كغم / شهر	متوسط الاستهلاك كم / سنة
اللحوم الحمراء	١٧	٠,٥١٠	٦,١
الدجاج	٣٩,٥	١,١٨٧	١٤,٢
الاسماك	١٠,٣	٠,٣٢٥	٣,٩
الحليب الخام	٢٣٠	٦,٨٧٣	٨٢,٥
بيض المائدة عدد	١٦,٢	٠,٤٨٤ = ٩ بيضة	١١٠ بيضة

المصدر :- من عمل الباحث مستعينا بعدد السكان العراق البالغ (٣٣) مليون نسمة حسب توقعات وزاره التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء

يبين جدول (٣) متوسط استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء التي قدرت يوميا (١٧ غرام) وسنويا ب (٦,١ كغـم)امـا الدجاج قدراسـتهلاك الفـرد يوميا ب (٣٩,٥ غم) و (١٤,٢كغم) سـنويا . اما الاسماك فقدرت ب (١٠,٨غم) يوميا و (٣,٩)كغم سنويا . اما الحليب الخام فقد قدر ب (٢٣٠) غم يوميا و (٨٢,٥ كغم) سنويا اما بيض المائدة فقد قدر ب (١٦,٢ غم) يوميا و ١١٠ بيضة سنويا .

متوسط استهلاك الفرد من مصادر البروتين الحيواني للعام ٢٠١٣ عدا اقليم كردستان

جدول (٤)

متوسط استهلاك الفرد من مصادر البروتين الحيواني للعام ٢٠١٣

الانتاج الحيواني	متوسط الاستهلاك غم / يوم	متوسط الاستهلاك كغم / شهر	متوسط الاستهلاك كغم / سنة
لحم غنم طازج	٧.٣٢٢	٠.٢٢٠	٢.٦٤
لحم غنم مجمد	١.١٠	٠.٠٣٣	٠.٣٩٦
لحم بقر طازج	٤.٢٠	٠.١٢٦	١.٥١٢
لحم بقر مجمد	١.٤٠	٠.٠٤٠	٠.٤٨
لحم ماعز	٠.٠٠٢	٠.٠٠٦	٠.٠٧٢
لحم جاموس	٠.٠٠١	٠.٠٠١	٠.٠١٢
لحم جمل	٠.٠٠٠	٠.٠٠٣	٠.٠٣٦
لحوم حمراء متسوردة	٢.٠٠	٠.٠٦٠	٠.٧٢
لحوم حمراء اخرى تسوردة	١.٠	٠.٠٣٠	٠.٣٦
دجاج مجمد	٢٥.٢	٠.٧٥٦	٩.٠٧٢
دجاج حي	١٤.٣	٠.٤٢٩	٥.١٤٨
اسماك نهري طازج	٧.٥٠	٠.٢٢٥	٢.٧
اسماك بحري طازج	٠.٨٠	٠.٠٢٤	٠.٢٨٨
اسماك مجمدة	٢.٥	٠.٠٧٥	٠.٩٠
اسماك مجففة	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
اسماك معلبة	٠.٠٠٢	٠.٠٠٣	٠.٠٣٦
حليب طازج	٠.٣٣	٠.٠٠٦	٠.٠٧٢
بيض المائدة	١.٧	٩ بيضة	١١٠ بيضة

المصدر :- وزاره التخطيط / دائره الاحصاء الزراعي / الجهاز المركزي للاحصاء

يبين جدول (٤) متوسط استهلاك الفرد من مصادر البروتين الحيواني وتنوع استهلاك الفرد العراقي من المنتجات الحيوانية وتوزيعها على ثمانية عشر سلعة حيوانية من اللحوم بانواعها محلية ومستوردة وحليب وبيض المائدة يتم استهلاكها على مدار اليوم والشهر والسنة .

متوسط استهلاك الفرد العالمي من صافي المصدر بروتين حيواني لعام ٢٠١٣

جدول (٥)
متوسط استهلاك الفرد من صافي المصدر بروتين حيواني لعام ٢٠١٣

مصادر بروتين حيواني	نسبة اللحوم ١٠٠غرام بدون عظم و دهن	نسبة العظم ١٠٠ غم	نسبة الدهون والشحوم ١٠٠غم	نسبة البروتين من صافي المصدر عالمي غرام / يوم
اللحوم الحمراء	٥٧,٢	٢٠,٦	٢٢	١٨
الدجاج	٨٦,٢	١٢,٦	١,٢ بدون جلد	١٩
الاسماك	٥٥	١٥	٣٠	١٩
الحليب	٩٦,٧	-	٣,٣	٣,٥
بيض المائدة	٨٢,٩	١٢,٣ قشرة	٤,٨	١٢,٨
المجموع				٧٢,٣

المصدر :- منظمة الصحة العالمية – جنيف 2013

يبين جدول (٥) تقديرات متوسط استهلاك الفرد العالمي من صافي المصدر بروتين حيواني وقدرت ب(٧٢,٣) غم /يوم وهي نسبه قريبه جدا من الحد الاعلى لاستهلاك الفرد من صافي المصدر بروتين حيواني هو (٨٠) غم / يوم كما حددته منظمة الصحة العالمية .

المبحث الثالث :
متوسط استهلاك الفرد العراقي من صافي المصدر بروتين حيواني للعام ٢٠١٣ اقليم كوردستان

جدول (٦)

تقديرات متوسط استهلاك الفرد العراقي من صافي المصدر البروتين حيواني للعام ٢٠١٣ عدا اقليم كردستان

مصادر البروتين الحيواني	متوسط استهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية غرام/ يوم	متوسط استهلاك الفرد من صافي المصدر بروتين حيواني غرام/ يوم
اللحوم الحمراء	١٧	١,٩
الدجاج	٣٩	٦,٥
الاسماك	١٠,٨	٢,٠
الحليب	٢٢٠	٧,٥
بيض المائدة	١٦,٢	٢,١
المجموع		٢٠

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء

يبين جدول(٦) تقديرات متوسط استهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية ومتوسط استهلاك الفرد من صافي المصدر بروتين حيواني والذي قدرت ب(٢٠) غم / يوم وهي لا توازي الحد الادنى الذي اوصت به منظمة الصحة العالمية لاستهلاك الفرد من صافي المصدر بروتين حيواني (٣٥)غم / يوم وكذلك هي بعيده جدا عن الحد الاعلى الذي اوصت به منظمة الصحة العالمية لاستهلاك الفرد من صافي المصدري بروتين حيواني(٨٠) غم / يوم . وهنا يتطلب منا الوقفة الجادة لمعرفة الاسباب وراء هذا التراجع الكبير في استهلاك البروتين الحيواني المهم في بناء جسم الانسان الصحيح .

المبحث الرابع :
الأداء التنموي لانتاج الحيواني في العراق ٢٠١٣ عدا اقليم كوردستان العراقي

جدول (٧) الأداء التنموي للانتاج الحيواني في العراق عدا اقليم كوردستان

الانتاج الحيواني	حاجة الفرد كغم / سنة	حاجة العراق مع العظم والدهون ١٠٠٠ طن /سنة	الانتاج المحلي ١٠٠٠ طن / سنة	الاستهلاك ١٠٠٠ طن /سنة	نسبة الاكتفاء من الانتاج المحلي الى الحاجة	نسبة الاكتفاء من الاستهلاك الى الحاجة
اللحوم الحمراء	٣٢	٩٦٠	١٦٠	٢٠٢	١٦,٧	٢١
الدجاج	١١	٣٣٠	٥٧	٤٧٠	١٧,٣	١٤٢
الاسماك	٥	١٥٠	٥٠	١٢٩	٣٣,٣	٨٦
الحليب الخام	١٨٠	٥٤٠٠	٢٨٥	٢٧٢٢	٥,٣	٥٠
بيض المائدة	١٢٥ بيضة	٣,٧٥ مليار بيضة	٨٨٣ مليون بيضة	٣,٦ مليار بيضة	٢٣,٥	٩٦

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات غير مستورده وزاره الزراعه والاحصاء الزراعي .

يبين جدول (٧) الاداء التنموي للانتاج الحيواني في العراق . ويوضح أن حاجة الفرد العراقي من المنتجـات الحيوانية وكذلـك حاجة العراق الكلية من المنتجات الحيوانية وكذلك كميات الانتاج المتدنية مقارنه بكميات اللاستهلاك العالميه وكذلك يبين الجدول نسبه الاكتفاء الذاتي من الانتاج المحلي للحوم الحمراء ب(١٦,٧ ٪) اما الحوم البيضاء (٢٢,٣ ٪) و الدجاج (١٧,٥٪) والاسـماك (٣٣,٣٪) والحليب الخام (٥,٣٪) اما بيض المائدة (٢٣,٥ ٪) وكذلك اوضح الجدول نسـبة الاكتفاء الذاتي من الاستهلاك الى حاجة العراق . هذه النسب اعطت مؤشر واضح بتدني الانتاج المحلي وعدم مواكبة التطـور فـي الانتاج وزيادة السـكان وبدا عاجز عن تلبيـة احتياجات المواطن العراقـي من البروتين الحيواني لذلك يتطلب اعادة النظر بكثير من الامور المتعلقة في انتاج هذه السلعة.

جدول (٨)

متوسط استهلاك الفرد من الحد الادنى بروتين حيواني من صافي المصدر غرام/ يوم للعام ٢٠١٣ عدا اقليم كردستان

الانتاج الحيواني	حاجة الفرد كغم / سنة	متوسط استهلاك بروتين صافي الحد الادنى غم / يوم	متوسط استهلاك الفرد العراقي من البروتين صافي المصدر غم / يوم
اللحوم الحمراء	٣٢	٩,٩١	١,٩
الدجاج	١١	٥,٠١	٦,٥
الاسماك	٥	١,٣	٢
الحليب الخام	١٨٠	١٦,٩٢	٧,٥
البيض	١٢٥ بيضة	١,٩٤	٢,١
المجموع	*	٣٥ **	٢٠ ***

المصدر :- * وزارة الزراعة / قسم الاحصاء الزراعي

** منظمة الصحة العالمية _ جنيف ٢٠١٣

*** من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء

يبين جدول (٨) متوسـط اسـتهلاك الفرد من الحد الادنى من البروتين الحيواني صافي المصدر

ومتوسط استهلاك الفرد العراقي من الحد الادنى من البروتين الحيواني من صافي المصدر ويشير الجدول كذلك ان هناك انخفاض واضح في استهلاك البروتين الحيواني من اللحوم الحمراء وكذلك الحليب الخام للوصل الى الحد الادنى على الاقل لكن ليس هناك مشكلة في استهلاك الحد الادنى من اللحوم البيضاء والبيض . وهذا مؤشر واضح وجود عجز في سد حاجة العراق من البروتين الحيواني صافي المصدر من اللحوم الحمراء والحليب الخام .

جدول (٩)

الخطة التنموية الخمسية (٢٠١٣-٢٠١٧) للوصول الى الحد الادنى من استهلاك بروتين حيواني من صافي المصدر

السنة	اللحوم الحمراء غم / يوم	الدجاج	الاسماك	الحليب الخام	بيض المائدة	مجموع بروتين صافي
٢٠١٣	٢,٥٦	٧,٧	١,٨٣	٩,٣٠	٢,٣٠	٢٣,٧
٢٠١٤	٢,٨٢	٨,٥	٢,٣٢	١٠,٣٠	٢,٥٠	٢٦,١
٢٠١٥	٣,١٢	٩,٤	٢,٣٢	١١,٤٠	٢,٨٠	٢٩,٠
٢٠١٦	٣,٤٤	١٠,٤	٢,٤٦	١٢,٦٠	٣,١٠	٣٢,٠
٢٠١٧	٣,٧٧	١١,٤٩	٢,٦٩	١٣,٩٠	٣,٤٠	٣٥,٠

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على الخطة اللخمسية (٢٠١٣-٢٠١٧) للوصول الى الحد الادنى من استهلاك بروتين حيواني من صافي المصدر (٣٥) غم/ يوم .

يبين الجدول (٩) الخطة التنموية الذي اعتمدت من قبل الحكومة العراقية وكبرنامج عمل للوصول الى الاكتفاء الذاتي من جميع السلع الزراعية وخاصةً البروتين الحيواني الذي اوصت الخطة الخمسية (٢٠١٣-٢٠١٧) في برنامجها الواضح من خلال السنوات (٢٠١٣-٢٠١٧) للوصول الى الحد الادنى من استهلاك البروتين الحيواني من صافي المصدر(٣٥) غم / يوم .

جدول (١٠)

معدل نمو الانتاج المحلي للوصول الى الحد الادنى من استهلاك بروتين حيواني من صافي المصدر(٣٥) غم / يوم

الانتاج الحيواني	الانتاج المحلي ١٠٠٠ طن	معدل نمو الانتاج للوصول الى الحد الادنى (٣٥)غم / يوم	نمو الانتاج المحلي للوصول الى الحد الادنى ٣٥) غم / يوم ١٠٠٠طن
اللحوم الحمراء	١٦٠	٪٣٠	٢٠٨
الدجاج	٥٧	٪٣٨	٧٩
الاسماك	٥٠	٪٢٤	٦٢
الحليب الخام	٢٨٥	٪٦٨	٤٧٩
بيض المائدة	٨٨٣ مليون بيضة	٪٢٨	١,١٣ مليار بيضة

المصدر :- من عمل الباحث

يبين جدول (١٠) الانتاج المحلي من السلع الحيوانية ومعدل نمو الانتاج للوصول الى الحد الادنى هـو (٣٥) غـم / يوم وقدرت ب(٣٠ ٪) ونمو الانتاج ب(٢٠٨) الف طن من اللحوم الحمراء . اما اللحـوم البيضاء قدرت ب(٣٢٪) ونمـو في الانتاج (١٤١) الف طن اما الدجاج بمعدل نمو(٣٨٪) ونمـو فـي الانتاج (٧٩) الف طن اما الاسـماك بمعدل نمو(٢٤٪) ونمـو انتاج(٦٢) الف طن اما الحليب الخام فقدرت بمعدل النمو(٦٨٪) ونمو انتاج(٤٧٩) الف طن اما بيض المائدة فقد قدر معدل النمو(٢٨٪) ونمو انتاج (١,١٣) مليار بيضة هذه المعدلات في نمو الانتاج ومقدار الانتاج للوصول الى الحد الادنى من استهلاك بروتين حيواني من صافي المصدر(٣٥) غم/ يوم .

الاستنتاجات

١. بلغـت النسـبة المئوية للعجـز في الانتاج المحلـي من المنتجـات الحيوانية اللحـوم الحمراء (٢١٪) واللحـوم البيضـاء (٨٢,٢٪) منهـا الدجـاج (٨٧,٩ ٪) والاسـماك (٦١,٥٪) والحليب الخام(٨٩,٥ ٪) وبيض المائدة(٧٧٪).

٢. بين البحث ان هناك عجز في الانتاج المحلي قدر ب(٤٢) الف طن للحوم الحمراء و (٤٩٢) الف طن للحوم البيضاء منها(٤١٣) الف طن دجاج و(٧٩) الف طن اسـماك و(٢٤٦٤) الف طن حليب خام و(٢,٧) مليار بيضه .

٣. بيـن البحث ان نسـبة الاكتفـاء الذاتي من اللحوم الحمـراء (٧٩٪) و(١٧,٨٪) من اللحوم البيضاء منها (١٢,١٪) من الدجاج و(٣٨,٧ ٪) من الاسماك اما الحليب الخام(١٠,٥ ٪) نسبه الاكتفاء الذاتي اما بيض المائده(٢٣٪) نسبة الاكتفاء الذاتي منه .

٤. بيـن البحـث ان كمية الاسـتيراد من اللحوم الحمراء ب (٣٦) الف طـن و(٤٨٣) الف طن لحوم بيضاء منها (٤١٨) الف طن دجاج و (٦٥)الف طن اسماك و(٢٤٣٦) الف طن من حليب خام اما البيض ب (٢,٦) مليار بيضة .

٥. كما اوضح البحث ان متوسـط اسـتهلاك الفرد من اللحوم الحمـراء (١٧)غم / يوم واللحوم الدجاج (٣٩ .٥) غم / يوم والاسـماك (١٠,٨) غم / يوم والحليب الخام (٢٣٠)غم / يوم وبيض المائده (١٦,٢) غم / يوم .

٦. كمـا قدر البحث متوسـط اسـتهلاك الفـرد من صافي المصـدر بروتين حيوانـي من اللحوم الحمراء (١,٩) غم / يوم والدجاج (٦,٥) غم / يوم والاسماك (٢,٠) غم / يوم والحليب الخام (٧,٥) غم/ يوم و (٢,١)غم / يوم من بيض المائدة.

٧. كما توصل البحث الى ان متوسـط اسـتهلاك الفرد من صافي المصدر بروتين حيواني ب(٢٠)غم/ يوم .

٨. كما توصل البحث الى معدل نمو الانتاج المحلي للوصول الى الحد الادنى من استهلاك البروتين الحيواني من صافي المصدر الى(٣٠ ٪) من اللحوم الحمراء و(٣٢ ٪) من اللحوم البيضاء منها (٣٨٪) دجاج و (٢٤٪) اسماك و (٦٨٪) من الحليب الخام و (٢٨٪) من بيض المائده .

التوصيات

١. يوصي البحث اعتماد الحد الادنى (٣٥) غم / يوم كمتوسط استهلاك الفرد من البروتين الحيواني .

٢. لتحقيق هذا الهدف لابد من زيادة الانتاج المحلي الى (٢٠٨) الف طن للحوم الحمراء و (١٤١) الف طن للحوم البيضاء منها (٧٩) الف طن دجاج و(٦٢) الف طن اسماك و (٤٧٩) الف طن من الحليب الخام و(١,١٣) مليار بيضة .

٣. يوصي البحث بتخفيض الاستيراد من المنتجات الحيوانية لانها تشكل عبء كبير على الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة .

٤. وضع سياسة اقتصادية زراعية تؤمن الحاجة الفرد العراقي من الامن الغذائي .

٥. زيادة الاستثمار في هذا القطاع لما له من اهمية في الوصول الى الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية ولسد العجز المتزايد في الانتاج المحلي من خلال زيادة التخصيصات المالية لهذا القطاع مع دعم القطاع الخاص واعتماد مبدأ الشراكة مع القطاع العام .

المصادر

١. وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء / شبكة معرفة العراق (IKN) لسنة ٢٠١١ .

٢. الدبيسي ,عبدالرزاق مجيد علي ,المنتجات الحيوانية الواقع والاحتياجات / وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الزراعي ١٩٨٦ .

٣. توماس زيكو / تربية الحيوان جامعة ولاية بنسلفانيا ١٩٥٤ .

٤. وزارة الزراعة / مديرية الثروة الحيوانية والبيطرية العامة لسنة ٢٠١٢ .

٥. منظمة FAO النشرة الفنية رقم ٢١ لسنة ٢٠١٢.

٦. وزارة الزراعة / قسم الاحصاء الزارعي لسنة ٢٠١٣.

٧. وزارة التخطيط / قسم دائرة الحسابات القومية لسنة ٢٠١٣.

٨. تقارير منظمة الصحة العالمية جنيف ٢٠١٢ .

٩. غرفة تجارة بغداد / قسم تسعير المنتجات الحيوانية لسنة ٢٠١٣.

١٠. ايدغار اريزانينو, نمو الاستهلاك الغذائي في العراق , برنامج انماء للاعمال الزراعية ,تشرين الثاني . ٢٠٠٩

الهوامش

١. تقرير منظمة الصحة العالمية جنيف ٢٠١٢.

٢. الدبيسي , عبد الرزاق مجيد علي , المنتجات الحيوانية الواقع والاحتياجات / وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الزراعي ١٩٨٦.

٣. توماس زيكو , تربية الحيوان جامعة ولاية بنسلفانيا ١٩٥٤ .

٤. ايدغار اريزانينو , نمو الاستهلاك العراقي في العراق , برنامج انماء للاعمال الزراعية , تشرين الثاني ٢٠٠٩ .

انخفاض أسعار النفط العالمية و أثرها على الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. محمد عبد صالح(*)

المستخلص :

تسببت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ و أزمة ٢٠١٤ في انخفاض أسعار النفط بشكل كبير أثـرت على مجمل اقتصاديات العالم ، وبقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي فقد انعكس هذا الانخفاض فـي تدني مسـاهمة الإيرادات النفطيـة في تكوين القطاعـات الاقتصادية كالناتـج المحلي الإجمالي و الموازنـة العامـة للدولة مما جعل الحكومة تلجأ الى التخفيف من حدة الأزمة عبر الاقتراض الخارجي و اتباع سياسة التقشف في الإنفاق العام .

تميز العام ٢٠٠٣ بحصول نقلة نوعية في الاقتصاد العراقي ، إذ أصبح حجم الاختلالات الهيكلية واضحاً في كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة للسياسـات الخاطئة التي انتهجتها الحكومات التي تعاقبت على تولي مقاليد السلطة في العراق بعد ٢٠٠٣ ، ولعل هذا ما تسبب في ضعف قابلية الاقتصاد العراقي على تحمل الصدمات وخاصة المتعلقة بالقطاع النفطي الذي يعتبر شريان الاقتصاد العراقي و مصدر إيراداته العامة ، إذ أن الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨ و التي تسببت بتراجع أسعار النفط بشكل غير مسبوق قد ألقت بتبعاتها على مجمل قطاعات الاقتصاد العراقي من خلال انخفاض مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و الموازنة العامة للدولة وهو ما ترك آثاراً سلبية على مشاريع الاستثمار و تنمية البنية التحتية بسبب قلة التخصيصات المالية و سوء في آلية التنفيذ .

وبعد تعافي الاقتصاد وعودة أسعار النفط نحو الارتفاع لبضع سنين عادت الأزمة المالية لتصيب الاقتصاد العراقي مرة أخرى عام ٢٠١٤ اثر زيادة الإنتاج النفطي بشـكل يفوق الطلب و ترك أسـعار النفـط لقوى السـوق و انتقـال دور المنتج المرجح إلى دول كانت المسـتورد الأكبـر للنفط كالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث انخفضت أسعار النفط على إثرها لتصل إلى (٣٢) دولار للبرميل وهو ما ساهم في انخفاض كبير في إيرادات الموازنة العامة كون الاقتصاد العراقي اقتصادياً ريعياً يعتمد على

* كلية اقتصاديات الاعمال / جامعة النهرين

مبيعاته من النفط ، و تسبب في تعطيل تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن الخطة الاستثمارية ، الأمر الذي دعا الحكومة إلى اتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة الأزمة المالية كاللجوء إلى حالة التقشف في عمليات الإنفاق و تخفيض تخصيصات الموازنة التشغيلية و إمكانية الحصول على المنح و المساعدات من الدول المانحة عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية للاستثمار في العراق خاصة بعد تحسن الوضع الأمني و تحسن ملحوظ في أسعار النفط العالمية .

مشكلة البحث :

إن الاقتصاد العراقي لا يزال اقتصاداً ريعياً يعتمد على النفط ، وهذا الاعتماد يجعله خاضعاً للتغيرات السياسية التي تحدث في العالم و تنعكس على مجمل قطاعاته .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

وجود علاقة وثيقة و ترابط قوي بين أسعار النفط و مستويات أداء الاقتصاد العراقي .

هدف البحث :

التعرف على واقع الاقتصاد العراقي وأهم الآثار التي تسببت بها الأزمة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط على مجمل قطاعاته الاقتصادية و إمكانية وضع الحلول اللازمة للحد من هذه الأثار .

المحور الأول :

طبيعة الاقتصاد العراقي و إمكانياته النفطية :

ان طبيعة الاقتصاد العراقي ترتبط بحقيقة راسخة تنطلق من تأثيرات الظروف السياسية التي مر بها العراق منذ حربه مع إيران عام ١٩٨٠ على مجمل قطاعاته الاقتصادية و تراجع مقدرات الاقتصاد من عجز مزمن في الميزان التجاري و الاعتماد على قطاع النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة مع تزايد كبير في تبعية الاقتصاد نحو الخارج ، ولعل قرارات الأمم المتحدة المفروضة على العراق بعد عام ١٩٩١ نتيجة غزوه للكويت قد ساهمت بشكل كبير في عزل العراق عن العالم الخارجي و اعتماده على مقدراته الداخلية في إدارة شؤون الاقتصاد مما فاقم من المشاكل الاقتصادية التي كانت لها الدور الأكبر في تعزيز الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي فيما بعد كالتضخم و الديون الخارجية و زيادة مستويات الفقر مع تردي في الوضع الصحي و التعليمي و قطاع الخدمات ، ومع احتلال العراق و تغيير نظامه السياسي بعد ٢٠٠٣ فأن الاقتصاد العراقي أصبح في وضع أصعب من السابق خصوصاً بعد انهيار شبه تام لمنظومة البنى التحتية من طرق و جسور و مباني ناهيك عن عمليات

السـرقة التي حصلت لكافة المنشـآت الصناعية بجميع معداتها وازداد الأمر سـوءاً مع قيام المجاميع المسلحة بدخول الأراضي العراقية (داعش)٢٠١٤ و احتلالها لثلث مساحة العراق و قيامه بالسيطرة على مقدراته الاقتصادية و تهجير سكان المحافظات الغربية و الشمالية الى محافظات أخرى .

مـن جهـة أخرى فإن التذبذب الذي حصل في أسـعار النفط في العالم و هبوطها إلى مسـتويات منخفضة ترك الأثر السـلبي على تخفيض الإيـرادات العامة ضمن موازنة الدولة و انعكاس ذلك على تدنـي تخصيصـات الوزارات المشـكلة للحكومـة العراقية ممـا أدى بالحكومة إلى زيـادة الاقتراض الخارجـي من المؤسسـات الماليـة الدولية كصندوق النقد الدولي إلى جانـب الاقتراض من دول العالم الأخرى وهذا الأمر زاد من حالات التشاؤم نحو صعوبة وجود إمكانية لإصلاح واقع الاقتصاد العراقي خصوصاً مع التدهور الحاصل في الأوضاع الأمنية و ضعف حالة الاستقرار السياسي .

إن اسـتمرار واقـع الاقتصـاد العراقي على النهج المذكور عزز من سـماته باعتبـاره اقتصاداً أحادي الجانب يعتمد على سلعة واحدة كمصدر للدخل القومي ، فالنفط يعتبر المورد الأساسي المكون للإيرادات العامة للدولة ، وان مقدرات الاقتصاد في الوقت الحالي لا تحمل في طياتها مؤشرات واقعية حول قدرة الاقتصاد على تنويع مصادر الدخل القومي .

إن حجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة من النفط الخام بلغ نحو (١١٥) مليار برميل عام ٢٠٠٨ و بمـا يعـادل ٩,٩٪ من إجمالي احتياطي النفط الخام عالمياً [١] ، و النفط العراقي يتميز بانخفاض كلفة الاستكشاف و التطوير التي تقل عن دولار واحد للبرميل بسبب وقوع حقول النفط في المناطق اليابسة و الغير عميقة و معظمها كبيرة جدا و لا تحتوي على تركيبات جيولوجية معقدة وهذه الخصائص تمثل عوامل جذب لقيام الشركات النفطية بتطوير الصناعات النفطية .

مـن جهة أخرى فإن حجـم الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في العراق بلغ نحو (٣١٧٠) مليار متر مكعب نهاية ٢٠٠٨ وما يعادل ١,٧٪ من احتياطي الغاز الطبيعي عالمياً [٢] .

وعلى الرغم من محاولات النهوض بالواقع النفطي لتحقيق مسـتويات عالية من الإنتاج النفطي تحقيقاً لأهدافه التنموية الا أن سوء الإنفاق في مجال تخصيصات الاستثمار بهذا الشأن لم تكن بالمستوى المطلـوب إذ بلغـت (٤٥٠) ، (٦٣٢) مليـار دينار على التوالي ضمن موازنة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) ولم تنفق منها سـوى (١٦٠) ، (١٠٨) مليار دينار للعامين المذكورين [٣] مما يؤكد حقيقة واضحة تتجسد بعد استخدام المورد النفطي بشكل عقلاني و استغلاله في بناء القطاعات الاقتصادية ، بل أصبح فيما بعد وسـيلة لتعزيز الخلافات و خلق الأزمات السياسـية بين الكتل و الأحزاب المتنفذة ، من ناحية أخرى فأن النفط يعد مورداً ناضباً لا يتطلب الاعتماد عليه بشكل دائم و ربط مصير الدولة بهذا المورد خصوصاً وأنه مرتبط بالتغيرات التي تطرأ على المشـهد السياسـي العالمي ولعل ذلك بدا واضحاً مع هبوط أسـعار النفط عـام ٢٠١٤ و تأثيره على موازنة الدولة العراقية ممـا يتطلب من الحكومة تنويع مصادر الدخل القومي من مصادر أخرى و زيادة التشابك القطاعي لمجمل قطاعات الاقتصاد العراقي

لقد حاولت الحكومة بعد ٢٠٠٣ أن تتوجه بالاقتصاد نحو آلية السوق و إعطاء دور كبير للقطاع الخـاص لممارسـة دوره و الابتعاد عن القـرارات المركزية لكن القطاعـات الاقتصادية المتخلفة في الاقتصـاد العراقـي كانت اكبر من مقدرات الاقتصاد ، كمـا أن رؤية و تطلعات القطاعات الاقتصادية نحو سياسـة السـوق و توافر المناخ الأمني و التشريعات المناسـبة للاستثمار كانت أدنى من المستوى المطلوب الذي يجعل من الاسـتثمار السـبب الرئيسي لزيادة معدلات النمو في الناتج المحلي و تحريك عملية الإنتاج و بما يساهم في تقليل البطالة [٤] .

وتوضح البيانات الواردة في الجدول (١) الارتفاع الكبير في قيمة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاسـتثمارية حيث بلغت (٧٩,٩٥٤) مليار دولار عام ٢٠١٢ و التي شـكلت نسـبة ٦٨,٢٪ مـن إجمالي النفقات البالغة (١١٧,١٢٢) مليـار دولار للعام المذكور و المتبقي بحدود (٣٧,١٧٧) مليـار دولار تـم تخصيصه للاسـتثمار الحكومي ، و ينطبق نفس الأمر علـى موازنة ٢٠١٣ إذ بقيت مسـتويات الاسـتثمار دون المستوى المطلوب رغم الزيادة في إجمالي النفقات و ربما يعود السبب إلى الزيادات التي حصلت في مسـتويات التوظيف في الأجهزة الإدارية و ما يترتب عليها من زيادات في فقرة الرواتب و الأجور التي تمثل الجزء الأكبر من حجم الإنفاق التشغيلي .

جدول (١)

التخصيصات الاستثمارية و التشغيلية ضمن موازنات الدولة في العراق للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٣) / مليار دولار

السنوات	إجمالي النفقات (١)	النفقات التشغيلية (٢)	النفقات الاستثمارية (٣)	نسبة ١/٣
٢٠٠٥	٣٥,٩٨١	٢٨,٤٣١	٧,٥٥٠	٢٠,٩٪
٢٠٠٦	٥٠,٩٦٣	٤١,٦٩١	٩,٢٧٢	١٨,١٪
٢٠٠٧	٥١,٧٢٧	٣٩,٠٦٢	١٢,٦٦٥	٢٤,٤٪
٢٠٠٨	٨٦,٦٨١	٦١,٣٤٨	٢٥,٣٣٥	٢٩,٢٪
٢٠٠٩	٦٩,١٦٥	٥٤,١٤٨	١٥,٠١٧	٢١,٧٪
٢٠١٠	٨٤,٦٥٧	٦٠,٩٨٠	٢٣,٦٨٦	٢٧,٩٪
٢٠١١	٩٦,٦٦٢	٦٦,٥٩٦	٣٠,٠٦٦	٣١,١٪
٢٠١٢	١١٧,١٢٢	٧٩,٩٥٤	٣٧,١٧٧	٣١,٧٪
٢٠١٣	١٣٨,٤٢٤	٨٣,٣١٦	٥٥,١٠٨	٣٩,٧٪

المصدر : وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة (٢٠٠٥ – ٢٠١٣) .

إن محاولة تفعيل الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد العراقي يتطلب خلق بيئة آمنة و توفير بنى تحتية مناسبة ، لكن ظاهرة الفساد الإداري و المالي السائدة في مؤسسات الدولة و مشاريعها الصناعية غالباً ما تحول دون تحقيق هذه المستويات من الاستثمار و تساهم بشكل كبير في ضياع و هدر الموارد المالية المخصصة له .

كما إن بنود استراتيجيات التنمية الوطنية للأعوام (٢٠٠٧ – ٢٠١٠) ، (٢٠١١ – ٢٠١٤) المعدة

من قبل وزارة التخطيط و التقارير الإنمائية التي تهدف إلى تنشيط الاستثمار عبر سلسلة من المشاريع المقترحة في مجالات التنمية لم يتم تنفيذها بالشكل المخطط له و لا تزال تندرج هذه المشاريع ضمن المشاريع الغير منفذة رغم صرف تخصيصاتها المالية ، ولو تم استغلال هذه الأموال في قطاعات أخرى كالزراعي و الصناعي مع وجود رقابة و أشراف على آلية التنفيذ لوفرت فرص عمل و ساهمت في تحريك العملية الإنتاجية ، و ربما تقارير الهيئات الرقابية و الجهات المسؤولة عن متابعتها كشفت عبر وسائل الإعلام الكثير من المشاريع التي خصصت لها الأموال لغرض الاستثمار لكنها اندرجت ضمن المشاريع الوهمية مما يعكس حجم الفساد المستشري في قطاع الاستثمارات .

إن القصور الواضح في القطاع الاستثماري الحكومي قد انعكس سلباً على واقع القطاع الخدمي الذي يعاني من تدهور واضح في توفير خدمات الكهرباء و مياه الشرب و خدمات الصرف الصحي ،فبنود استراتيجيات التنمية المذكورة آنفا قد أخذت على عاتقها جملة من الإجراءات التي من شأنها تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام و الخدمية بشكل خاص وقد تجسدت أهم هذه الإجراءات بالآتي[٥] :

- توفير تجهيزات الدواء و تأهيل المستشفيات .
- تطوير شبكات النقل والاتصالات في جميع المحافظات .
- تحديث الأنظمة التربوية و تطوير قطاع التربية و التعليم .
- تعزيز خدمات الصرف الصحي و شبكات المجاري .
- صيانة و تأهيل محطات ضخ المياه و قنوات الري و البزل .
- زيادة الطاقة الكهربائية بالشكل الذي يؤمن تجهيز الكهرباء بشكل مستمر .

إن الإجراءات المذكورة اصطدمت بالتدهور الحاصل في الوضع الأمني و السياسي ، وبقيت هذه الإجراءات قيد التنفيذ مما فاقم من معاناة السكان في محافظة بغداد و المحافظات الأخرى جراء تدهور نوعية الماء الصالح للشرب و انتشار الأمراض و تزايد إصابة المواطنين بهذه الأمراض و خصوصاً الكوليرا التي تفشت بشكل كبير في ٢٠٠٨ إلى جانب تردي شبكات الصرف الصحي وعدم قدرتها على تصريف مياه الأمطار الغزيرة التي هطلت شتاء ٢٠١٤ – ٢٠١٥ و تسببت في غرق الكثير من المنازل .

من جانب آخر فإن قطاع الطاقة الكهربائية شهد هو الآخر تدهوراً في خدماته ليصل تجهيز المواطن بالكهرباء إلى (٢) ساعة يومياً في محافظة بغداد و بعض محافظات القطر نتيجة تعرض محطات الطاقة الكهربائية لعمليات التخريب و عمليات النهب إلى جانب الانعدام في عملية التنسيق بين وزارتي النفط و الكهرباء حول تجهيز المحطات الكهربائية بالوقود اللازم لتشغيلها ، وكذلك انعدام صيانة هذه المحطات بشكل مستمر .

كل هذه الأمور انعكست بشكل سلبي على حياة المواطن الذي أخذ على عاتقه تحمل تكاليف تجهيز المنازل بالكهرباء عبر المولدات الأهلية الى جانب تكاليف الخدمات الصحية التي عانت هي الأخرى من ضعف تام في تقديمها مجاناً للمواطنين كما كانت قبل ٢٠٠٣ وهذا ما يعكس الضعف التام

في مقدرات الحكومة للاهتمام بالفرد باعتباره غاية التنمية و وسيلتها و عدم قدرتها على تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني في كافة المجالات الخدمية و الصحية و التعليمية .

ولـم يسـلم قطاع التجـارة من التردي و الإهمـال ، فقد عانى الميزان التجـاري من عجز خلال السـنوات الأولى في الاحتلال ، حيث تكشـف بيانات الجدول (٢) عجز الميزان للعامين (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) الـذي بلـغ (-٢٢٢,٤ ، -٣٤٩٢,٣) مليون دولار على التوالي ، و ربما تعود الأسـباب إلى تراكمـات فترة الحصار الاقتصادي و ما لحقها من تغيير للنظام السياسـي في العراق بعد ٢٠٠٣ [٦] ، علمـاً أن صـادرات النفط في الميزان التجاري لعبت دوراً في تخفيض حدة العجز ، ولو تم اسـتبعادها لأصبح الأمر صعباً جداً باعتبار أن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على المورد النفطي في تغطية مجمل بنود الإنفاق العام .

ورغم التحسن في ميزان المدفوعات بعد ٢٠٠٦ إلا أن هذا الميزان عاد للانخفاض عام ٢٠٠٩ بسـبب التراجع في أسـعار النفط العالمية إثر التداعيات التي تركتها الأزمة العالمية نهاية ٢٠٠٨ على اقتصاديات العالم بشكل عام و العراق بشكل خاص من خلال انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي .

يتضح مما تقدم أن الصادرات النفطية لعبت ولا تزال تلعب دوراً واضحاً في تخفيض العجز في ميـزان المدفوعات وهذا الوضع يرتب على الحكومة البحث عن مصادر أخرى للإيرادات و تحسـين مسـتوى القطاعات الاقتصادية الأخرى باعتبار أن المورد النفطي موردا" ناضبا" يخضع للمتغيرات الخارجية و يجعل مستقبل العراق رهينة لهذه المتغيرات .

جدول (٢)

الصادرات النفطية و ميزان المدفوعات للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٤) / مليون دولار

السنة	صافي الميزان التجاري	صافي ميزان الدخل	صافي التحويلات الخارجية	الصادرات النفطية	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات
٢٠٠٥	٢٢٢,٤-	-	٩٨٩	٨٣٤٨,٨	٩٩٣٣,٥	٨٤,١
٢٠٠٦	٣٤٩٢,٣-	٥٠,٨	١٨٥٩	١٧٤٥٥,٧	٢١٣٠٢,٣	٨١,٩
٢٠٠٧	٣٦٩٥	٥٠٢	٣٢٣٦	٢٠٠٠٢	٢٣١٩٩	٨٦,٢
٢٠٠٨	٣٣٩٦٧	٢٢٨٩٥	-	٤٦٦٢٢,٥	٥٠٨٨٣,٧	٩١,٦
٢٠٠٩	٤١٥٤	٨٤٨	-	٢٦٧٠٨,٥	٢٩٧٠٨,١	٨٩,٩
٢٠١٠	١٤٤٣٢	٩٦٩٧	-	٣٢٦٢٢,٥	٣٧٨٣٧,١	٨٦,٢
٢٠١١	٣٩٠٥١	٨٢٠٩	-	٣٢٦٧٣,٣	٣٨٩٦٤,٧	٨٣,٨
٢٠١٢	٤٤٠٥٢	٩١٥٩	-	٤٤٣٢٨	٥١٤٥٣	٨٦,١
٢٠١٣	٣٩٠٤٨	٨٢٠١	-	٦٣٧١٤	٧١٦٤٨	٨٨,٩
٢٠١٤	٤٥١٦٣	٨٢٦٧	-	٥٢٤١٥	٥٩٨٧١	٨٧,٥

المصدر : البنك المركزي العراقي /قسم إحصاءات ميزان المدفوعات للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٤) .

المحور الثاني :

مشكلات الاقتصاد العراقي :

أفـرزت مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ آثارا سـلبية على ما تبقى من مقومـات الاقتصاد العراقي في جميع جوانبه الإنتاجية و الخدمية ، حيث دمرت الحرب وما تلاها من عمليات عسـكرية اغلب البنى التحتية المتمثلة بمصادر الطاقة و الطرق و المواصلات ...الخ مما أثر بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية و خصوصـاً المملوكة للقطاع العام و تسـببت في كثير من المشـاكل التـي لازال يعاني منها الاقتصاد العراقي إلى يومنا هذا و تتمثل أهم هذه المشاكل بالآتي :

١ـ مشكلة اختلالات الناتج المحلي الإجمالي :

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى الاقتصاد القومي و مدى تطوره و نموه ، فهو المؤشر الأكثر وضوحاً للتعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي ، وقد كان لسياسة الانفتاح التي اتبعتها الحكومة بعد ٢٠٠٣ تأثيرات سـلبية على الصناعات الوطنية حيث لم يتمكن القطاع الخاص من منافسـة السـلع المسـتوردة لاسـيما من دول الجوار في ظل الظروف التي يعيشـها العراق مما أدى إلى تعطيل آلاف المشاريع الصناعية (الصغيرة و المتوسطة) وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي من ٤١,٦٧٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٣٠,٤٧٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ نتيجة الغزو الأمريكي للعراق و احتلاله و ليؤثر ذلك على أداء القطاعات الاقتصادية ولاسيما السلعية منها [٧] .

ويتميـز الناتـج المحلي الإجمالي في العراق بأن أداء الكثير من قطاعاته الاقتصادية لا يتناسـب مـع الموارد المتاحة ، لاسـيما قطاع الزراعة و الصناعة التحويلية و الأنشـطة التوزيعية بمعنى آخر إن هنالك قدرات و إمكانات غير مستغلة و غير مستثمرة في الاقتصاد العراقي تحتاج إلى استثمارات لزيادة كفاءة أداء تلك الأنشطة لاسيما وان السوق العراقي يعاني من محدودية العرض لكثير من السلع و الخدمات مما يتطلب التعويض عن ذلك النقص بالاستيرادات الخارجية رغم توفر الإمكانات لإنتاجها في الداخل.

إن التراجع الحاصل في مسـاهمة الأنشـطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي يعود بالدرجة الأساس إلى تدهور الوضع الأمني الذي ألقى بتبعاته على كافة مرافق الحياة و تسبب في تدني معدلات النمو الاقتصادي و إنتاجية العمل إلى جانب تدني مسـتوى الخدمات و خصوصاً قطاع الكهرباء الذي لعـب دوراً كبيـراً في تعطيل وتوقـف العديد من خطوط الإنتـاج في القطاعـات الاقتصادية المختلفة المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

٢ـ مشكلة البطالة :

تعتبـر البطالة من أهم المشـاكل التي يعاني منهـا الاقتصاد العراقي منذ عقود ، وتفيد إحصاءات وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي العراقية بأن أكثر من ٥٠٪ من عدد سكان العراق عانوا من البطالة في عام ٢٠٠٦ أو أنهم كانوا يعملون ولكن في وظائف غير مستقرة [٨] .

والمعروف إن البطالة(*) تترتب عليها آثارا سلبية في مجمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية وهذا ما حصل في فترة الحصار الاقتصادي ١٩٩١ التي أجبرت الكثير من أبناء الشعب العراقي الذين كانوا يعملون في القطاع الحكومي الى التوجه نحو القطاع الخاص لتأمين دخول مناسبة لسد متطلبات المعيشة التي أصبحت صعبة جداً آنذاك بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق بعد غزوه للكويت .

ويكشف الجدول(٣) نسب البطالة في الاقتصاد العراقي التي سجلت نسباً غير مقبولة خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٦) وخصوصاً الفئات العمرية الشابة التي يعتمد عليها سوق العمل بين (١٥ – ٢٩) سنة ، و تركزها في فئة الذكور بنسبة (٢١,٣٪) بينما كانت (١٠,٧٪) للإناث عام ٢٠١٦ ، وما يزيد من مشكلة البطالة في العراق دخول أعداد من الخريجين إلى سوق العمل في ظل انخفاض نمو قطاع التشغيل في القطاع العام الذي لم يشهد نمواً واضحاً منذ ٢٠١٥ [٩] .

جدول (٣)

البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٦)

أنواع البطالة		٢٠٠٤	٢٠١٠	٢٠١٦
البطالة إلى قوة العمل الكلية		٪٢٨,١	٪٢٨,٤	٪٣٢
البطالة حسب الفئة العمرية	(١٥ – ٢٩) سنة	٪١٩	٪٢١	٪٢٣
	(٣٠ – ٤٩) سنة	٪٥	٪٥	٪٨
	(٥٠ – ٦٥) سنة	٪٤	٪٢,٤	٪٥
الجنس	ذكور	٪١٨	٪٢٠	٪٢١,٣
	إناث	٪١٠	٪٩	٪١٠,٧
التحصيل الدراسي	لا يقرأ و لا يكتب و ابتدائية	٪٥٢	٪٣٢	٪٣٧
	متوسطة و إعدادية	٪٢٢	٪٣١	٪٣٤
	معهد و جامعية أولية	٪٢٤	٪٣٠,٨	٪٣٤,٧
	شهادة عليا (ماجستير + دكتوراه)	٪٠,٢	٪٤	٪٢,٥

المصدر:جمال عزيز فرحان ، ثائر محمود العاني - ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر ، البطالة ، الفساد) - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية العدد ١٩-جامعة واسط ٢٠١٧ - ص ١٣٤ – ١٣٧ .

وهذا ما يعني تزايد البطالة سنوياً إذا لم يتم تفعيل التشغيل في القطاع الخاص .

إن المتتبع للشأن الاقتصادي يمكن أن يشخص أهم أسباب البطالة في الاقتصاد العراقي بالاتي(١٠)

- كثرة العمالة غير الماهرة بسبب ضعف مستوى التعليم .
- عدم التناسق بين معدلات نمو الفئات الشابة و بين معدلات الطلب في سوق العمل .

- التدهور الواضح في الجانب الأمني و ما ترتب عليه من توقف المشاريع الإنتاجية .

مـن جانـب آخر فأن خصائص السـكان قـد أثرت هي الأخرى في حجم البطالـة ، إذ أن الهجرة الداخليـة و لجـوء الكثير من الشـباب للهجرة خارج البلاد أدى إلى اسـتنزاف قوة كبيرة من العمل إلى جانـب ارتفـاع نسـبة الأمية مما انعكس سـلباً على سـوق العمل فـي القطاع العام ، ومـن المتوقع ان يحصل انخفاض شديد في القوى العاملة خاصة بعد إجبار الحكومة على تطبيق مقررات صندوق النقد الدولي المتضمنة خصخصة مشـاريع القطاع العام كشـرط لمنح القروض لإجراء متطلبات الإصلاح الاقتصادي إلى جانب القصور في القطاع النفطي الذي يعتبر القطاع الرئيسي المكون للإيرادات العامة و الـذي لا يوظف سـوى ١٪ من قوة العمل باعتبار إنتاجه يعتمـد على رأس المال أكثر من قوة العمل وهذا ما يدفع الحكومة إلى ضرورة تنـــــشيط القطـــاعات الأخرى غـــير النفـــطية (الزراعة ، الصناعة) من أجل تحريك النشاط الاقتصادي و امتصاص نسب البطالة العالية خاصة وان تداعيات الأزمة المالية التي يمر بها العراق منذ ٢٠١٤ بسبب انخفاض أسعار النفط قد أدت الى انخفاض نسبة ما يخصص إلى الإنفاق الاستثماري من إيرادات الدولة ، الأمر الذي أصبح عائقاً أمام إمكانية معالجة البطالة التي أصبحت فيها البطالة الإجبارية هي السائدة في الاقتصاد العراقي .

٣- مشكلة الفساد الإداري و المالي :

تميـز النظـام الإداري فـي العـراق بالدقة و الانسـيابية و تراكم الخبرات فـي العمل الإداري و الوظيفي ، و لا شك أن عوامل الانحلال في هذه الأجهزة أصبحت متوفرة بعد أن مر العراق بحقبة من الأحداث و الأزمات و الحروب التي أثرت سـلباً بمنظومة القيم الاجتماعية والإدارية و خرجت الكثير من السياقات عن مسارها المعتاد لتظهر بؤر الفساد في مؤسسات الدول المختلفة [١١] .

إن انهيـار الدولـة العراقية عام ٢٠٠٣ جراء الاحتلال الأمريكي أثر فـي انهيار القيم الإدارية و الاجتماعية وفتح الباب واسعاً أمام انتشار ظاهرة الفساد الإداري و احتلال العراق لمراتب متدنية وفقاً لمؤشـر مدركات الفساد الذي أصدرته مؤسسة الشـفافية الدولية عام ٢٠٠٧ حيث احتل المركز ١٧٨ من أصل (١٨٠) بلداً على المستوى العالمي [١٢] .

لقد أخذت مستويات الفساد بالتزايد مع ضعف المركزية الإدارية و تدخل أجهزة الأحزاب المتنفذة و كذلـك ضعـف الرقابة الإدارية و المالية وهذا ما أدى إلى خلق مافيات داخل مؤسسـات الدولة تعمل بغطاء قانوني لسـرقة المال العام وفي نفس الوقت وفرت لها الحماية اللازمة من قبل الجهاز الإداري لتلـك المؤسسـات ، وفي هذا السـياق فإن الأموال التي هدرت بين عامـي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧) قدرت بحدود (٨) مليار دولار حسب التقارير التي قدمتها مفوضية النزاهة آنذاك [١٣] .

ورغم أن الفسـاد قد سـاهم بشكل كبير في عرقلة التنمية الاقتصادية في العراق ، لكن دوره كان كبيـراً ايضـاً في تمويل عمليـة الإرهاب ليؤثر ذلك على ترتيب العراق ضمن دول العالم في مسـتوى الفساد و الإرهاب ، و يوضح الجدول (٤) ذلك خلال السنوات (٢٠١٤ ، ٢٠١٥) .

جدول (٤)

مؤشر مدركات الفساد لدول مختارة للسنوات (٢٠١٤ ، ٢٠١٥)

السنة	البلدان	المملكة المتحدة	السويد	العراق	الصومال
٢٠١٤	الدرجة على سلم الشفافية	٧٨	٨٩	١٦	٢١
	المرتبة العالمية من ١٧٤ دولة	١٤	٤	١٧٠	١٦٠
٢٠١٥	الدرجة على سلم الشفافية	٨٠	٩١	١٦	٢٢
	المرتبة العالمية من ١٦٨ دولة	١١	٣	١٦١	١٥٦

المصدر :Corruption perception Index 2015 – transparency in 2016، p:

لقد حاولت الحكومة الجديدة بعد ٢٠٠٤ اتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد و تخفيض مستوياته عبر مجموعة من الإجراءات التي تمثلت بالاتي [١٤]:

- منح البنك المركزي سلطة التحقق بمصدر الأموال .
- إصلاح نظام الضرائب لتعزيز إيرادات الدولة .
- التعاقد مع شركات عالمية لمنع الغش و الاحتيال في العقود و المناقصات .
- الحد من عمليات تهريب النفط و منع تمويل أنشطة الأحزاب السياسية .

وعلى الرغم من إجراءات الإصلاح المذكورة ، فإن مستويات الفساد في العراق لا زالت مرتفعة بسبب الظروف الأمنية و السياسية التي انعكس تأثيرها السلبي على كافة مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأجبرت الحكومة على الاقتراض من صندوق النقد الدولي مع كل أزمة مالية تمر بها و القبول بشروطه التي غالباً ما كانت تشكل تدخلاً سافراً في شؤونه الداخلية،و لعل مطالبة الصندوق بخصخصة القطاع العام و خفض الإنفاق العام كشرط لمنحه القروض خير دليل على ذلك .

٤- مشكلة الهجرة و التهجير :

يمكن النظر إلى عملية التهجير القسري بوصفه تعبيراً عن تشظي في الهوية العراقية أراد فيها الاحتلال أن يهيئ المجتمع العراقي لانقسامات تنسجم مع أفكار و طروحات الولايات المتحدة الأمريكية بتجزئة منطقة الشرق الأوسط و خصوصاً العراق الذي اقر مجلس الشيوخ الأمريكي عام ٢٠٠٧ خطة تقسيمه إلى ثلاث دويلات تمارس الحكم الذاتي في ظل دول ضعيفة [١٥] .

لقد أوردت منظمة الهجرة الدولية أن مجموع المهجرين داخل العراق بلغ (١,٥) مليون شخص منذ ٢٠٠٣ و لغاية ٢٠٠٦ في حين أشارت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن عدد الأسر المهجرة قسراً بلغ (٩٤) ألف أسرة عام ٢٠٠٦ وان هنالك (٥٠) ألف عراقي يغادرون العراق شهرياً في حين أشار رئيس لجنة الهجرة و المهجرين في مجلس النواب العراقي إلى أن (٤٧٠) ألف شخص تعرضوا للتهجير القسري منذ عام ٢٠٠٦ بينهم (٣٨) ألف شخص نزحوا إلى بغداد [١٦] .

مـن جانـب آخـر ترك الكثير من أرباب الأسـر وظائفهـم و مهنهم و تعرضت أسـرهم للفقر و اضطـرت الكثيـر من الأسـر لمنع أطفالها من مواصلة الدراسـة و دفعهم في سـن مبكرة الى سـوق العمل لتوفير الأموال لسـد متطلبات المعيشـة و إشباع الحاجات الأساسية وعلى الرغم من تراجع حدة الهجرة و التهجير بعد ٢٠٠٨ بسـبب استتباب الأمن بشـكل نسبي لكن هذه الظاهرة عادت بشكل اكبر بعـد ٢٠١٤ مـع دخول الفصائل المسـلحة (داعش) إلى الأراضي العراقية و احتلال أجزاء واسـعة من المناطق الشـمالية و الغربية و تعرض البنى التحتية في هذه المحافظات إلى الدمار الكامل وهجرة سـكانها إلى إقليم كردسـتان و محافظة بغداد و بعض من محافظات الفرات الأوسـط وهذا الأمر زاد تعقيداً مع تزامن الانخفاض في أسعار النفط العالمية و انخفاض إيرادات الدولة ضمن موازنتها بحيث أصبحت التخصيصات المالية اللازمة لإيواء النازحين لا تكفي لسـد ابسـط متطلبات المعيشـة في ظل تزايـد أعدادهـم الذي وصل إلى (٢ – ٣) مليون نازح من مختلف المحافظات وهو ما كلف الاقتصاد العراقي كلفاً إضافية إلى جانب الكلف العسـكرية اللازمة للتسـليح من أجل طرد الفصائل المسـلحة و تطهير الأراضي العراقية من عبثها .

لقـد وصلـت الحكومـة و بالتعـاون مع التحالـف الدولي إلـى مراحل متقدمـة للتخلص من هذه التنظيمات الإرهابية و بسـط سـيطرة الدولة علـى جميع الأراضي العراقية و الاسـتفادة من مقدرات الثـروات النفطية مرة أخـرى و زيادة الإيرادات المالية و توجيهها نحو تنشـيط عملية التنمية و إعادة اعمار المناطق المحررة .

٥- مشكلة الديون الخارجية و التعويضات :

بـدأت الديـون الخارجية تثقل كاهل الاقتصاد العراقي منذ فترة الحصار الاقتصادي ١٩٩١ لتبلغ أقصاهـا عـام ٢٠٠٣ ، حيث قدرها البنك الدولـي بحوالي (١٢٧) مليار دولار أميركي [١٧]،وقد وقع العـراق مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٥ علـى اتفاقية ترتيبات الائتمان و بعد انتهاءها في ٢٠٠٧ تم تمديدها و التي اشـترطت بأن تنفيذ العراق لبنودها فأن نادي باريس ينفذ المرحلة النهائية لتخفيض ما قيمته (٨٠٪) من الديون المترتبة بذمته . وقد بدأ الاهتمام بمسـألة الديون العراقية ضمن قرارات مجلـس الأمـن المرقمـة (١٤٨٣ ، ١٥٤٦) من عام ٢٠٠٣ و كيفية تقليلها من أجل مسـاعدة العراق على إعادة اعمار ما دمرته الآلة الحربية الأمريكية و حلفاءها و ذلك عبر ممارسات الولايات المتحدة بالضغـط علـى أكثر الدول التي لها مسـتحقات مالية على العراق من أجل إطفـاء أو إلغاء الدين ، وقد استجابت بعض الدول لهذا الإجراء فيما امتنعت دول أخرى و تمسكت بحقها بالمطالبة بديونها .

لقد قامت بعض الدول بشـطب كافة الديـــــــون خارج نادي باريس مقابل منحها فرص عقود عـــــنـد إعـــــادة الاعمار (كالصين روسـيا) أما الكويت فكانت من الـدول التي طالبت بكامل التعويضات التي أقرتها لجنة التعويضات الأممية البالغة (١٦) مليار دولار وإمكانية اسـتثمار هذا الدين بعمليات الاعمار المتوقع تنفيذها في العراق ، وهنالك الكثير من الدول التي وافقت على مبادلة جـزء مـن ديونها مع فوائدها بسـندات وعدم المطالبة بالمتبقي من الدين ، وقد اسـتطاع العراق بهذه المسـاعي أن يخفض حجم الدين الخارجي و التعويضـات المترتبة عليه بمقدار ٩٧ مليار دولار من أصل الدين .

إن هذه الإجراءات من المفروض أن تنعكس إيجابا على تنمية الاقتصاد العراقي ، لكن حجم الديون الخارجيـة أخذت بالتزايد بعد ٢٠١٤ بسـبب حاجة العراق لتسـليح الجيـش ومحاربة الإرهاب الذي اسـتفحل بعد هذه الفترة و انتشـار التنظيمات و الفصائل المسـلحة (داعش) و سيطرتها على حقول النفط في بعض محافظات القطر و اسـتنزافها لموارد مالية كبيرة بعد سـيطرتها على منافذ التصدير ، الأمـر الـذي أدى بالحكومة الى اللجـوء لصندوق النقـد الدولي للاقتراض ليصـل حجم الدين من الصندوق الى ١١٨ مليار عام ٢٠١٧ في ظل انخفاض احتياطي البنك المركزي من العملة الأجنبية الى مستويات متدنية .

وتكشـف بيانـات الجـدول (٥) الديون المترتبة علـى الـعراق مـع فوائدهـا التي أثقلت كاهل الاقتصاد العـراقي وأصبحت من المشاكل التي تواجه عملية التنمية في العراق .

جدول (٥)

المديونية الخارجية المترتبة على العراق لدول العالم (٢٠٠٤ ، ٢٠١٥)

الدول	المبلغ		الدول	المبلغ	
	٢٠٠٤	٢٠١٥		٢٠٠٤	٢٠١٥
روسيا	١٢ مليار دولار	٥٥٩ مليون	دول الخليج	٣٠ مليار دولار	-
الولايات المتحدة	٤,١ مليار	-	اليابان	٤ مليار	١,٢ مليار
فرنسا	٢,٩ مليار	١,٣ مليار	المانيا	٢,٤ مليار	-
إيطاليا	١,٧ مليون	٥١٧ مليون	يوغسلافيا	١ مليار	
المغرب	٣٢ مليون		الأردن	٢٩٥ مليون	-
اسبانيا	٢٢١ مليون	١١٢ مليون	كوريا الجنوبية	٥٤ مليون	
تركيا	٨٠٠ مليون		السويد	١٨٥ مليون	-
بولندا	٥٠٠ مليون		سويسرا	١١٧ مليون	-
هنغاريا	١٧ مليون		المملكة المتحدة	٩٣٠ مليون	
مصر	٧٤٠ مليون		الصين	٨٠ مليون	-
استراليا	٤٩٩ مليون	١٩٦ مليون	فنلندا	١٥٢ مليون	-
البرازيل	١٩٢ مليون		الدنمارك	٣٠ مليون	
هولندا		٤٨ مليون	كندا	٥٦٤ مليون	-
مجموع الدين	١٢٧ مليار دولار				
الفوائد	٤٧ مليون دولار				

المصـدر : ANTONY H. AN ATTCKON IRAQ : THE MILITARY POLITICAL AND ECONOMIC CONSEQUENCE – CENTER FOR STRATEGIC AND INTERNATIONAL STUDIES – WASHINGTON 2004 .

- وزارة المالية ، دائرة الموازنة (٢٠١٥ – ٢٠١٦) .

المحور الثالث :

تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي :

أدى الانخفاض الشـديد في أسـعار النفط إلى آثار كبيرة على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط إذ بـدأت كافـة القطاعات الاقتصادية تعاني من شـحة في الإيرادات الماليـة المخصصة لها و التي كانت الإيـرادات النفطيـة تمثل جزءاً كبيـراً منها ، وبقدر تعلق الأمر بالاقتصـاد العراقي فقد ترك انخفاض أسعار النفط أثرا واضحاً على مرحلتين الأولى خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ و الثانية عام ٢٠١٤ وما بعدهما .

أولا: تداعيات انخفاض أسعار النفط عام ٢٠٠٨ :

انخفضت أسـعار النفط خلال الأزمة المالية العالمية إلى حدود (٣٢) دولار بداية العام ٢٠٠٩ بعـد ان كانت بحـدود (١٤٧) دولار منتصف ٢٠٠٨ (١٨) ، ولم تنفع محاولات الأوبك في تخفيض العرض النفطي للمحافظة على الأسـعار كما كانت و كان تأثير قراراتها محدوداً لان السـوق النفطية كانت أساسـا غير منضبطة بسـبب وجـود دولاً منتجة للنفط خارج منظمة الأوبـك لا تلتزم بحصص الإنتاج النفطي تحاول تعويض خسارتها من الإيرادات العامة عبر زيادة كميات الإنتاج .

إن تدهور أسعار النفط العالمية كانت المنفذ الخطير لأزمة الاقتصاد العراقي للأسباب الآتية :

- إن النفط هو المورد الأساسي للإيرادات المالية في العراق .
- عدم امتلاك العراق لمحافظ أو صناديق سيادية أو استثمارية .
- عدم تداخل النظام المصرفي مع النظام المصرفي العالمي .

وعليه فإن التأثير الأساسي كان في مجال انخفاض الإيرادات العامة و تأثيره على وضع الموازنة العامـة للدولـة عام ٢٠٠٩ إلـى جانب قنوات أخرى ثانويـة انتقلت منها الأزمة الماليـة إلى الاقتصاد العراقي تمثلت في انخفاض تدفقات السـيولة النقدية لشـركات الأعمار والاستثمار العالمية التي دفعها هـذا الوضع للعـزوف عن دخول العراق و العمل فيه ، كما أدت الأزمة إلى تخفيض فرص الحصول علـى الهبـات و المنـح الدولية التي كان من الممكن ان تسـاعد في عملية الإعمـار و إنعاش الاقتصاد العراقي .

ومـن المعروف أن موارد النفط لهـا تأثير كبير في قطاعات الاقتصاد العراقي ،فبيانات الجدول (٦) تظهـر مكانـة النفـط في تكويـن الناتج المحلي الإجمالي ، حيث انخفضت نسـبة المسـاهمة من (٤٧,٨٪) عام ٢٠٠٤ الى (٤٦,٥٪) عام ٢٠٠٨ والى (٣٧,٤٪) عام ٢٠٠٩ وهذا ما يؤكد حقيقة أن الاقتصاد العراقي اقتصادا (ريعيا) يعتمد بشـكل أساسي على موارد النفط وان القطاعات الإنتاجية الخدمية تشـكل القسـم المتبقي من الناتج المحلي الإجمالي ، وبسـبب الظروف السياسـية التي مر بها العراق فلم يتم تطويراهم هذه القطاعات بل تخلفت بشـكل كبير فالقطاع الزراعي يعاني من المشـاكل و المعوقات التي أدت الـــى تراجـــع إنتاجيته وانـــخفاض .

جدول (٦)
مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي في العراق
خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩) / مليار دولار

السنة	إيرادات النفط (١)	الناتج المحلي الإجمالي (٢)	مساهمة ١/٢ ٪
٢٠٠٤	١٧,٤٥٦	٣٦,٤٨٦	٪٤٧,٨
٢٠٠٥	٢٣,١٩٩	٤٩,٩٥٤	٪٤٦,٤
٢٠٠٦	٢٩,٧٠٨	٦٤,٨٠٥	٪٤٥,٨
٢٠٠٧	٣٧,٨٤٧	٨٨,٠٠٦	٪٤٣
٢٠٠٨	٦١,٨٨٤	١٣٣,٠٢٢	٪٤٦,٥
٢٠٠٩	٤١,٣٥١	١١٠,٥٢٦	٪٣٧,٤

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩) .

نسبة مساهمته في الناتج الى (٣,٧٥٪) عام ٢٠٠٧ الى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج و عدم قدرة المنتوج الزراعي المحلي على منافسة المستورد إضافة الى مشاكل أخرى تتعلق بالوقود و الكهرباء ، أما قطاع الصناعة فقد كانت نسبة مساهمته (١,٨٪) خلال العام المذكور و يعود السبب الأساس الى تدهور الوضع الأمني وما تعرضت له القاعدة الصناعية في العراق من أعمال تخريب و غلق بعض المصانع وعدم توفر قطع الغيار و انقطاعات التيار الكهربائي ...الخ [١٩] .

من جانب آخر فقد انعكس انخفاض أسعار النفط على موارد الموازنة العامة ، فقد مر مشروع الموازنة العراقية في ضوء متغيرات الأزمة المالية العالمية بثلاث مراحل اتسمت بالتخفيض وفي كل مرحلة كان سعر البرميل المقدر من النفط هو العنصر الذي يتحكم في تحديد إيرادات الموازنة العامة من خلال الآتي[٢٠]:

١- المرحلة الأولى : قامت الحكومة بتقدير مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ بمبلغ (٨٠) مليار دولار على أساس سعر برميل النفط بمبلغ (٨٠) دولار .

٢- المرحلة الثانية : تم إعادة النظر بمشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ ، حيث تم تخفيضها الى (٦٩) مليار دولار على أساس سعر برميل النفط (٦٢,٥) دولار .

٣- المرحلة الثالثة : قام البرلمان وبعد مناقشات مطولة بإقرار الموازنة العامة لعام ٢٠٠٩ بواقع (٥٨,٦) مليار دولار و بافتراض أن متوسط سعر برميل النفط سيكون (٤٢) دولار .

يتبين من أرقام الموازنة لعام ٢٠٠٩ أنها ارتبطت بأسعار النفط المتوقعة و تراجعت الى (٨٠ ، ٦٩ ، ٥٨,٦) مليار دولار مقابل تراجع أسعار النفط المقدرة في الأسواق العالمية الى (٨٠ ، ٦٢,٥ ، ٤٢) دولار للبرميل الواحد ، مما يشير إلى أن ارتفاع نسبة مساهمة النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة يعكس تخلف مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة و ضعف الجهاز الضريبي من توفير موارد كافية للموازنة العامة وضعف قدرة الجهاز

جدول (٧)

مساهمة إيرادات النفط في تكوين الموازنة العامة خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩)مليار دولار

السنة	إيرادات النفط (١)	إيرادات الموازنة العامة (٢)	مساهمة ١/٢ ٪
٢٠٠٤	١٧,٤٥٦	٢٢,٧٦٢	٪٧٦,٧
٢٠٠٥	٢٣,١٩٩	٢٧,٥١٦	٪٨٤,٣
٢٠٠٦	٢٩,٧٠٨	٣٣,٢٥٨	٪٨٩,٣
٢٠٠٧	٣٧,٨٤٧	٤٣,٠٩٣	٪٨٧,٨
٢٠٠٨	٦١,٨٨٤	٦٧,٠٠٠	٪٩٢,٣
٢٠٠٩	٤١,٣٥١	٥٨,٦٠٠	٪٧٠,٦

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩) .

المصرفي في الاستجابة للتطورات النقدية في قطاع المصارف للدول المتقدمة وحتى المجاورة .

ولأجل الحد من تأثير انخفاض أسعار النفط على إيرادات الموازنة العامة ، فقد لجأت الحكومة الى اتخاذ مجموعة من التدابير لمواجهة التداعيات و المشاكل الاقتصادية من خلال ثلاثة خيارات هي[٢١] :

١- الاقتراض الداخلي عبر إصدار سندات الخزينة للمواطنين لحين تحسن أسعار النفط .

٢- إتباع سياسة التقشف عبر خفض النفقات الحكومة غير الضرورية كالايفادات و الاحتفالات .

٣- الاقتراض الخارجي من الدول العالمية و العربية .

ويبدو ان الاتجاه السائد هو لجوء الحكومة لاعتماد سياسة تقليص الإنفاق العام لمختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء النفقات التشغيلية (الرواتب و الأجور) وهذا ما تجسد بتخفيض الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٩ من(٦٢) مليار دولار الى (٥٨,٦) مليار دولار ومنع تأجير الطائرات الخاصة للمسؤولين باستثناء الرئاسات الثلاثة (الجمهورية ، مجلس الوزراء ، مجلس النواب) وإيقاف التعيينات بعقود مع التزام وزارة التجارة بتخصيص مفردات البطاقة التموينية الى الطبقات الأكثر حاجة و حجبها عن المواطنين الذين يزيد دخلهم الشهري عن مليون و نصف دينار عراقي .

ثانياً : تداعيات انخفاض أسعار النفط عام ٢٠١٤ :

أصبحت فترة منتصف ٢٠١٤ مرحلة تغير تاريخية للأدوار التي تحكم سوق النفط بعد انهيار أسعار النفط بكل أنواعها من معدل (١٠٠) دولار للبرميل إلى اقل من (٤٠) دولار و بانخفاض قدرة أكثر من ٦٠٪ من قيمتها السابقة ، وأصبحت المملكة العربية السعودية التي كانت تتحكم بأسعار النفط العالمي من خلال زيادة أو نقصان الطاقة الإنتاجية غير قادرة على القيام بهذا الدور بعد أن سلمت المسؤولية إلى قوى السوق لتحديد الأسعار و حتى قرار منظمة الأوبك في اجتماعها المنعقد في

العاصمة النمساوية في نوفمبر ٢٠١٤ بالإبقاء على إنتاج (٣١,٧) مليون برميل يومياً لم يلق تأييداً من قبل الدول الأعضاء .

إن تـرك أسـعار النفـط لقوى السـوق أدى إلـى انتقـال دور المنتج المرجح إلـى دولة لم تخطر علـى البـال ألا وهي الولايات المتحـدة الأمريكية بعد أن أحدثت ثورة في إنتـاج النفط و الغاز الرملي و الصخـري و عـزز ذلك من حصول تطور في تكنولوجيا التكسـير الهيدروليكي مما أدى الى هبوط تكاليف الاستخراج بحدود (٢٥ – ٣٥) سنت للبرميل [٢٢] و زيادة الاحتياطي النفطي الأمريكي بشكل ملحوظ بعد أن كانت الولايات المتحدة المسـتورد الأكبر للنفط من دول الشـرق الأوسـط و سـيصبح بمقدورها في المسـتقبل القريب أن تحقق اسـتقلالاً تاماً من الاعتماد على نفط الشـرق الأوسـط بل و أكثر من ذلك سـوف تسـمح قوانينها بتصدير النفط و بمعدلات كبيرة الى الأسواق العالمية في غضون السنوات القادمة .

إن هبوط أسعار النفط لم يعد يؤثر في عملية نمو و تزايد الطاقات المتجددة نظراً للدعم المتواصل و التكنولوجيـا الحديثـة فـي زيادة وحـدات إنتاج الطاقة المتجـددة و تقليص تكاليفهـا و زيادة كفاءتها الإنتاجية من الكهرباء مما يجعلها تسـير قدماً نحو الأمام بمزيد من التطور و النمو ، ومن المتوقع أن تلجـأ الدول الصناعية المسـتهلكة للنفط إلى إجراءات متكاملة فـي دعم الطاقات المتجددة بحيث تتمكن مـن الاسـتغناء عن حاجتها من النفط بمقدار (٣٠٪) لكنها لا تسـتطيع التخلـي كلياً عنه خلال العقود الثلاثة القادمة [٢٣] .

إن الانخفـاض الواضـح في أسـعار النفط جعل العراق يمر بمرحلة خطيرة بسـبب السياسـات الخاطئـة و عـدم وضوح الرؤيـا للقضايا الاقتصادية الملحـة بحيث أن الاعتماد الكلـي على إيرادات النفط جعل وصف الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الريعي بامتياز حيث وصلت نسـبة الإيرادات النفطية فـي الموازنات السـنوية بحدود (٩٣٪) ونسـبة الإنفاق علـى الرواتب (النفقات التشـغيلية) بحدود (٧٠٪) مـن الموازنـة السـنوية ، وهذا يعني ان هبوط أسـعار النفط بنسـبة (٦٠٪) جعل الموازنة السـنوية لعام ٢٠١٥ تخسـر ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار وهذا ما وضع الحكومة في موقف محرج إزاء التزاماتها المالية في مختلف القطاعات الاقتصادية الى جانب المؤشـرات الأخرى التي يتميز بها الوضع الداخلي للعراق من ضعف في أداء الجهاز الحكومي و تفشي الفساد و تدهور الوضع الأمني و احتلال تنظيمات داعش لمساحات كبيرة من محافظات العراق و نزوح ما يقارب من ٣ ملايين مواطن منها مع مضاعفة الإنفاق العسكري و تعويض الشهداء و العوائل المنكوبة .

لقـد سـاهم انخفاض أسـعار النفط العالميـة في تدني مسـاهمة الإيرادات النفطيـة في قطاعات الاقتصـاد العراقـي ، فمن خلال بيانات الجدول (٨) نلاحظ انخفاض مسـاهمة الإيـرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغت نسبة المساهمة (٣١,٩٪) عام ٢٠١٢ لتصبح (٢٣٪) في ٢٠١٥ و لتنخفض الى (٢٢,٦٪) عام ٢٠١٦ ويعود السـبب إلى انخفاض أسـعار النفط في الأسواق العالميـة بشـكل كبير خلال العامين (٢٠١٥- ٢٠١٦) و بحـدود (٤٤ ، ٣٦) دولار على التوالي ، مما يشير إلى اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات النفط بشكل كبير في تكوين قطاعاته الاقتصادية

فـي ظل ضعف الموارد الماليـة المتأتية من القطاعات الأخرى كالقطـاع الزراعي و الصناعي الذين يعانيان من تخلف واضح و مشـاكل و معوقات سـاهمت في تراجع إنتاجية كل منهما إلى جانب ضعف الإيرادات الضريبية و تفشـي حالات الفسـاد في عمليات تحصيلها من قبل الجهاز الإداري المسـؤول عن تنفيذ و جباية الضرائب مما ترك آثارا سلبية في تدني مستويات الإيرادات المالية المكونة للموازنة العامة للدولة .

جدول (٨)

مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة

(٢٠١٢ – ٢٠١٦) / مليار دولار

السنوات	سعر بيع البرميل	إيرادات النفط (١)	الناتج المحلي الإجمالي (٢)	مساهمة ١/٢٪
٢٠١٢	$١٠٦	٩٣,٧٦٢	٢٣٩,١	٣١,٩٪
٢٠١٣	$١٠٢	٨٩,٢١٠	٢٤٨	٣٥,٩٪
٢٠١٤	$٩١	٨٤,١٤٤	٢٣٣,٧	٣٥,٩٪
٢٠١٥	$٤٤	٤٩,٠٦٠	٢١٣,١	٢٣٪
٢٠١٦	$٣٦	٤٣,٥٠٦	١٩٢,٣	٢٢,٦٪

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية للفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦).

لقـد أكـدت موازنات الدولة العراقية و خصوصاً بعد ٢٠٠٣ أن الإيرادات النفطية شـكلت النسـبة الأكبر من الإيرادات المالية لها ، و بطبيعة الحال فأن أي تغيير سلباً أو إيجابا في أسعار النفط سينعكس على إيرادات الموازنة العامة للدولة ، وهذا ما تجلى بشـكل واضح في موازنة ٢٠١٥ و ما تلاها بعد انخفـاض أسـعار النفط العالمية لمسـتويات متدنية وصلت إلـى (٣٢) دولار للبرميل ،وتعكس بيانات الجدول (٩) انخفاض نسـبة مسـاهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة للأعوام (٢٠١٤ ، ٢٠١٥) إذ بلغت (٥٦٪ ، ٤٦,٧٪) على التوالي بعد أن كانت هذه النسـبة تشـكل (٩٣,٧٪) عام ٢٠١٢ ويرجع السـبب لانخفاض سـعر برميل النفط من (٩١) دولار الى(٤٤) للعامين المذكورين وكذلك نقص الكميات المصدرة من النفط بسـبب سيطرة التنظيمات المسلحة على بعض مصادر النفط فـي المحافظـات التي سـيطرت عليها كمحافظة صلاح الدين و الموصـل و الأنبار إضافة الى قيامها بتدميـر المنشـآت النفطية بعد الخروج منها مما ترك اثراً سـلبياً على الكميـات المصدرة للنفط وعلى فاعلية هذه المنشـآت و كفاءتها الفنية و بالتالي تدني الإيرادات النفطية ومسـاهمتها في تمويل الموازنة العامـة للدولة مما دفـع الحكومة الى اتخاذ بعض الإجراءات لتخفيض حـدة الأضرار بالاقتراض من صندوق النقد الدولي ودول العالم الى جانب اسـتقطاع نسـب قليلة من رواتـب الموظفين والمتقاعدين لتقليل نفقات الموازنة التشـغيلية التي تشـكل نسـبة كبيرة من حجم الموازنة العامة و فرض ضرائب بنسب بسيطة على السيارات المستوردة وكارتات الموبايل ، و لم يتوقف سعي الحكومة عند هذا الحد بل ذهبت إلى ابعد من ذلك من خلال الدعوة الى مؤتمر عالمي ناشدت فيـــه الدول العالمية والعربية لمسـاعدة العـراق و المسـاهمة في إعـادة اعمار المناطق المدمرة، وقد اسـتجابت بعـض الدول التي

شاركت في المؤتمر الدولي الذي عـــــــــــقد في دولة الكويت للفترة (١٢-١٤)/٢/٢٠١٨وقدمت منحاً وقروضا" و اسـتثمارات بنحو (٣٠) مليار دولار ، وتأمل الحكومة ان يكون هذا المؤتمر خطوة أولى نحو تفعيل الاسـتثمارات عبر دخول الشـركات الأجنبية خاصة بعد التحسـن الملحوظ في أسعار النفط العالمية و القضاء على التنظيمات المسـلحة التي كانت متواجدة في بعض المحافظات الى جانب تقليل الإنفاق العسكري و تحسن الوضع الأمني في اغلب محافظات العراق .

جدول (٩)
مساهمة إيرادات النفط في الموازنة العامة للدولة للفترة
(٢٠١٢ – ٢٠١٧) /مليار دولار

السنوات	سعر بيع البرميل	إيرادات النفط (١)	إيرادات الموازنة (٢)	مساهمة ١/٢٪
٢٠١٢	$١٠٦	٩٣,٧٦٢	١٠٠	٪٩٣,٧
٢٠١٣	$١٠٢	٨٩,٢١٠	١١٨,٦	٪٧٥,٢
٢٠١٤	$٩١	٨٤,١٤٤	١٥٠	٪٥٦
٢٠١٥	$٤٤	٤٩,٠٦٠	١٠٥	٪٤٦,٧
٢٠١٦	$٣٦	٤٣,٥٠٦	٦٧,٢	٪٦٤,٧
٢٠١٧	$٤٢	٦١,٥٦٠	٦٨	٪٩٠,٥

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية للفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٧) .

الخاتمة :

إن المتتبع للشأن العراقي يلاحظ أن الظروف السياسية التي مر بها تسببت في زيادة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، فالحروب و فترات الحصار و التغير السياسـي عام ٢٠٠٣ سـاهمت في اسـتنزاف موارد مالية كبيرة كان من الممكن اسـتخدامها في مجـالات التنمية ولعل هذه الظروف قـد عـززت من بقاء الاقتصـاد العراقي اقتصاداً ريعيـاً يعتمد على النفط في تمويـل الإيرادات العامة للموازنـة وهو مـا جعل القطاعات الاقتصاديـة تتعرض للصدمات مع كل تغيير يحدث على السـاحة السياسـية العالمية من شانه التأثير بأسعار النفط العالمية و لعل ما حدث في الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ و تسـببها في انخفاض أسـعار النفط لمستويات متدنية جعل الاقتصاد العراقي في موقف حرج إزاء التزاماته في مختلف المجالات الاقتصادية و المالية وتم تعطيل الكثير من المشـاريع الاستثمارية ، ولا يختلـف الحـال كثيراً عن الأزمة المالية عام ٢٠١٤ التي نتجت بسـبب زيادة المعروض النفطي بشـكل اكبر من الطلب و تركت تحديد أسـعار النفط لآلية السـوق مما تسبب في انخفاض أسعار النفط بشكل كبير وكان التأثير بشكل اكبر على الاقتصاديات الريعية ومنها العراق التي انخفضت الإيرادات النفطيـة فيها بمسـتويات كبيرة أثرت على أداء مجمـل قطاعاتها الاقتصادية ، وهذا يؤكد ما ذهبت إليه فرضية البحث بوجود علاقة وثيقة وترابط قوي بين أسعار النفط و مستويات أداء الاقتصاد العراقي .

الاستنتاجات :

١- إن الحـروب والحصـار الاقتصـادي والاحتـلال كان لها الدور الكبير فـي تعزيز الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي .

٢- السياسات الاقتصادية الخاطئة كانت سبباً رئيسياً في بقاء الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً .

٣- لم تسـتطيع الحكومات بعد ٢٠٠٣ من اسـتغلال الوفرة المالية الكبيرة في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي .

٤- ساهم انخفاض أسعار النفط في تعزيز حجم المديونية الخارجية للعراق إزاء دول العالم .

التوصيات :

١- من الضروري تنويع القطاعات الإنتاجية و إعطاءها دوراً في تمويل الإيرادات العامة كالقطاع الزراعي والصناعي .

٢- العمل على تهيئة بيئة آمنة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية الاقتصاد العراقي .

٣- العمل على تفعيل دور الضرائب لزيادة الإيرادات العامة إلى جانب الإيرادات النفطية .

٤- القضاء على حالة الفسـاد المالي المستشـري التي تسـتنزف أموالا كبيـرة يمكن توجيهها نحو عملية التنمية .

الهوامش

١ - Organization of Arab Petroleum Exporting Contries (OAPEC) : Annual Statististical report Reserves Production and Discoveries (Kuwait OAPEC – Publications - - (٢٠٠٨ p١٠-٩ .

٢- د. عصام الجلبي (وزير النفط العراقي الأسـبق) : صناعة النفط في العراق و السياسـة النفطية ، دراسة مقدمة إلى ندوة مستقبل العراق - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٩، ص٣ .

٣- الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات : المجموعة الإحصائية السـنوية (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) ،ص٥٨٦ .

٤- د. محمد مدحت القريشـي : التنمية الاقتصادية ، دار وائل للطباعة و النشـر - عمان ٢٠١٧ - ص ١٥٨.

٥- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي: استراتيجيات التنمية الوطنية ، (٢٠٠٧ – ٢٠١٠) (٢٠١١ – ٢٠١٥) ص ٣٢-٣٦

٦- د. عبد علي المعموري : الاقتصاد العراقي - جدلية الواقع و جبرية الخارج - مجلة أبحاث عراقية - العدد الأول بغداد ٢٠٠٧ - ص٣ .

٧- د. احمـد عمر الراوي : الفرص الاسـتثمارية لرأسـمال العربي السـوري في العـراق و إمكانيات التعاون الاقتصادي المشترك - مجلة قضايا سياسية - العدد ١٦ لسنة٢٠٠٩ - ص٢٢٢ .

٨- د. حسن لطيف كاظم الزبيدي : الفقر في العراق – مقاربة في منظور التنمية البشرية - مجلة بحوث

اقتصادية عربية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ٢٠٠٧ - ص١٠٤ .
*- لمزيد من المعلومات حول أنواع البطالة ينظر :
The International Bank For Reconstruction and Development – Report 2016 - 7-Economy Profile – Washington 2016- p5 .

AmjedRashed : an Employment and Decent Work Strategy – University - Library Germany- 2005 - p35-39 .

٩- هيثم حسون حطيمان ، جليل كامل غيدان : التكاليف الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية - العدد ٢١ - جامعة و اسط ٢٠١٦ - ص٩٧ .

١٠- د. محمد عبد صالح : واقع الاقتصاد العراقي و التحديات التي تواجهه بعد عام ٢٠٠٣ - مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية – العدد ٥٧ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية٢٠١٧ - ص٥٢

١١- د. عبد الواحد مشعل : لمحات اجتماعية في الفساد المالي و الإداري في المجتمع العراقي - مجلة اراء الخليج – العدد٥١ مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨ - ص٥٧ .

١٢- عامر خياط : التقرير العالمي للفساد - مجلة المستقبل العربي – العدد٣٢٥- مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٧ - ص١٣٥ .
١٣- بصمات الفوضى - ارث الاحتلال الأميركي في العراق - مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية - الطبعة الأولى ٢٠١٣ -ص ٢٩٤ .
١٤- محمد جاسم عواد :استراتيجيات معالجة الفساد في العراق - مجلة الإدارة و الاقتصاد - العدد ٥ -جامعة بغداد ٢٠١٥ - ص٨-١٠ .
١٥- نور الدين الحيالي : المشاريع الكبرى لتقسيم العراق و محافظاته - مجلة شؤون عربية - العدد ١٢٨ - بيروت ٢٠١١ - ص٢٣٨ .

١٦- التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق : وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ٢٠٠٨ -ص٨٠
١٧- وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي : الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات - خارطة الحرمان و المستويات المعيشية في العراق ٢٠٠٦ - ص٨ .
١٨- د. مانع سعيد العتيبي: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي - محاضرة في وزارة المالية بغداد ٢٠٠٩
١٩- د. مانع سعيد العتيبي- مصدر سابق .

٢٠- د. كمال البصري : قراءة في الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠٠٩ - صحيفة الصباح العراقية – بغداد بتاريخ ١/٢ / ٢٠٠٩ .
٢١- د. عماد محمد علي : اثر الأزمة المالية على الاقتصاد العراقي - مجلة الرائد - العدد ٤٠ لسنة

٢٠٠٩- ص٤٤ .
٢٢- لهب عطا عبد الوهاب : المكاسـرة و الغلبة في سـوق النفط - مجلة الحوار المتمدن - العدد ٤٥ - معهد التقدم للسياسات الائتمانية - بغداد ٢٠١٥ - ص ٧٢ .
٢٣- Tebia N. Rasmussen and AugustinRoitman ، " Oil Shocks in aglobal Perspectivethey really that bad " IMF – Work Paper – 2011- p15 .

المصادر

الكتب و المجلات و الرسائل :

١. د. محمد مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية - دار وائل للطباعة و النشر - عمان ٢٠١٧
٢. د. عبـد علي المعمـوري : الاقتصاد العراقي - جدلية الواقـع و جبرية الخارج - مجلة أبحاث عراقية - العدد الأول بغداد ٢٠٠٧ .
٣. د. احمد عمر الراوي : الفرص الاستثمارية لرأسمال العربي السوري في العراق و إمكانيات التعاون الاقتصادي المشترك - مجلة قضايا سياسية - العدد ١٦ لسنة ٢٠٠٩ .
٤. د. حسن لطيف كاظم الزبيدي : الفقر في العراق – مقاربة في منظور التنمية البشرية - مجلة بحوث اقتصادية عربية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٧ .
٥. هيثم حسون حطيمان ، جليل كامل غيدان : التكاليف الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ - مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية - العدد ٢١- جامعة و اسط ٢٠١٦ .
٦. د. محمد عبد صالح : واقع الاقتصاد العراقي و التحديات التي تواجهه بعد عام ٢٠٠٣ - مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية–العدد ٥٧ - مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ٢٠١٧ .
٧. د. عبد الواحد مشـعل : لمحات اجتماعية في الفسـاد المالي و الإداري في المجتمع العراقي - مجلة آراء الخليج – العدد ٥١ - مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
٨. عامر خياط : التقرير العالمي للفسـاد - مجلة المسـتقبل العربي – العدد ٣٢٥ - مركز دراسـات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٧.
٩. محمد جاسـم عواد : اسـتراتيجيات معالجة الفسـاد في العراق مجلة الإدارة و الاقتصاد - العدد ٥ - جامعة بغداد ٢٠١٥ .
١٠. نور الدين الحيالي : المشاريع الكبرى لتقسيم العراق و محافظاته- مجلة شؤون عربية- العدد ١٢٨ -بيروت ٢٠١١ .
١١. د. عمـاد محمـد علي : اثر الأزمـة المالية على الاقتصاد العراقي - مجلـة الرائد - العدد ٤٠ لسنة ٢٠٠٩

١٢. لهـب عطا عبد الوهاب : المكاسـرة و الغلبة في سـوق النفط - مجلـة الحوار المتمدن - العدد ٤٥ - معهد التقدم للسياسات الائتمانية - بغداد ٢٠١٥ .

الأبحاث و التقارير :

١- التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق - وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ٢٠٠٨ .

٢- بصمات الفوضى - ارث الاحتلال الأميركي في العراق - مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية - الطبعة الأولى ٢٠١٣ .

٣- الجهـاز المركـزي للإحصـاء و تكنولوجيـا المعلومـات - المجموعـة الإحصائيـة السـنوية (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦) .

٤- وزارة التخطيـط والتعـاون الإنمائـي - اسـتراتيجيات التنميـة الوطنيـة (٢٠٠٧ – ٢٠١٠) (٢٠١١ – ٢٠١٥)

٥- وزارة التخطيـط و التعـاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصـاء و تكنولوجيا المعلومات - خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ٢٠٠٦ .

د. عصـام الجلبـي (وزير النفط العراقي الأسـبق) : صناعة النفط في العراق و السياسـة النفطية ٦- دراسة مقدمة الى ندوة مستقبل العراق - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٥ .

د.كمـال البصـري : قـــــــــــــراءة فـــــــي الموازنة الفيدرالية لعـام ٢٠٠٩ - صحيفة الصباح العراقية- بغداد بتاريخ ١/٢ / ٢٠٠٩ .

المصادر الأجنبية :

1- The International Bank For Reconstruction and Development – Report-2016 Economy Profile – Washington 2016.

2- Amjed Rashed : an Employment and Decent Work Strategy – University-Library Germany 2005 .

3 - Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) nnual Statistitical report Reserves Production and Discoveries(Kuwait OAPEC – Publications) 2008

4- Tebia N. Rasmussen and Augustin Roitman- " Oil Shocks in a global Perspective they really that bad " IMF – Work Paper 2011 .

الصيرفة الإلكترونية
في بلدان عربية مختارة
(الواقع والتحديات)

م. سيماء محسن علاوي*
م. م. سعد حسن علي*
م . علي راضي محيسن *

المستخلص:

يسهم التقدم التكنولوجي في انسياب الخدمات المصرفية بكفاءة عالية، وان حسن استغلال تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل المصارف يمكنها من مواكبة تحديات العصر وزيادة قدرتها على التنافس القائم على جذب العملاء.

والوضع في الدول العربية لا يختلف عن الوضع في بقية الدول النامية فاستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لا يزال محدوداً لأسباب عديدة منها صغر حجم المصارف العربية وافتقار أغلب الدول لعنصر الأمن والسلامة لشبكات الانترنيت والهاتف.

لذا فقد أضحى لزاماً على المصارف العربية مواجهة تلك التحديات باتخاذ الإجراءات الملائمة التي تساعدها في مواكبة التطورات التقنية في الاقتصاد العالمي من خلال انتهاج سياسات أكثر تطوراً وشمولاً لكي تضمن جودة الخدمة المصرفية بما يعزز قدرتها التنافسية على الساحتين المحلية والدولية.

* كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة العراقية

المحور الأول:

الإطار النظري للصيرفة الالكترونية

المقدمة:

شــهدت الصناعة المصرفية في العقود الأخيرة تطوراً ملموســاً في مجال العمليات المصرفية الالكترونيــة، فقــد أضحــى العالم بهذا التطــور كأنه قرية متصلــة ببعضها البعض يتم تبــادل البيانات والمعلومات فيها بطرق مختلفة حسب الرغبة والحاجة.

فقد ظهرت وســائل الدفع الالكترونية كنتيجة للتطور التكنولوجي وحلاً للمشــاكل التي خلفتها وســائل الدفع التقليدية، إذ تمكنت الوســائل الحديثة من الانتشار بسرعة، وساعد في ذلك التطور الهائل فــي شــبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، فضلاً عن الجهود المبذولــة من قبل المصارف لجذب اكبر عدد من العملاء وجعلهم يختبرون فعالية ومزايا هذه الوسائل حديثة النشأة.

واســتناداً إلى ذلك تظهر لنا ضرورة توضيح مفهوم الصيرفة الالكترونية وأشــكالها ووســائل الدفع الالكترونية، وعليه ســيتم تقســيم هذا المحور إلى نقطتين أساســيتين الأولى هي مفهوم الصيرفة الالكترونية وأشكالها، والثانية هي منظومة وسائل الدفع الالكترونية.

أولا: مفهوم الصيرفة الالكترونية وأشكالها:

١. مفهوم الصيرفة الالكترونية:

يتحدد مفهوم الصيرفة الالكترونية بأنها « كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها باســتخدام الوســائل الالكترونية أو الضوئية كالهاتف والحاســب الآلي والصراف الآلي والانترنيت فضلاً عن العمليات التي يمارسها مصدرو البطاقات الالكترونية وكذلك المؤسسات المالية التي تقوم بعمليات التحويل النقدي الكترونياً» (سروغ ،٢٠٠٠:١٠٩).

كمــا يــرى البعــض أن العمل المصرفــي الالكتروني بصورة عامة هو النشــاط المصرفي الذي يتيــح للزبائــن الحصول على الخدمــات المصرفية المختلفة على مدى ٢٤ ســاعة في اليوم، ٧ أيام في الأســبوع باستخدام الوسائل الالكترونية دون الحاجة لزيارة المصرف ومثال على الخدمات المصرفية الالكترونيــة دفــع فواتيــر الخدمات، وأجهــزة الصراف الآلــي، وكذلك بطاقات الســحب الآلي وغير ذلك(www.eprints.port.ac.uk/٨٤٩).

كما يمكن تعريف الصيرفة الالكترونية بأنها " إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية، أي باستخدام التكنولوجيا وأنظمة الاتصال فائقة السرعة. وفي ظل هذا النمط من الصيرفة بإمكان الزبون القيام ببعض العمليات المصرفية مع مصرفه وهو في منزله او في مكتبه وهو بذلك يتخطى كافة القيود والحواجز المكانية والإدارية" (الشمري، العبد اللات، ٢٠٠٨:٢٨).

ويمكـن تصنيـف الخدمـات التي تقدمهـا المصارف عبـر الانترنيت إلى ثلاث صور أساسـية وهي(الحداد وآخرون،٢٠١٢:٧٠):

١. لموقع المعلوماتي(Informational): ويمثل المسـتوى الأساسـي أو ما يمكن تسميته بالحد الأدنـى للنشـاط الالكترونـي المصرفـي، إذ يعمد المصرف مـن خلاله إلى تقديـم معلومات بخصوص منتجاته وخدماته المصرفية.

٢. الموقع التفاعلي (الاتصالي)(Communicative): ويسـمح هذا الموقع بنوع من التبادل الاتصالـي بين المصرف وعملائه كالبريد الالكتروني وعلـى نماذج الخط وتعديل معلومات القيود والحسابات.

٣. الموقـع التبادلـي(Transitional): من خلال هذا المسـتوى يمكن للمصـرف تقديم خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية، إذ بقدرة الزبون الوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقديـة والوفـاء بقيمة الفواتير وإجراء الحوالات بين حسـاباته داخل المصرف او مع جهات خارجية.

علماً أن توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم كافة الخدمات المصرفية سـيحقق جملـة من المزايـا للمصرف من جهة وللزبائن من جهة أخرى، فمن ناحية المصرف تسـهم الصيرفة الالكترونيـة في توسـيع قاعـدة الزبائن ومن ثم تحقيق اكبـر عائد للمصرف، أما بالنسـبة للزبائن فإن الصيرفة الالكترونية توفر مزايا عديدة أهمها الحصول على الخدمة المصرفية بأسـرع ما يمكن وبأقل كلفة.

٢ ٠ أ شكال الصيرفة الالكترونية :

إن اعتمـاد تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات تمكن المصـارف من تقديم العديـد من الخدمات المصرفية للعملاء لعل أبرزها:

أ - أجهـزة الصراف الآلـي (Automated Teller Machine): هو جهـاز يتيح لعملاء البنوك إجراء المعاملات المالية باسـتخدام بطاقة بلاستيكية تحتوي على رقم سري خاص بالزبون ويعمل هذا الجهـاز على مدار ٢٤ سـاعة يومياً ويوضع على الجـدران الخارجية للمصرف أو في الأماكن العامة كالمطارات والأسواق(ثويني، ٢٠٠٥:٨).

ومـــن أبـــرز العمليـــات المصرفية التـــي يمكن إجرائها مـــن خلال خدمة الصـــراف الآلي هي (جاسم، مبارك، ٢٠١٠:٧):

١. السحب والإيداع النقدي.

٢. الاستفسار عن الرصيد.

٣. الحصول على كشف حساب مختصر.

٤. تسديد أقساط القروض.

٥. سداد الفواتير.

٦. تحويل الأموال من حساب إلى آخر.

ب - نقاط البيع الالكترونية (Electronic Points of Sale): وتتمثل تلك الآلات التي تتواجد لدى المؤسســات التجارية والخدمية وبإمكان العميل أداء مدفوعاته باســتخدام بطاقات بلاستيكية وذكية من خلال الخصم على حســابه الكترونياً، وذلك بتمرير هذه البطاقات داخل هذه الآلات المتصلة الكترونياً بحاسب المصرف(شندي، ٢٠١١:٧).

جـــ - لصيرفــة الهاتفيــة (Phone Banking): تشــكل الصيرفــة الهاتفيــة أحدى القنــوات التي تســتخدمها المصــارف لتقديم خدماتها الــى الزبائن اذ يمكن للزبون التعامــل مع المصرف عن طريق اســتخدام الهاتف المحمــول من خلال متصفح الويب علــى الهاتف أو عبر الرســائل النصية(www.federalreserve.gov/publications/default.htm). ويخصــص لكل زبون رقم ســري مرتبط بالحاســوب الرئيســي للمصرف، فحينما يرغب الزبون بإجراء أحدى العمليات المصرفية ســيتوجب عليه إدخال رقم حســابه ثم ينفذ المصرف العملية التي يحتاجها الزبون دون الحاجة للوصول إلى بناية المصرف(عبد الوهاب، ٢٠٠١:١٠).

ومن مميزات هذه القناة إتاحة الحصول على الخدمة على مدار الســاعة وبفاعلية اكبر وتكاليف اقل مقارنة مع تقديم الخدمة المصرفية عن طريق الفروع التقليدية.

د - الصيرفة المنزلية (Home Banking): تسمح هذه الخدمة للزبون بإتمام العمليات المصرفية عبر جهاز الحاسوب الشخصي، إذ يتصل هذا الحاسوب بحاسوب المصرف ويتمكن الزبون من خلال كلمة ســر أو رقم ســري إجراء العمليات المصرفية المطلوبة، ومن المعامــلات المصرفية التي يمكن إجراءها ضمن قناة الصيرفة المنزلية هي عرض الرصيد، ودفع فواتير بعض الخدمات، والتحويل ما بين الحسابات ....الخ.

ثانياً: منظومة وسائل الدفع الالكترونية:

هناك العديد من وسائل الدفع الالكترونية يمكن إبراز أهم جوانبها بالآتي:

١. البطاقة الائتمانية (Credit Card):

هي البطاقات المصدرة من قبل البنوك ضمن مبالغ معينة تمكن حاملها من الشراء بالآجل على ذمة مصدرهـا، ومن الحصول على النقد اقتراضاً من مصدرهـا أو من غيره بضمانة، وتقوم فكرتها على أساس أن يودع الزبون مبلغ معين من المال في حساب البطاقة الائتمانية لدى المصرف، وكلما قام بعملية الشراء باستخدام هذه البطاقة يتم الخصم من الرصيد الائتماني المتوفر بها(الخفاجي،٢٠١١:٣٩).

٢.البطاقة الذكية (Smart Card):

عبـارة عـن بطاقة تتضمن رقاقة تحتوي المال فضلاً عن قدرتها على تخزين البيانات والمعلومات كالرصيد النقدي للزبون، وأداء العمليات الحسابية كاحتساب الأموال المتبقية فيها، والتحقق من الحساب الشـخصي (Christoslav E. Anguelov& Others,٢٠٠٤:٢). وتستخدم هذه البطاقة في تسديد قيمة المشتريات ودفع إجور الخدمات كالنقل والخدمات الجامعية وغيرها.

٣.بطاقة الحسم (Card ATM):

يحصل الزبون على هذه البطاقة بعد فتح حساب لدى البنك، حيث يقوم البنك بإصدار البطاقة للعميل وربطها بحركة الحساب، ويستطيع الزبون استخدامها في عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي أو في عمليات الشراء من خلال أجهزة نقاط البيع(الحاج،٢٠١١:٧).

٤. التحويلات المالية الإلكترونية (Electronic Funds Transfer):

ويقصـد بنظام التحويلات الماليـة الالكترونية هي عملية منح ترخيص لمصرف ما للقيام بعملية التحويـل المالي من حسـاب مصرفي إلى حسـاب مصرفي آخر. ويتم إصدار أمـر التحويل من خلال استخدام الكمبيوتر او الهاتف المحمول.

ويتميز هذا النظام بسـهولة الاسـتخدام مع توفر عنصر الأمان فضلاً عما يتيحه من اختصار للزمن وتوفير للجهد والتكلفة فيساعد العملاء على تسديد مدفوعاتهم من خلال بنوكهم دون الحاجة إلى استخدام البطاقات

(حـداد، مذلـول،٢٠١٠:٥٩). ويتمتع هذا التحويـل بقابليته للتجزئة إذ يمكن توزيع مبلغ مسـتند التحويل على أكثر من مستفيد.

المحور الثاني:

مزايا ومخاطر الصيرفة الالكترونية ومتطلبات تطبيقها

تعد التكنولوجيا الحديثة في العمليات المصرفية مسار تستخدمه المصارف لتلبية متطلبات الزبائن في ظل تزايد الاعتماد على التقنية الحديثة لتسيير كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وتحتوي التطورات التقنية على جملة من المزايا والمخاطر سندرسها في هذا المحور، إلى جانب دراسة الشروط أو المتطلبات اللازمة لتطبيق الصيرفة الالكترونية.

أولاً: مزايا ومخاطر الصيرفة الالكترونية:

إن اعتماد الصيرفة الالكترونية في العمل المصرفي يترتب عليه جملة من المزايا والمخاطر تتمثل بالآتي:

١ـ مزايا استخدام الصيرفة الالكترونية:

أ- توفير الوقت والجهد مع انخفاض تكاليف تقديم الخدمة المصرفية مقارنة بأعمال الصيرفة التقليدية، ففي مضمار الصيرفة الالكترونية تكون الخدمة المصرفية متاحة على مدار ٢٤ ساعة في اليوم أي بإمكان الزبون إجراء العملية المصرفية في مكتبه أو منزله دون الحاجة إلى التواجد في فروع المصرف (Mahdi Salah,2010:202-203).

ولتوضيح الفرق بين العمل المصرفي الالكتروني والتقليدي من ناحية التكاليف في توزيع المنتجات المصرفية نستشهد بالجدول الآتي:

جدول (١)

فرق التكلفة بين القنوات التقليدية والانترنيت

	دفع الفواتير	توزيع البرمجيات	المعاملات المصرفية	تذكرة الطيران
القنوات التقليدية	٣,٣٢ـ٢,٢٢	١٥,٠٠	١,٠٨	٩,١٠
عبر الانترنيت	١,١٠ـ٠,٦٥	٠,١٠ـ٠,٢٠	٠,١٣	١,١٨
نسبة التوفير	٪٧١ـ٪٦٧	٪ ٩٩ـ ٪٩٧	٪٨٩	٪٨٧

المصدر: بشرى محمد سامي، إمكانية تبني وتطبيق مفهوم المصارف الالكترونية (دراسة استطلاعية لعينة من المصارف التجارية في مدينة دهوك)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد الاول، ٢٠١٠، ص١٣٢.

يتضح من الجدول (١) أن فرق التكلفة في دفع الفواتير عبر الانترنيت تصل إلى ٧١٪ و ٩٩٪ في توزيع البرمجيات، أما بالنسبة للمعاملات المصرفية فقد بلغت نسبة التوفير ٨٩٪، في حين بلغ فرق التكلفة لتذكرة الطيران ٨٧٪ . وهذا يعني أن تكلفة العمل المصرفي عبر الانترنيت منخفضة بنسبة كبيرة مقارنة بالقنوات التقليدية.

ب - إمكانية تسويق المنتجات المصرفية خارج حدود الدولة الأم، إذ أن العمل المصرفي في ظل التحرر الاقتصادي والمالي وانتشار خدمة الانترنيت على نطاق واسع يمكن المصارف التي تتبع أسلوب الصيرفة الالكترونية من تسويق منتجاتها إلى دولة أخرى(خضر،٢٠٠٧:١٥٦).

جـ - الثقة والأمانة بين الزبون والمصرف فيما يخص توفير المعلومات الدقيقة قبل انجاز عملية التبادل الالكتروني للخدمة، فضلاً عن حصول الزبون على الخدمة بنفس الوقت وبالشكل المطلوب(عبد العباس، ٢٠٠٩: ٧٢).

د - إن لجوء البنوك إلى استخدام شبكة الانترنيت في تقديم الخدمة المصرفية سيعزز من القدرة التنافسية فيما بينها، إذ سيقوم العملاء بالمقارنة بين خدمات البنوك لاختيار الأنسب، وهذا الأمر يلزم البنوك الصغيرة على تحسين خدماتها وابتكار خدمات جديدة للارتقاء إلى مستوى هذه التحديات(الحداد وآخرون، ٢٠١٢:٧٥).

٢- مخاطر الصيرفة الالكترونية:

قد تحتوي الصيرفة الالكترونية في طياتها على مجموعة من العيوب والمخاطر التي تؤثر على سمعتها بين المتعاملين، مما يستدعي اتخاذ الحيطة والحذر عند استخدامها، ويمكن توضيح ابرز هذه المخاطر وذلك على النحو الآتي:

أ- المخاطر القانونية: ينطوي العمل المصرفي الالكتروني على درجة كبيرة من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك، فتوسيع النطاق الجغرافي لخدماتها عن طريق المعاملات الالكترونية سيؤدي في بعض الحالات الى انتهاك القوانين والضوابط للبلد الذي تقدم خدماتها فيه وقد يعود السبب في ذلك الى عدم معرفة البنوك بهذه القوانين أو عدم وضوحها(خلاوي، ٢٠١٣:١٥٣).

ب - مخاطر السمعة: ويحدث هذا النوع من المخاطر نتيجة اختراق موقع البنك على شبكة الانترنيت وترويج إشاعات سلبية عن البنك وأنشطته، مما يسئ إلى سمعته وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض إيراداته أو قاعدة زبائنه (خزعل، ٢٠١٢:٢٦٠).

جـ - ظهور متاجر وهمية على الشبكة مهمتها جمع أرقام بطاقات الائتمان لغرض التزوير وسرقة الأموال(الوادي، ٢٠٠٨:١٢).

د- قد يأتي الخطر من العاملين في هذه الخدمة، ويتمثل الفرق بين الاحتيال في العمل المصرفي

الالكتروني والتقليدي، انه يمكن اكتشاف الاحتيال في العمل المصرفي التقليدي بشكل أسرع.

هـ - مخاطر التشغيل : ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى :

عـدم إلمام موظفي البنوك بالاسـتخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثـة وهذا يؤدي الى قصور في أداء العمليات الالكترونية.

١. اختـراق موقـع البنك من قبل الأشـخاص غير المرخص لهم لغرض التعرف على حسـابات العمـلاء واسـتغلالها، وتحـدث هـذه الحالة من قبل أشـخاص خـارج البنك أو مـن العاملين فيه(الشمري، ٢٠٠٨:٢٤٥).

٢. إخفـاق النظم وعدم كفاءتها لمواجهة حاجات المسـتخدمين، وبطئ في صيانة هذه النظم، مما يولد مشـاكل فنية لمستخدمي شـبكة الانترنيت، أو تسرب معلومات عن حسابات العملاء مما يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء بمصداقية البنك.

٣. إسـاءة الاستخدام من قبل العملاء بسـبب عدم إحاطة العملاء بإجراءات الأمان، أو لمحدودية معرفتهم بكيفية استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية المتاحة

ثانياً: متطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية:

يمكن تحديد متطلبات تطبيق الصيرفة الالكترونية بالآتي:

١- البنية التحتية التقنية: تعد البنية التحتية التقنية المطلب الرئيسي لضمان أعمال الكترونية ناجحة وضمـان دخول آمن لعصر اقتصاد المعرفة المتمثل بالاتصالات، وبقدر كفاءة البنى التحتية وسـلامة أنظمة الاتصالات وخدمات الربط بالإنترنيت يتحقق توفير أهم دعامة للصيرفة الالكترونية بل وللبناء القوي للتعامل مع عصر المعلومات (فهد،٢٠١١:٩٧).

وتتألف البنية التحتية التقنية من:

أ- الحاسبات الشخصية لدى البنوك والمؤسسات المختلفة والمنازل التي يمكن من خلالها إجراء الأعمال الالكترونية، وكلما زاد استخدام الحاسبات توسع نطاق الخدمات الالكترونية(الشمري،٢٠٠٨:٢٤٧).

ب- توفر شـبكة انترنيت آمنة وسـليمة: إذ أصبح الانترنيت وسيلة اتصال بين المصرف والزبون ويتم من خلاله تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية، وعليه فأن التأكد من أمن وسـلامة هذه الوسـيلة أمـراً في غاية الأهمية لكونه يمثل محـور ارتكاز للعمل المصرفي في ظل الصيرفة الالكترونية، وان توفر عنصر الأمان والسلامة للإنترنيت سينعكس على سلامة وأمن الجهاز المصرفي ككل، فضلاً عن زيادة ثقة المتعاملين بهذا الجهاز(خضر،٢٠٠٧:١٥٤).

جـ - انتشـار شـبكات الاتصال بأشـكالها المختلفة: من متطلبات تطبيق الصيرفة الالكترونية هو تواجد شـبكات الاتصال الهاتفية المعتمدة على تكنولوجيا الـــ (Digital) والهواتف الخلوية والأقمار

الصناعية لكونها تمثل مسارات انتقال العمليات الالكترونية.

د- الكوادر البشـرية المؤهلة: لضمان التحول نحو الصيرفة الالكترونية يتطلب الأمر توافر كوادر بشـرية مؤهلـة لغـرض أداء الأعمال المصرفيـة القائمة علـى التقنية الحديثة، مع ضـرورة التطوير المستمر لأداء هذه الكوادر من اجل مواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا. ويتم ذلك بتبني العديد من الاستراتيجيات منها(www.arablaw.org/download/E _ Banking.doc):

- إقامة الدورات التدريبية المتعلقة بالأعمال الالكترونية.
- تخصيص الحكومات مبالغ معينة لصالح قطاع البحث العلمي لتعزيز بيئة الإبداع والابتكار.
- تنظيم المؤتمرات والندوات و ورشات العمل حول الخدمات المصرفية الالكترونية.
- الرقابـة التقييميـة الحيادية: إن أحد ركائـز نجاح تطبيق الصيرفـة الالكترونية الاعتماد على التقييـم الموضوعي، أي قيـام المصارف من خلال مواقعها الالكترونية بالإسـناد إلى جهات مشورة في تخصصات التقنية والمالية والتسويق والقانون لتقييم فعالية وأداء مواقعها. وينبغي في هذا الصدد الإشـارة إلى أن عدد زائري الموقع لا يعتبر مؤشـراً للنجاح، بل قد يعد مؤشراً حقيقياً على سـلامة وضع الموقع على محركات البحث وسـلامة الخطط الدعائية والترويجية (سامي،٢٠١٠:١٣٤).
- البيئة التشريعية: يعد توافر البيئة التشريعية والقانونية ضرورة ملحة لتسهيل تطبيق الخدمات الالكترونيـة وضمان انتشـارها. على سـبيل المثال إصـدار قوانين حماية لوسـائل الدفع او التحديث المستمر لهذه القوانين كي تتماشى مع التطورات الحاصلة في بلدان العالم.
- التفاعـل مع متغيرات الوسـائل والاسـتراتيجيات الفنيـة والإدارية والمالية: من مسـتلزمات تطبيـق الصيرفـة الالكترونية وضمان نجاحها توافر عنصر التفاعليـة، الذي لا يقتصر على البنى التقنية فقط بل يتعداها ليشـمل الأفكار والنظريات الحديثة في الجوانب الفنية والتسويقية والمالية والخدمية(الحاج، نعيمة،٢٠١١:١٠).

المحور الثالث:

واقع الصيرفة الإلكترونية في بعض البلدان العربية وسبل تفعيلها

بالرغـم مما حققه القطـاع المالي والمصرفي في الدول العربية من تغيرات إلا أنه يواجه مشـاكل عديـدة ولا يـزال بحاجة إلى تطوير وتحديث لكـي يواكب التطورات التقنيـة والتنظيمية في الصناعة المصرفية العالمية. وتتجلى مشـاكل القطاع المصرفي لبعض الـدول العربية عدا البلدان الخليجية في انخفاض القاعدة الرأسمالية والكثافة المصرفية بالإضافة إلى البعد عن التبادل المالي الالكتروني.

فالعراق مثلاً يعتبر أحد البلدان التي تمتلك جهازاً مصرفياً تقليدياً في عمله بطيئاً في تطوره، اذ يتسم هـذا الجهاز بإتباع الطـرق التقليدية والابتعاد عن التكنولوجيا في العمل المصرفي فضلاً عن انخفاض

الكثافــة المصرفيــة والترهل في الهيكل الإداري ويعزى ذلك إلى الظروف التي شــهدها العراق خلال المرحلة الســابقة المتمثلة بالحرب عام ١٩٨٠ والحصار الاقتصــادي عام ١٩٩١ والحرب الأمريكية عــام ٢٠٠٣ والتــي ألقت بظلالها على الجهاز المصرفي في البلــد وخلقت فجوة كبيرة بينه وبين النظم المصرفية السائدة في المنطقة والعالم.

وانطلاقاً مما تقدم سيتم في هذا المحور تحديد الملامح الأساسية لطبيعة المصارف العربية ومناقشة واقع الصيرفة الالكترونية في بعض البلدان العربية وسبل تفعيلها وذلك على النحو الآتي:

أولا: الملامح الأساسية للمصارف العربية:

صغر حجم المصارف العربية : تتســم معظم المصارف العربية بصغر حجمها مقارنة مع مثيلاتها في البلدان المتقدمة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عرض المؤشرات الآتية:

أ- إجمالي أصول المصارف التجارية: بمطالعة الجدول (٢) نلاحظ أن إجمالي أصول المصارف التجارية للبلدان المختارة قد ارتفع من (١٨٠٢٩١٣) مليون دولار عام ٢٠٠٩ ليصل إلى (٢٣٨٢٠٩٥) مليون دولار عام ٢٠١٤، إلا أن هذه الأصول مجتمعة تقل عن أصول وأحد من المصارف الكبيرة في العالــم، فقد احتل المصــرف الصناعي التجاري الصيني المركز الأول على العالم عام ٢٠١٤ بأصول قدرها (٣,١٧٤) تريليون دولار(www.halsaeed.com/٢٠١٤).

ويظهر الجدول (٢) أن دولة الإمارات قد احتلت مركز الصدارة إذ بلغ إجمالي أصول المصارف الإماراتية (٤١٤١٥٩,٨) مليون دولار عام ٢٠٠٩ واستمر بالارتفاع حتى بلغ (٦٢٧٦٠٢,٦) مليون دولار عام ٢٠١٤.

وكانت أدنى قيمة من الأصول المالية من نصيب المصارف اليمنية حيث بلغت (٨٠٨٦,٧) مليون دولار عام ٢٠٠٩ وارتفعت لتحقق قيمة قدرها (١٣٠٧٦,٥) مليون دولار عام ٢٠١٤.

أمــا في العراق فقد شــهد إجمالي أصــول المصارف العراقية تذبذباً ملموســاً بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، فقد سجل قيمة قدرها (٢٦٤٥٣٦,٢) مليون دولار عام ٢٠٠٩ وارتفع ليصل إلــى (٢٨١٢٤٤,٨) مليــون دولار عــام ٢٠١٠، وانخفــض بعد ذلك عام ٢٠١١ مســجلاً قيمة قدرها (٩٩٥٩٩,٥) مليــون دولار وعــاود إلى الارتفاع بعد ذلك حتى بلغ عام ٢٠١٤ (١٢٤٤٥٩,٠) مليون دولار.

جدول (٢)

موجودات المصارف العربية للمدة (٢٠٠٩ - ٢٠١٤) (مليون دولار)

البلد	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الأردن	٤٥٠٠٩,٧	٤٩٢٥٧,٩	٥٣١٥٤,٣	٥٥٣٩٥,٥	٦٠٣٧٠,٨	٦٣٢٨٣,٦
الإمارات	٤١٤١٥٩,٨	٣٨١٩١,٧	٤٥٣٤٢٩,٥	٤٨٨٦٠٣,١	٥٢٩٦٣٦,٨	٦٢٧٦٠١,٦
الجزائر	١٠٠٧٤٢,٦	١٠٦٦٠٠,٠	١١٧٨١٩,٣	١١٧٢٣١,١	١٣٠٠٠٥,٣	١٤٩١٥٦,٠
اليمن	٨٠٨٦,٧	٩٠٤٤,٩	٨٢٥٩,٣	١٠٥٩٢,١	١٢٩١٨,٦	١٣٠٧٦,٥
السودان	١٦٣٧٠,٦	١٧٢٧٠,٨	١٧٣٧٢,٣	١٥١٣١,٥	١٤٠٠٧,٤	١٦١٩٦,٠
العراق	٢٦٤٥٣٦,٢	٢٨١٢٤٤,٨	٩٩٥٩٩,٥	١٠٧٠٦٠,٧	١١٦١٩٥,٩	١٢٤٤٥٩,٠
الكويت	١٤٠٦١٢,٧	٤٧٣٤٤,٧	١٥٨٦٢٣,٦	١٦٧٩٠٩,٣	١٨١٥٤٢,٣	١٩٤٩٤٤,٨
المغرب	١١٣٠٤٧,٨	١١٧٣٥,٩	١٢٢٠٩٨,٩	١٣٣٩٩٨,٧	١٣٨٩٣٧,٢	١٤٤٦٥٥,٩
السعودية	٣٦٥٤٠٢,١	٧٧٤٠٤,٦	٤١١٨٤٩,١	٤٦٢٤٣٧,٦	٤٤٥٣٤٤,٥	٤٩٦٢٠٤,٥
مصر	٢٠٦٤٠١,٥	١٨٨٠٥,٦	٢١٣٠٩٠,٢	٢٢٣٤٩٥,٨	٢٥٥٢٥٩,٣	٢٧٦٤٨١,٥
قطر	١٢٨٥٤٣,٨	٥٥٩٠١,٧	١٩٠٧٤١,٩	٢٢٤٣٤٩,٨	٢٥٠٠١٩,٦	٢٧٦٠٣٥,٦
المجموع	١٨٠٢٩١٣,٥	١٩١٢٨٠٢,٦	١٨٤٦٠٣٧,٩	٢٠٠٦٢٠٥,٢	٢١٣٤٢٣٧,٧	٢٣٨٢٠٩٥

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي أعداد مختلفة.

ب- القاعدة الرأسـمالية: تمثل القاعدة الرأسمالية حجر الأسـاس للمصارف التجارية كونها مؤشر عن إمكانية المصارف التجارية من حيث (رأس المال والاحتياطيات) وبالتالي فأنها مقياس على معدل الملاءة المصرفية(هدهود،٢٠٠٨:٥٧).

وتشير البيانات الواردة في الجدول (٣) إلى أن إجمالي القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية العربيـة قد بلغ (١٩٨٦٥٨,١) مليون دولار، واخذ اتجاهـاً متزايداً إلى أن بلغ (٢٨٦١٤٧,٣) مليون دولار عـام ٢٠١٤. ويعزى السـبب في هذه الزيادة إلى اهتمام السـلطات النقديـة على تدعيم رؤوس الأمـوال لتحقيق الاسـتقرار المالي لتلك الدول والحفاظ على أمن وسـلامة المصـارف من أية أزمات مالية(صندوق النقد العربي،٢٠١٣:١٤٩).

ومـن الملاحظ أن حصة القاعدة الرأسـمالية مقومة بالـدولار لدى المصارف في الإمارات هي الأكبر من إجمالي القواعد الرأسـمالية لدى المصـارف العربية حيث بلغ حجمها (٦٦٤٤٨,٢) مليون دولار عام ٢٠٠٩ واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (٨١٥٤٥,٠) مليون دولار عام ٢٠١٤.

وكما هو الحال في جانب الموجودات فقد كانت حصة المصارف اليمنية من القاعدة الرأسمالية مقومـة بالدولار هي الأدنى من إجمالي القواعد الرأسـمالية الخاصة بالمصـارف التجارية العربية اذ سجلت قيمة قدرها (٦٩١,٤) مليون دولار وارتفعت لتصل إلى (١٠٥٩,٩) مليون دولار عام ٢٠١٤.

أما القاعدة الرأسمالية في العراق فقد بلغت (٤٥٩٦,٢) مليون دولار عام ٢٠٠٩ وأخذت بالارتفاع إلـى أن حققـت أعلى قيمة عـام ٢٠١٤ إذ بلغت (١٤٠٩٢,١) مليـون دولار. وعلى الرغم من الزيادة الحاصلة في رؤوس أموال المصارف العراقية لعام ٢٠١٤، إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي مازالـت منخفضـة حيث لم تتعدى نسـبة (٣,٥٪)، وهـذا يدل على أن حجم الجهـاز المصرفي مازال متواضعاً وذو نشاط محدود (البنك المركزي العراقي،٢٠١٤:٤٣).

جدول (٣)

القاعدة الرأسمالية للمصارف العربية للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٤) (مليون دولار)

البلد	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الأردن	٦١٦١,٧	٦٩٧١,٤	٧٦٠١,٧	٨٢٣٦,٩	٨٦٦٨,٨	٩٥٥٣,٩
الإمارات	٦٦٤٤٨,٢	٧٤٣٤٦,٦	٧٦٤٥٧,٧	٨١٣٦٥,٣	٧٥٧٥٧,١	٨١٥٤٥,٠
الجزائر	٦٤٨٩,٧	٧١٩٠,٧	٨٠١٩,١	٨٨٣٧,٨	٩١٢٠,٥	١٠٤٦١,٧
اليمن	٦٩١,٤	٨٢٥,٤	٨٤٩,٣	٩٠٣,٣	١٠٠٨,٦	١٠٥٩,٩
السودان	٢٩٨١,٥	٢٩٩٦,٠	٣٣٧٥,٥	٢٤٤٤,٢	٢٣٧٧,٢	٢٥٨٥,٩
العراق	٤٥٩٦,٢	٥٣٤١,٧	٧٠٩١,٣	٩٦٥٤,٣	١٢٠٣٦,٦	١٤٠٩٢,١
الكويت	١٧١٠١,٣	٢٠٨٦٤,١	٢٢٥٤٤,١	٢٢٦١٠,٠	٢٥٣١٧,٣	٢٥٨٣٥,١
المغرب	٩٣٣١٤,٤	٩٧٤٢,٠	١٠٠٨٨,٦	١١٣٧٥,٩	١٢٤١٥,٨	١٢٨٩٢,٦
السعودية	٤٣٦٣٧,٩	٤٧٤٧٣,٢	٥٠٧٠٤,٠	٥٥٨٦٥,١	٦٠٢٢٨,٠	٦٦١٦٢,٩
مصر	٢٦٤٥٥,١	٢٥٢٦٥,٨	٢٣٨٤٢,٦	٢٦٧٣٧,٤	٢٩١١٩,٦	٢٩٥١٨,٤
قطر	١٤٧٨٠,٧	١٧٢٥٠,٩	٢٤١٠٥,٧	٢٨١٤٧,٨	٣٠٤٧٥,٦	٣٢٤٣٩,٨
المجموع	١٩٨٦٥٨,١	٢١٨٢٦٧,٨	٢٣٤٦٧٩,٦	٢٥٦١٧٧,٩	٢٦٦٥٢٥,١	٢٨٦١٤٧,٣

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي أعداد مختلفة.

جـ - إجمالي الودائع المصرفية:

شهد إجمالي الودائع المصرفية للدول العربية ارتفاعاً ملموساً طوال مدة الدراسة حيث تظهر البيانات الواردة في الجدول (٤) أن قيمة إجمالي الودائع المصرفية مقومة بالدولار لعام ٢٠٠٩ قد بلغت (١٠٤٦٩٦١,٩) مليون دولار وأخذت بالارتفاع لتصل إلى حوالي (١٦٢٧١٠٩,٣) مليون دولار عام ٢٠١٤، وقد جاء هذا الارتفاع تماشياً مع التحسن النسبي في أسعار النفط، واستقرار الأوضاع السياسية

لبعض الدول العربية، ومواكبة للتوسعات الاستثمارية والزيادات في الإجور والمعاشات والإعانات المقدمة للأفراد(صندوق النقد العربي،٢٠١٣:١٤٦).

وعلى صعيد إجمالي الودائع المصرفية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية فيلاحظ أن هذه النسبة تراوحت بين (٥٠ و ٧٠) في المائة فقد بلغت عام ٢٠٠٩ (٧٠,٩٣٪) وشهدت بعد ذلك انخفاضاً ملموساً لتسجل قيمة قدرها (٦٤,٧٦٪) عام ٢٠١٤. وهذا مؤشر على انخفاض قدرة الجهاز المصرفي في حشد المدخرات المالية وتوجيهها نحو أوجه الاستثمار المتنوعة.

د ـ إجمالي القروض المصرفية:

ارتفعت قيمة إجمالي القروض المصرفية الممنوحة من قبل المصارف العربية من نحو (١٠٠٧٨٩٧,١) مليون دولار في عام ٢٠٠٩ حتى وصلت إلى نحو (١٥٥٨٥٠٩) مليون دولار عام ٢٠١٤.

أما النسبة التي شكلتها القروض المصرفية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد شهدت تذبذباً ملحوظاً بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى وكما موضح في الشكل (١). إذ سجلت أعلى قيمة عام ٢٠٠٩ (٦٨,٢٨٪) وأدنى قيمة عام ٢٠١٢ (٥٢,١٦٪) وهذا مؤشر على انخفاض قدرة المصارف العربية على توفير السيولة للمقترضين من المستثمرين.

جدول (٤)

إجمالي الودائع والقروض المصرفية للمصارف العربية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٤) (مليون دولار)

السنة	إجمالي الودائع (١)	إجمالي القروض (٢)	الناتج المحلي الإجمالي (٣)	نسبة الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي ٪ (٤)	نسبة القروض / الناتج المحلي الإجمالي ٪ (٥)
٢٠٠٩	١٠٤٦٩٦١,٩	١٠٠٧٨٩٧,١	١٤٧٦٠٤٢	٧٠,٩٣	٦٨,٢٨
٢٠١٠	١١١٠١١٨,٣	١٠٥٨٣٨٦,٥	١٧١٩٥١٦	٦٤,٥٥	٦١,٥٥
٢٠١١	١٢٠٨٨١٠,٧	١١٩٧١٧٠,٥	٢١٧١٢٩٣	٥٥,٦٧	٥٥,١٣
٢٠١٢	١٣٢٤٧٢٣,٦	١٢٢٨٠٢٤,٩	٢٣٥٣٩٥٩	٥٦,٢٧	٥٢,٦١
٢٠١٣	١٤٨٦٧١٥,٦	١٤١٢٢٧١	٢٤٥٣٧٢٣	٦٠,٥٩	٥٧,٥٥
٢٠١٤	١٦٢٧١٠٩,٣	١٥٥٨٥٠٩	٢٥١٢٤٦٢	٦٤,٧٦	٦٢,٠٣

المصدر:١. العمود(١) و(٢) و(٣) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي أعداد مختلفة.

العمود (٤) و(٥) من عمل الباحثين.

ولمزيد من التوضيح انظر الشكل (١) الذي يبين نسبة القروض والودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

١- الكثافة المصرفية:

إن مؤشـر الكثافـة المصرفية يقوم بقياس مدى انتشـار الخدمات المصرفية وذلك باحتسـاب عدد الفروع لكل مئة ألف شخص فإذا كان مستوى الكثافة المصرفية مرتفعاً على سبيل المثال (١ أو ٢) فان ذلك يعني انتشـار الخدمات المصرفية بشـكل جيد، أما إذا كان يساوي مثلاً (٠,٠٠٢ أو ٠,٣ أو ٠,٥) فأن ذلك يؤشر ضعف الجهاز المصرفي وعدم تغلغله في النشاط الاقتصادي(iasj.net/iasj.www).

وبمطالعة الجدول (٥) نجد أن عدد فروع المصارف التجارية لكل مائة ألف نسـمة من السـكان قـد بلغ أعلى مسـتوى له في كل مـن المغرب وقطر بنحو ١٦,٧ و ١٤,٨ فرعاً لكل مائة ألف نسـمة. وتصل هذه النسبة أدناها في اليمن والسودان بواقع ١,٤ و ١,٩ فرعاً على التوالي لكل مائة ألف نسمة.

جدول (٥)

بعض مؤشرات الانتشار المصرفي لعام ٢٠١٣ لكل ١٠٠ الف نسمة

الدولة	عدد فروع المصارف	عدد طاقات السحب والدفع (الف)	عدد ماكينات السحب (ATM)	عدد نقاط البيع (POS
الأردن	٥,٨	١٠١,٢	١٩,٩	٢٧٥,٧
الإمارات	١٠,٧	١٢٥,٦	٥٤,٢	٩٦٥,٠
اليمن	١,٤	٣,٩	٢,٨	٥,٤
السودان	١,٩	٤,٩	٢,٥	١,٠
العراق	٥,٣	ـــــ	١,٤٩	ـــــ
الكويت	٩,٤	٩,٠٩	٣٦,٦	٧٨٧,٠
المغرب	١٦,٧	٢٨,٢	١٦,٨	٩٩,٣
السعودية	٥,٩	٤٦,٣	٥٩,٤	٣٥٩,٣
مصر	٤,٣	١٨,٠	٧,٧	٥٧,٢

المصدر: ١. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ٢٠١٣، ص١٥٢.

www.albankadawli.org/data/reports.aspx

وفيمـا يتعلـق بعدد بطاقات السـحب والدفع فقد بلغت أعلى مسـتوى لها في دولـة الإمارات بنحو ١٢٥,٦ ألف بطاقة لكل مائة ألف نسـمة، في حين بلغت أدنى مسـتوى لها في اليمن محققة بذلك ٣,٩ ألف بطاقة لكل مئة ألف نسمة.

أما فيما يخص أجهزة الصراف الآلي، فقد استحوذت السعودية على أعلى نسبة من بين الدول العربية بنحو ٥٩,٤ جهاز لكل مائة ألف نسـمة، في حين كانت النسـبة المنخفضة من نصيب العراق

بواقع ١,٤٩ جهاز لكل مائة ألف نسمة.

أمــا فيما يتعلــق بنقاط البيع (POS) فقد احتلــت الإمارات مركز الصدارة بعدد نقــاط البيع البالغة (٩٦٥,٠) لكل مائة ألف نسمة، بينما حققت السودان أدنى مستوى من نقاط البيع بنحو (١,٠) لكل مائة ألف نسمة من السكان.

٣.التركز المصرفي:

وتنتشــر هذه الخاصية في معظم الدول العربية وتتمثل في ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من مجمل الأصول المصرفية، الأمر الذي يحد من عنصر المنافسة اللازمة للارتقاء بالعمل المصرفي وتقديم أفضل الخدمات المصرفية. وهناك العديد من الصور المماثلة لهذه الظاهرة فعلى ســبيل المثال احتــل مصــرف الرافدين المركز الأول فــي العراق من حيث الموجــودات إذ بلغت (٨٨٣١١) مليون دولار عام ٢٠١٥، فيما سيطر بنك الإمارات دبي الوطني في الإمارات على النظام المصرفي بامتلاكه أعلى قيمة من الموجودات إذ بلغت (١١٠٧٧٩) مليون دولار. أما السعودية فقد كان المركز الأول من نصيب البنك الأهلي التجاري بموجودات قدرها (١١٩٨٢٤) مليون دولار. أما على صعيد المجموعة فقــد احتل بنك قطر الوطني المركز الأول بمجموع موجوداته البالغة (١٤٧٩٦٩) مليون دولار(مجلة اتحاد المصارف العربية،١٢:٢٠١٧).

ثانياً: طبيعة الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية :

بغية التعرف على واقع الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية ســيتم اســتعراض الملاحظات الآتية:

١. ضعف الإمكانات المعرفية للزبائن في غالبية البلدان العربية، الأمر الذي ينعكس بصورة سلبية على تعاملاتهم المصرفية في ظل التقنية الحديثة، ويتمثل هذا الضعف في انخفاض استخدام الانترنيت من قبل الأفراد بشكل عام، فعلى الرغم من تحقق نمو في استخدام الانترنيت في البلدان العربية، إلا أنه لا يزال بحدود متدنية قياساً ببلدان العالم.

وتشــير البيانــات الخاصة بالجــدول (٦) إلى أن عدد مســتخدمي الانترنيت فــي البلدان العربية قد بلغ (١٥٣٥٤٩٤٣١) مســتخدم عام ٢٠١٧، وقد ســجلت قطر أعلى نســبة مقارنة مع عدد الســكان حيث وصلت نســبة استخدام شبكة الانترنيت ٩٤٪ من مجموع السكان محققة بذلك المرتبة الأولى بين البلدان العربية. وبلغ عدد مســتخدمي شبكة الانترنيت في قطر (٢٢٠٤٥٨٠) مستخدم وتمثل ما نسبته (١,٤٣٪) من مجموع مستخدمي الانترنيت في البلدان المختارة.

فــي حيــن احتلت دولــة اليمن المرتبة الأخيــرة إذ بلغ عدد مســتخدمي الانترنيت (٦٩١١٧٨٤) مستخدم، وتمثل نسبة ضئيلة مقارنة بعدد السكان حيث لم تتجاوز (٢٤٪) كما أنها لم تتجاوز (٤,٥٠٪) من مجموع مستخدمي الانترنيت في البلدان العربية المختارة.

أما في العراق فقد بلغ عدد مســتخدمي شــبكة الانترنيت (١٤٠٠٠٠٠٠) مستخدم، ويشكل نسبة

(٣٦٪) من السكان، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد السكان البالغ (٣٨٦٥٤٢٨٧) نسمة، ونسبة مقدارها (٩,١١٪) من مجموع مستخدمي الانترنيت في البلدان العربية المختارة.

يتضح مما سبق انه في ظل التطور الهائل في شبكة الانترنيت وشيوعها وكذلك التطور في تقنيات الحوسبة والاتصال فإن آفاق استخدام الانترنيت في اغلب البلدان العربية لا يزال محدوداً، مقارنة ببلدان العالم الأخرى على سبيل المثال الدول الأوربية كألمانيا التي يبلغ عدد مستخدمي الانترنيت فيها (٧١٧٢٧٥٥١) مستخدم أي ما نسبته (٨٨٪) من السكان، وفرنسا التي تضم حوالي (٥٥٨٦٠٣٣٠) مستخدم، وتشكل نسبة (٨٦٪) من السكان لعام ٢٠١٧(www.internetworldstats.com/stats٤.htm#europe).

٢. ارتفاع تكلفة التحول نحو الصيرفة الالكترونية، إذ أن تطبيق فكرة الصيرفة الالكترونية يستلزم توفر تخصيصات مالية كبيرة لغرض الاستثمار في التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات (مصطفى،٢٠١٢:٢١٦) وهذا الأمر لا يتوفر لدى غالبية المصارف العربية نظراً لإمكاناتها المحدودة (كما مر سابقاً) المتمثلة بصغر أحجامها وانخفاض رؤوس أموالها.

جدول (٦)

عدد مستخدمي الانترنيت ونسبتهم إلى عدد السكان لعام ٢٠١٧

البلد	عدد السكان لسنة ٢٠١٧ (١)	عدد المستخدمين لسنة ٢٠١٧ (٢)	نسبة المستخدمين /عدد السكان ٪ (٣)
الأردن	٧٨٧٦٧٠٣	٦٣٠٠٠٠٠	٪٧٩
الإمارات	٩٣٩٧٥٩٩	٨٥١٥٤٢٠	٪٩٠
الجزائر	٤١٠٦٣٧٥٣	١٨٥٨٠٠٠٠	٪٤٥
اليمن	٢٨١١٩٥٤٦	٦٩١١٧٨٤	٪٢٤
السودان	٤٢١٦٦٣٢٣	١١٨٠٦٥٧٠	٪٢٧
العراق	٣٨٦٥٤٢٨٧	١٤٠٠٠٠٠٠	٪٣٦
الكويت	٤٠٩٩٩٣٢	٣٢١٤٣٤٧	٪٧٨
المغرب	٣٥٢٤١٤١٨	٢٠٥٣٥١٧٤	٪٥٨
السعودية	٣٢٧٤٢٦٦٤	٢٤١٤٧٧١٥	٪٧٣
مصر	٩٥٢١٥١٠٢	٣٧٣٣٣٨٤١	٪٣٩
قطر	٢٣٣٨٠٨٥	٢٢٠٤٥٨٠	٪٩٤
المجموع	ــــــــــــــ	١٥٣٥٤٩٤٣١	ــــــــــــــ

المصدر: www.Internetworldstats.com/stats5.

٣. الأمن والسلامة على الانترنيت: تمثل البرمجيات الخبيثة التي تصيب أجهزة الحاسوب تهديداً في غاية الخطورة على الصعيد العالمي وحتى المنطقة العربية، إذ أن البلدان النامية تتعرض نسبياً لعدد اكبر من الإصابات بالبرمجيات الخبيثة، الأمر الذي يتطلب تحسين الاستراتيجيات الخاصة بالأمن

وتحديث القوانين المتعلقة بالجرائم والمعاملات الالكترونية ....الخ.

أمــا فيمــا يتعلق بخصوصية البيانات علــى الانترنيت فقد اتخذت عدة بلدان في المنطقة العربية تدابير تشريعية حول مسالة خصوصية البيانات وكانت الإمارات والكويت والمغرب واليمن قد اهتمت بهذا الأمر، في حين أهملت بقية الدول هذه المســألة وأقبلت على التقنيات الحديثة وتكنولوجيا الاتصال في ظل الغياب النسبي للتشريعات المتينة حول الخصوصية وحماية البيانات.

أمــا فيما يخص الجرائم الالكترونية فقد شــهدت المنطقة جهــوداً حثيثة لإقرار او تعديل قانون العقوبات لكي يتضمن بنوداً خاصة بالجرائم الالكترونية ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (٧)
إقرار قوانين خاصة بالجرائم الالكترونية في بلدان عربية مختارة

البلد	القانون الخاص بالجرائم الالكترونية	السنة
الأردن	قانون ٣٠ الخاص بجرائم أنظمة المعلومات	٢٠١٠
الإمارات	القانون الاتحادي رقم ٢ بشأن مكافحة جرائم تقنيات المعلومات	٢٠٠٦
السودان	القانون رقم ١٤ الخاص بمكافحة جرائم المعلوماتية	٢٠٠٧
الكويت	مشروع قانون لمكافحة جرائم شبكة الانترنيت	ــــــــــ
مصر	المرسوم الوزاري رقم ٣٢٧ الخاص بإنشاء ادارة مباحث لمكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات	٢٠٠٢
السعودية	نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٩	٢٠٠٧
اليمن	مشروع قانون لمكافحة الجرائم الالكترونية	ــــــــــ
المغرب	يتضمن قانون التبادل الالكتروني للمعطيات القانونية رقم ٥٣ــــــ٥ مواداً خاصة بالجرائم الالكترونية	٢٠٠٧

المصدر: www.cyberlegislation.escwa.org.lb/sites/default/files/download/dir-5- cybercrimes. pdf

مما سبق يمكننا تحديد ثلاثة مستويات للبلدان التي تطبق ستراتيجيات الأمن والسلامة والخصوصية في مجال تقنية المعلومات:

أ - المســتوى الأول: وينضوي تحت هذا المستوى العراق والأردن والكويت والسودان واليمن، إذ تفتقر هذه البلدان إلى الأطر التشريعية والقانونية لضبط الأمن والخصوصية، حيث أطلقت هذه البلدان الكثيــر مــن المبادرات مثل قوانين المعامــلات الالكترونية والتواقيع الالكترونية لإرســاء بيئة موثوقة

لتكنولوجيـا المعلومات والاتصالات إلا أنها لم تطبق بشـكل ملموس، مما جعـل هذه البلدان تخفق في تحقيق بيئة أكثر تطوراً ونضجاً.

ب - المسـتوى الثاني: ويضم هذا المسـتوى مصر والمغرب وتتميز البلدان ضمن هذا المسـتوى بتطبيـق قوانين لرصد الجرائم الالكترونية وتعقبهـا ومكافحتها وبذلك تكون قد تقدمت على البلدان من المستوى الأول.

جـ ـــ المستوى الثالث: تتسم البلدان في هذا المستوى بتحقيق بيئة تشريعية مثالية فضلاً عن إنشاء فرق استجابة لطوارئ الحاسوب، كما تتوفر لديها البرامج الخاصة بأمن الحاسوب وكل ذلك ساهم في إثبات قدرتها على الاستجابة للتهديدات التي تواجهها على الانترنيت.

جدول (٨)

البلد	المستوى الأول			المستوى الثاني			المستوى الثالث		
	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٣
الأردن									
الإمارات									
قطر									
العراق									
الكويت									
مصر									
المغرب									
السعودية									
السودان									
اليمن									

ترتيب البلدان وفق عنصر الأمن والسلامة في مجال تقنية المعلومات

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، ٢٠١٣، ص٧٥.

٤.البحث والتطوير في قطاع التكنولوجيا والمعلومات: من المتعارف عليه أن البحث والابتكار هو جوهـر مجتمع المعرفة وأداة لنمو اقتصاديات بلدان العالم وتطويرها. والملاحظ أن المنطقة العربية لا تزال تشكو من تأخر في نشاطات البحث والتطوير، وقد يكون أحد الأسباب التي تقف وراء تردي قطاع تكنولوجيـا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية، هي انخفاض أعداد الباحثين لكل فرد، كما أن حكومات الدول لازالت تتحكم بنفقات البحث والتطوير.

لم تتوفر بيانات عن باقي بلدان العينة.

تتسـم البيانـات التي تقيس المبالـغ المنفقة في مجال البحث والتطوير بأنها محدودة بسـبب عزوف البلـدان في المنطقة العربية عن الكشـف عن المعلومات الخاصة بنفقاتهـا في مجال البحث والتطوير. وعنـد تحليـل البيانات المتوفرة لبعض البلـدان العربية يتضح لنا أن مصر احتلـت المرتبة الأولى في الـدول العربيـة من حيث نفقات البحـث والتطوير لعـام ٢٠٠٩ إذ خصصت نسـبة(٠,٤٪)، ويليها الكويت(٠,١٪)والسعودية (٠,١٪).

أما في عام ٢٠١٥ فقد تصدرت الإمارات المرتبة الأولى في نفقات البحث بنسبة مقدارها (٠,٩٪) تلتها مصر بنسبة (٠,٧٪).

كمـا تفوقـت مصر في عدد الباحثيـن في مجال البحث والتطوير على مثيلاتهـا في الدول العربية لعـام ٢٠٠٩ إذ بلـغ عددهم (٤٣٧,١) باحث تلاه االعراق (٤٠٢,٠) باحث فيما بلغ عددهم في الكويت (١٣٩,٥) باحـث. أمـا فـي عام ٢٠١٥ فقد احتلت الإمـارات المرتبة الأولى في عـدد الباحثين إذ بلغ عددهم (٢,٠٠٣,٤) باحث تلتها مصر (٦٧٩,٨) باحث والأردن (٣٠٨,٠) باحث.

ومن الجدير بالذكر أن مصر تمتلك ناتج محلي إجمالي متواضع وقد أنفقت أكثر بكثير في نشاطات البحث والتطوير من البلدان ذات الناتج الإجمالي الكبير كالكويت والسعودية.

٥. تكلفة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

لغـرض الإحاطة بأسـعار خدمات تكنولوجيـا المعلومات ورصد القدرة علـى اقتناء هذه الخدمات نطرح الجدول (٩):

جدول (٩)
ترتيب بلدان عربية مختارة وفق سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة ٢٠١٣

البلد	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (آلاف الدولارات)	السلات الفرعية (النسبة المئوية من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي)			الترتيب العالمي	قيمة سلة الأسعار (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)
		الهاتف الثابت	الهاتف النقال	الانترنيت		
الأردن	٤,٩٥	٢,٣	١,٩	٤,٦	٨٩	٢,٩
الإمارات	٣٩	٠,٣	٠,٣	١,٧	٢٢	٠,٨
قطر	٨٥,٥٥	٠,١	٠,٣	٠,٨	٤	٠,٤
الكويت	٤٥,٨٩	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٣	٠,٣
مصر	٣,١٦	١	٢,١	٢,٥	٦٨	١,٨
السعودية	٢٦,٢٠	١,٢	٠,٦	١,٨	٤٨	١,٢
المغرب	٣,٠٣	٠,٩	٥,٢	٤,٧	١٠١	٣,٦
السودان	١,١٣	٣,٩	٣,٩	٦,١	١١٢	٤,٦

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية،(٢٠٠٣- ٢٠١٥)، ٢٠١٦، ص٤٥.

من المتعارف عليه أن تخفيض أسعار خدمات الانترنيت والهاتف سيقابله زيادة في اقتناء هذه الخدمات ويجعلها متاحة لأكبر عدد من المستخدمين. ومن خلال الجدول (١٠) الذي يوضح ترتيب البلدان العربية حسب نسبة أسعار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يلاحظ أن كلفة خدمات الانترنيت والهاتف في البلدان الأقل نمواً كالمغرب والسودان والأردن تفوق كلفتها في البلدان الأكثر تقدماً. فقد احتلت السودان المركز الأول في ارتفاع كلفة خدمات الانترنيت كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الدخل القومي إذ بلغت (٦,١٪) وتلتها المغرب(٤,٧٪) والأردن(٤,٦٪).

وعلى الطرف الآخر تميزت البلدان الأكثر تقدماً بانخفاض تكاليف خدمات الانترنيت والهاتف إذ حظيت الكويت بالمركز الأول في انخفاض تكلفة خدمة الانترنيت كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الدخل القومي بمقدار(٠,٤٪) تلتها قطر(٠,٨٪) والإمارات(١,٧٪).

ثالثاً: سبل تفعيل الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية:

في غمار السعي الهادف لمواكبة متطلبات العمل المصرفي الحديث، ولكي يتسنى للدول العربية ان تضمن تحقيق الاستخدام الواسع الانتشار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فعليها ان تسلك اتجاهات محددة لتضمن تطبيق الصيرفة الالكترونية وتتمثل هذه الاتجاهات في:

١. تشـجيع الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال تأسيس صناديق رأس المال لدعم الشركات الناشئة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢. تنفيذ مشروع توفير أجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال الحديثة ذات ربط عال بشبكة الانترنيت، وتكون ذات أسعار منخفضة أو بالإمكان تقسيطها لكي تصبح متاحة لكافة شرائح المجتمع.

٣. تشـريع قوانين رصينـة وعادلة قابلة للتطبيق و تلائم وضع كل بلد مـن البلدان العربية، تحمي المتعاملين الكترونياً من الجرائم الالكترونية فذلك يسـاعد في منحهم الثقة الكاملة ويدفعهم نحو التعامل بوسـائل الصيرفـة الحديثة، فالعراق مثـلاً يفتقر إلى توفـر المختصين بجرائـم المعلوماتية كالضباط والمحققيـن، كمـا يفتقر إلى التشـريعات التي تحمي الحقوق الفكرية وهذا الأمـر يعيق التقدم في مجال تقنية المعلومات والاتصالات(الخفاجي، عباس،٢٠١١: ١٣) وعلى العكس من ذلك اتخذت عدة بلدان عربيـة تدابير وقائية ضد الجرائم الالكترونية فعلى سـبيل المثال أصدرت قطر في عام ٢٠١٤ قانون مكافحـة الجرائم الالكترونية، وسـعت الأردن إلى إجراء حملة من برامج التوعيـة التلفزيونية، وعقد دورات لتوعيـة الأفراد بالجرائم الالكترونية وإسـداء النصائح حول سـبل حماية خصوصيتهم(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، ٢٠١٥: ٦٩).

٤. تخفيض سـعر الاشـتراك بشـبكة الانترنيت ليتناسـب مع دخول الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد مسـتخدمي الشـبكة العالمية، وأن هذا العدد يشـكل اللبنة الأساسـية لنجاح تطبيق الصيرفة الالكترونية.

٥. زيـادة الوعي المصرفي لـدى العاملين والزبائن بالقنوات الالكترونيـة، وتعريف العملاء على المزايـا والفوائد التـي يحصل عليها العميل من خلال الخدمات المقدمة عن طريق القنوات الالكترونية والمتمثلة بتوفير الوقت والجهد والكلفة ....الخ.

٦. تدريـب وتأهيـل الكوادر الإدارية للمصـارف العربية فنياً وتقنياً لمواكبـة التطور الحاصل في مجال تقنية المعلومات، مما يجعلها على استعداد دائم للخوض في ميادين الخدمات المصرفية المبتكرة ويعزز قدرتها على المنافسة.

٧. تحفيـز التعـاون الإقليمـي بين البلدان العربيـة، وذلك من خلال نقـل التكنولوجيا وفرق البحث العاملة في مجال التكنولوجيا وتعزيز تبادل التجارب التكنولوجية الناجحة فيما بين البلدان العربية.

٨. مـن المسـائل الجوهريـة في عمليـة تطبيق الصيرفـة الالكترونية هـو توفير المـوارد المالية

للمصارف لتهيئة كافة متطلبات التكنولوجيا الحديثة، لاسيما أن هذا النوع من الاستثمار مكلف ولكنه ضروري وتكمن أهميته من جهتين الأولى: إن الكلف التشغيلية للمصرف ستنخفض بمرور الزمن. والثانية: أن العوائد المتحققة من هذا الاستثمار ستكون عالية من خلال ما تتيحه الصيرفة الالكترونية من مزايا متمثلة بانخفاض كلفة الوحدة الواحدة من الخدمة المصرفية (النجار، الزيدي،٢٠٠٧:٢٨).

٩. إن مفتاح نجاح الصناعة المصرفية الالكترونية هو تأمين وحماية الشبكات وأنظمة المعلومات ويتحقق ذلك بتوفر كوادر مختصة بالبرمجيات وأنظمة الحاسوب، فضلاً عن توفير البرمجيات الحديثة والتطبيقات الآمنة بحيث تقاوم التهديدات والمخاطر الخارجية والداخلية المتمثلة بالقرصنة.

الاستنتاجات:

بعد اتمام الدراسة تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وذلك على النحو الآتي:

١. ان الصيرفة الالكترونية من ابرز النتائج المتوقعة لتطور التكنولوجيا وتبادل المعلومات.

٢. ان تطبيق الصيرفة الالكترونية في العمل المصرفي سيحقق جملة من المزايا تتمثل بتوفير الوقت والجهد مع انخفاض تكاليف الخدمة المصرفية مقارنة بأعمال الصيرفة التقليدية.

٣. من شروط نجاح تطبيق الصيرفة الالكترونية توفر البنية التحتية التقنية المتمثلة بتوافر الحاسبات الشخصية والانترنيت وشبكات الاتصال ...الخ، فضلاً عن وجود كوادر بشرية كفؤة، وتواجد بيئة تشريعية وقانونية تحمي جميع المتعاملين في ظل الصيرفة الالكترونية.

٤. هناك فجوة تقنية في بعض الدول العربية ودول العالم الاخرى والسبب في ذلك يعود الى صغر حجم المصارف العربية والافتقار الى عنصر الامن والسلامة على الانترنيت فضلاً عن تأخر نشاطات البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات.

التوصيات:

على ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن صياغة التوصيات الآتية:

١. دراسة احتياجات ومتطلبات العملاء الحالية والمستقبلية فيما يخص الخدمات الالكترونية عن طريق دراسات تقوم بها المصارف التجارية بصورة دورية ومن قبل كوادر مؤهلة ومدربة لهذا الغرض.

٢. القيام بحملات للترويج على البطاقات الالكترونية كبطاقة الصراف الآلي وبطاقات السحب والدفع....وغيرها من البطاقات، ويتم ذلك من خلال اضفاء حوافز لهذه البطاقات كإعفاء حاملها من عمولة اصدار البطاقة لسنة واحدة.

٣. ايلاء اهتمام خاص لمراكز البحث والتطوير العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وذلك بدعمها مادياً ومعنوياً وتأمين بيئة تمكينية سليمة للبحث والتطوير متمثلة بدعم الباحثين

وتشـجيعهم على نشـر ابحاثهم في الدوريات المتخصصة، وحماية حقوقهم عن طريق تسهيل انتسابهم الى منظمات براءات الاختراع الدولية.

قائمة المصادر:

الكتب:

١. د. أكـرم حداد، د. مشـهور مذلـول، النقـود والمصارف(مدخل تحليلي ونظـري)، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٠.

٢. د. ناظم محمد نوري الشمري، د. عبد الفتاح زهير العبد اللات، الصيرفة الالكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع)، ط١، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٨.

٣. د.وسـيم محمد الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الالكترونية، ط١، دار المسـيرة للنشـر، عمان،٢٠١٢.

الدوريات:

١. د. أديب قاسـم شـندي، الصيرفة الالكترونية أنماطها وخيارات القبـول والرفض، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد٢٧، ٢٠١١.

٢. بشرى محمد سامي، امكانية تبني وتطبيق مفهوم المصارف الالكترونية (دراسة استطلاعية لعينـة من المصارف التجارية في مدينة دهوك)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد الاول، ٢٠١٠.

٣. جو سـروغ، العمـل الالكتروني فـي المصارف بيـن الضروريات والمحاذيـر، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٣٨، المجلد٢٠، بيروت، ٢٠٠٠.

٤. د. حسـين كيطان الخفاجي، رنا خضير، نظم الدفع في التجارة الالكترونية وملائمتها للعراق وفقاً لبناه التحتية، كلية الرافدين الجامعة، الاصدار ٢٨، ٢٠١١.

٥. رشـدي عبـد اللطيف الوادي، اهمية ومزايا المصـارف الالكترونية في قطاع غزة ومعوقات انتشارها، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد ١٦، العدد الثاني، ٢٠٠٨.

٦. د. سـتار جابر خلاوي، مخاطر الصيرفة الالكترونية وعمليات غسـيل الاموال، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، الاصدار ١١، ٢٠١٣.

٧. د. صبـاح مجيد النجار، حسـين لازم الزيدي، تكييف البيئـة المصرفية العراقية وآلية التحول نحو الصيرفة الالكترونية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد ٢، الاصدار ٥، ٢٠٠٧.

٨. د. فلاح حسن ثويني، وحيدة جبر خلف، الصيرفة الالكترونية (المبررات والمخاطر ومتطلبات النجاح، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٥٤، ٢٠٠٥.

٩. محمد تركي عبد العباس، دور الانترنيت في تدعيم الصيرفة الالكترونية مدخل تحليلي لاستخدام الانترنيت في الخدمة المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العدد ٢، الاصدار ١٤، ٢٠٠٩.

١٠. د. محمد عبد الوهاب، تطور الخدمة المصرفية وقدرتها على مواجهة نقود القرن ٢١، مجلة الرشيد المصرفي، مصرف الرشيد، العدد ٣، ٢٠٠١.

١١. د. محمد مايح شبيب هدهود، القطاع المالي والمصرفي بين اشكاليات الواقع وآفاق الاصلاح ، دراسة في اقطار عربية مختارة»، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٠، المجلد ٢، ٢٠٠٨.

١٢. د. مداح عرايبي الحاج، بارك نعيمة، اهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في الوطن العربي ـــ الراقع والآفاق ـــ ، الملتقى العلمي الدولي الرابع بعنوان عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر (عرض تجارب دولية)، ٢٠١١.

١٣. نادية سامي خضر، تضييق الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية في مجال الصيرفة الالكترونية، دراسة نظرية تحليلية، مجلة تنمية الرافدين، الاصدار ٨٧، المجلد ٢٩، ٢٠٠٧.

١٤. نبيل ذنون جاسم، مثال مرهون مبارك، معيقات تطبيق الصيرفة الالكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد٢٥، ٢٠١٠.

١٥. د. نصر حمود مزنان فهد، امكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، العدد ٤، ٢٠١١.

١٦. نضال صاحب خزعل، اثر المخاطر التشغيلية في الصيرفة الالكترونية في ضوء مبادئ بازل(II) دراسة تطبيقية في بعض المصارف العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد ٢٠، ٢٠١٢.

١٧. هيثم حسن مصطفى، مستوى جاهزية المنظمات المالية لمدى تبني فكرة البنوك الالكترونية دراسة لآراء عينة من القيادات في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار العراقي ومصرف الرشيد فرع الزهور في محافظة نينوى، مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، المجلد ٨، الاصدار ٢٩، ٢٠١٢.

١٨. اول١٠٠ مصرف عربي: الموجودات الى ٢,٩ دولار وبنسبة ٨٨٪ من مجمل موجودات القطاع المصرفي العربي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٠١٧،٤٣٤.

١٩. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي.

٢٠. الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تقرير الملامح الاقليمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، (٢٠٠٣ـــ ٢٠١٥)، ٢٠١٦.

٢١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السـنوي، ٢٠١٤.

المصادر الاجنبية:

GeogiaGiordani, Essays on the Econometric Analysis of Electronic. 1 :Banking in Greece,2012

www.eprins.port.ac.uk/8499/pdf

Consumers and mobile financial services 2015, Board of Governors of .2 .the federal Reserve system, Washington,2015

www.federalreserve.gov/publications/default.htm

Christoslav E. Anguelov& other, U.S. consumers and Electronic Banking .3 Christoslav E. Anguelov & .ت1995- 2003, Federal Reserve Bulletin, 2004 :other, U.S. consumers and Electronic Banking 1995JJal ?ece,2012

Mahdi Salehi, E- Banking in Emerging Economy Empirical Evidence of .4 .Iran, International Journal of Economics and finance, vol.2, no.1, Iran, 2010

الانترنيت:

www.arablaw.org/download/E _ Banking.doc

1. www.halsaeed.com/2014
2. www.iasj.net/iasj
3. www.albankadawli.org/data/reports.aspx
4. www.internetworldstats.com/stats4.htm#europe
5. www.Internetworldstats.com/stats.htm
6. www.cyberlegislation.escwa.org.lb/sites/default/files/download/dir-5-cybercrimes.pdf
7. www.databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx

تقييم الدور التنموي
للبنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٦

(باستعمال تحليل مربع كالدور)

أ.د. وفـــاء جعفر أميـــــن*

م.د. أحمد عبد الزهرة حمدان*

المستخلص:

في العقود القليلة الماضية بدأت البنوك المركزية في البلدان النامية والناشئة بالتركيز على تعزيز التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي ، بمعنى النظر الى ما هو أبعد من السياسات الاقتصادية الكلية التي تبحث عن الاستقرار ، وتشمل السياسات التنموية للبنك المركزي صياغة سياسات موجهة نحو تنمية القطاع المالي ، وتعزيز الشمول المالي ، والعمل على موائمة النظام المالي مع التنمية المستدامة .

ويمثل هذا تحولاً من التقليدية التي سيطرت على البنوك المركزية منذ الثمانينيات والتي تم الترويج لها في البلدان النامية من قبل المؤسسات الدولية مثل صندوق النقدي الدولي وغيرها ، إن المنهج التقليدي للسياسات البنك المركزي تنص على أن البنوك المركزية تركز في المقام الأول على استقرار الأسعار ، لكن الأزمات المالية العالمية قوضت هذا النهج وأصبح من الضروري أن تتحمل البنوك المركزية مسؤولية الحفاظ على الاستقرار المالي والتركيز على توجيه النشاط الائتماني ليصب في النهاية على تعزيز التنمية الاقتصادية . وعليه سيتناول البحث طرح المفاهيم النظرية المتعلقة بالدور التنموي، وأخذ عينات لتجارب بنوك مركزية دولية، وصولاً لتقييم الدور التنموي للبنك المركزي العراقي.

الكلمات الرئيسية: السياسة النقدية ، الدور التنموي للبنك المركزي ، مربع نيكولاس كالدور السحري.

---

* كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

المقدمة

تعد البنوك المركزية مؤسسات ذات نفع عام بمعنى أنها لا تسعى لتحقيق الربح وإنما تهدف لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة ، لذلك من المهم أن يتم تحسين وتقوية الدور التنموي للبنك المركزي بمعنى عدم الاكتفاء بالسعي لتحقيق الاستقرار السعري واستهداف معدلات تضخم مقبولة ، وتجاوز هذه الوظائف التقليدية وصولاً لاعتماد أدوات وسياسات تعزز وتحقق التنمية في الاقتصاد ، وسيتم دراسة وتقييم الدور التنموي للبنك المركزي العراقي لمعرفة هل استطاع الانتقال من التقليدية في الوظائف الى الأبعد من التقليدية من اجل تعزيز دوره في ترجمة الأهداف التنموية ذات التوجهات المعززة لمسار التنمية في العراق ، والتساؤل هل استطاع البنك المركزي العراقي ان يترجم هذه الوظيفة ويجسدها اصطفافاً مع باقي البنوك المركزية الناجحة بهذا الدور لدعم المسار التنموي في العراق، لذلك هذا البحث هو لتشخيص مدى نجاح البنك المركزي للوصول إلى ما هو أبعد من الأدوار التقليدية باتجاه دور تنموي متميز .

أهمية البحث

تتمحور أهمية البحث في خروج البنك المركزي العراقي من حلقة تقليدية الوظائف ليدخل في فضاء الوظائف غير التقليدية ذات الطابع التنموي تماشياً مع ضرورات المرحلة ذات متطلبات التغيير والإصلاح.

مشكلة البحث

هناك جدل بين الكثير من المختصين والخبراء الاقتصاديين حول وظائفه البنك المركزي وهل تعزيز التنمية الاقتصادية من ضمن واجباته وأهدافه ، وفي العراق لا يختلف الحال حول هذا الجدل، وخصوصاً بعد نجاح البنك المركزي في تحقيق معدلات تضخم منخفضة .

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها (أن البنك المركزي العراقي يمتلك الإمكانية لتعزيز التنمية الاقتصادية في العراق) .

هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الجوانب الآتية :

- تأشير الإطار النظري للدور التنموي للبنوك المركزية
- التعريف بتجارب دول نجحت بنوكها المركزية في تعزيز التنمية الاقتصادية
- تشخيص مربع كالدور للاقتصاد العراقي
- من النقطة الثالثة يتم تشخيص دور السياسة النقدية في حال مربع كالدور

منهجية البحث

اعتمد البحث على منهجين في سبيل الوصول الى النتائج ، المنهج الأول هو المنهج الاستقرائي متمثل بالانتقال من الخاص الى العام معتمداً على دراسة تجارب بنوك مركزية دولية ناجحة ، والمنهج ألاستنتاجي الذي يعتمد على الانتقال من العام الى الخاص متمثل بجانبين الطرح النظري بالانتقال من النظرية الى التطبيق وجانب آخر متمثل بتوصيف مربع كالدور للاقتصاد العراقي باستخدام البرامج الإحصائية .

الحدود الزمانية والمكانية

تمثل **الحدود المكانية** / العراق دراسة دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التنمية

أما **الحدود الزمانية** / تمثلت بدراسة المدة بعد عام ٢٠٠٣ وصولاً لعام ٢٠١٦ .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث لتحقيق هدف البحث ، تناول البحث الأول الإطار النظري للدور التنموي للسياسة النقدية ، بينما ذهب المبحث الثاني لدراسة تجارب ناجحة لبنوك مركزية دولية هي البنك المركزي الهندي والصيني وأخيراً تناول البحث الأخير تقييم الدور التنموي للبنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦ ، وصولاً للاستنتاجات و وضع المقترحات .

المبحث الأول السياسة النقدية والتنمية في النظرية والتأريخ

تحليل نظري في أدوار السياسة النقدية

مفهوم السياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبيا، ظهر في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز بين الحين والآخر إبّان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي. كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظّرين الاقتصاديين، وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي. وقد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة، وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراستها من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.[١]

للسياسة النقدية مفهومين ضيق وواسع ، فالسياسة النقدية بالمعنى الضيق تشير إلى كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كهدف النمو والاستخدام الكامل [٢]، وبالمفهوم الكينزي تعني السياسة النقدية مراقبة التغيرات في عرض النقود التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال الأثر على سعر الفائدة في السوق النقدي، أما السياسة النقدية

بمعناها الواسع فتشير إلى جميع الوسائل التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بهدف التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان .[٣]

المراحل الرئيسة للتطور الفكري للسياسة النقدية

تعد السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية، فهي أحد العناصر الأساسية المكونة لها إذ لها تأثير على تغيير حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي. ولقد اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطوره المختلفة حيث نجد أن السياسة النقدية مرت بأربعة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، فالمرحلة الاولى وهذه المرحلة تمثل الأفكار الكلاسيكية نجدها ما قبل كينز خلال القرن التاسع عشر والتي تنظر إلى النقود كعنصر محايد، وبالتالي لا تؤثر على حركة النشاط الاقتصادي، وإذا زادت كمية النقود المتداولة مع ثبات الإنتاج (لافتراضهم ان الاقتصاد يعمل في ظل التشغيل الكامل) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[٤]. ثم جاءت المرحلة الثانية بظهور الفكر الكينزي إثر أزمة ١٩٢٩ ومع ظهور الأفكار الكينزية بدأ الاهتمام يزداد بالسياسة المالية ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية من خلال التمويل بعجز الموازنة والسبب عجز السياسة النقدية على التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال تغيير معدلات سعر الفائدة وخصوصاً عندما يرزح الاقتصاد في حالة الكساد ويكون في فخ السيولة وهو ما حدث في أزمة ١٩٢٩وفي المرحلة الثالثة خلال مطلع الخمسينيات (١٩٥١) أخذت السياسة النقدية مكانها في الطليعة بين السياسات الاقتصادية الكلية على يد (ميلتون فريدمان) الاقتصادي الأمريكي زعيم المدرسة النقدية الحديثة والذي أعاد صياغة بعض الافتراضات الكلاسيكية مبيناً الخلل بالاعتماد على السياسة المالية من قبل الكينزيين والضغوط التضخمية المتولدة .[٥]، والذي كان سبباً في تعميق الخلاف بين أنصار السياسة النقدية وأنصار السياسة المالية،هذا الخلاف أدى إلى ظهور مذهب ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي (والتر هيللر) الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة، بل طالب بضرورة عمل توطين كل من أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية معاً حتى يتسنى التأثير على النشاط الاقتصادي .إلا أن سياسات التثبيت الهيكلي تجعل من السياسة النقدية أكثر إيقاعا في خدمة السياسات التي يضمها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي وخاصة تلك السياسات الهادفة إلى علاج التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي [٦] .

تطور قنوات السياسة النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي

تعمل السياسة النقدية على التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال قنوات محددة ينطلق منها الأثر وبآلية انتقال الى القطاع الحقيقي أو النشاط الاقتصادي ، وقدمت النماذج الاقتصادية التقليدية التفسير حول كيفية تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد الحقيقي من خلال جانب الطلب الكلي عن طريق سعر الفائدة باعتباره ابرز قناة لانتقال آثار السياسة النقدية channelinterest rate؛ فالزيادة في معدل سعر الفائدة يؤدي لارتفاع كلفة رأس المال والذي يؤدي بدوره الى انخفاض في عناصر الطلب الكلي الحساسة لسعر الفائدة ، إن الزيادة في سعر الفائدة قصير الأجل يخفض أسعار الأصول والتي بدورها

ستؤدي الى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي من خلال ما يسمى أثر الثروة ، والإنفاق الاستثماري من خلال أثر قناة توبنTobin's canal .

وتعد قناة الائتمان credit channel هي الأخرى من القنوات المهمة للسياسة النقدية وخصوصاً في مجال السياسة النقدية التشددية والتي تعمل على تخفيض النشاط الاقتصادي ، فأن التأثيرات الانكماشية للسياسة النقدية ممكن أن تنتقل الى مدى اكبر عن طريق تخفيض الإقراض المصرفي ، وقناة سعر الصرفexchange rate channel أيضا هي قناة في غاية الأهمية للسياسة النقدية خصوصاً في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة ، فالسياسة النقدية الانكماشية تؤدي الى تقدير سعر الصرف الاسمي بأكثر من قيمته مع افتراض جمود الأسعار الاسمية في الأجل القصير مما يجعلها ثابتة ، فهذا التقدير المرتفع لسعر الصرف الحقيقي سيؤدي بدوره الى ضغط الصادرات الصافية للبلد .

من جانب آخر بعض الباحثين يرون أهمية جانب العرض في انتقال تأثير السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي أو كما يسموه تأثيرات جانب الكلفة للسياسة النقدية (مثل Bernanke and Blinder) ، فزيادة معدل سعر الفائدة يؤثر على الناتج من خلال زيادة تكلفة الإنتاج من خلال عمل قناة رأس المال capital channel ، والتي تؤدي إلى تحفيز لتأثيرات الطلب نتيجة لارتفاع الأسعار .[٧]

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى انه من خلال ما ذكر أعلاه اختلفت ادوار السياسة النقدية لصانع القرار حسب التطور النظري الذي تمت الإشارة له ، والبحث يتفق على ان السياسة النقدية لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية على حد سواء إذ كان ينظر للسياسة النقدية بأن دورها يتلخص فقط في التأثير على المستوى العام للأسعار (الكلاسيك) أو لها دور في التأثير في متغيرات اقتصادية كلية (المدارس اللاحقة كلها والتي قد تختلف في آلية انتقال تأثير السياسة النقدية) ، فالحفاظ على معدلات مستقرة لمستوى الأسعار يساعد على اتجاهات تفاؤلية في الاقتصاد وثقة كبيرة بالنظام المالي والنقدي وبالنتيجة ارتفاع الاستثمارات ودفع عجلة التنمية في الأجل الطويل ، أو ننظر لها بأن لها تأثير مباشر على قرارات الاستثمار وقطاع الأعمال عن طريق سعر الفائدة وسعر الصرف والأدوات الأخرى وهي أيضا تدفع بالعجلة التنموية بشكل مباشر اذن الدور التنموي موجود بشكل مباشر وغير مباشر يحتاج فقط لاتخاذ القرار المناسب من قبل السلطات النقدية وسيتم استعراض الجانب التنموي للسياسة النقدية في فقرات البحث القادمة .

الدور التنموي للبنك المركزي مع التركيز على الأدوات الفاعلة لتعظيم هذا الدور

يبرز دور البنك المركزي في عملية التنمية من خلال تمويله المباشر وغير المباشر لعملية التنمية، ومن خلال عمله على إقامة الهيكل المالي الأساسي للعملية التنموية، وقد اقتصر الحديث في أغلبية الدراسات عن دوره في رسم السياسة النقدية والرقابة المصرفية والإصدار النقدي، رغم أن دوره في تطوير النظام المالي سبق دوره في الرقابة . ومن هذا المنطلق ينبغي أن يكون الهدف الرئيس للبنك المركزي في الاقتصاد النامي، هو أخذ المبادرة في إقامة هيكل مالي سليم (مؤسسات مالية ، أوراق مالية...إلخ) يتمثل في إقامة سوق نقدية وسوق رأس المال تفي بمتطلبات التنمية المحلية وإشراف رقابي فعال على النظام المصرفي .

مربع كالدور السحري

تسعى السياسة النقدية إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى الى تحقيقها السياسة الاقتصادية العامة، وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن يتأتّى إلا من خلال المرور بأهداف وسيطة تعد حلقة الوصل لتحقيق الأهداف النهائية، التي قد تختلف من دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات. وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم المعروض النقدي) ومعدلات الفائدة، بهدف التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام. وتسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي ، فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (محاربة التضخم)، تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل (محاربة البطالة) وتحقيق النمو الاقتصادي ، أما الشطر الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري، المالي والرأسمالي ، هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي شخصها الاقتصادي الانجليزي (نيكولا كالدور) شكل(١) [٨].

شكل (١)

أهداف المربع السحري للاقتصادي نيكولا كالدور N. Kaldor

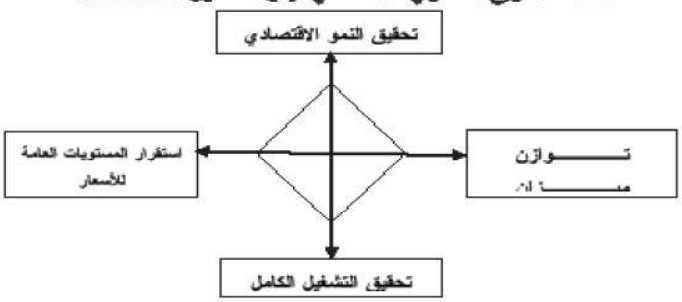

لكن أين تقع التنمية الاقتصادية من هذا المربع السحري؟ يتفق البحث بأن التنمية الاقتصادية تتحقق من خلال تحقيق هذه الأهداف على الأمد الطويل أي المحافظة على تحقيقها فماذا تعني التنمية الاقتصادية غير الحفاظ على التوازن الاقتصادي والحفاظ على مستوى ايجابي وحقيقي لدخل الفرد (الوجه الآخر لمحاربة التضخم) ، وتقليل البطالة وتخفيض معدلات الفقر قدر الإمكان (الوجه الأخر لمحاربة البطالة) ، وتحقيق زيادات مستمرة في معدل نمو الناتج على الأمد الطويل (الوجه الآخر للنمو الاقتصادي) .

ومن مربع كالدور السحري والأهداف المذكورة آنفاً قد يكون هناك عدة تناقضات ومن أهمها جدلية الأولوية في محاربة التضخم ، يمكن القول أن استقرار مستوى الأسعار كهدف للسياسة النقدية هو

مرغوب لأنه يمثل انعكاس للمتغيرات الاسمية لتحويلها إلى متغيرات حقيقية أي أن استقرار المستوى العام للأسعار سيحسن المتغيرات الحقيقية التي تمثل الوجه الحقيقي للاقتصاد ، لكن التساؤل الذي يُطرح هنا هل ان استقرار الأسعار هو شرط لا غنى عنه لتحقيق هدف النمو الاقتصادي؟ الجواب كلا هو عامل ليس ضروري ونستند بهذا الجواب على دراسة (Alesina& Summers, 1993)[٩] التي لم تجد دليل قوي على وجود ترابط بين استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي أو الاستخدام العالي ولكن هذا لا يعني أن استقرار الأسعار هو غير ذي جدوى ؛ بدلاً من ذلك يمكن القول انه شرط ضروري ولكن ليس كافياً لوحده.

إن وظائف التنمية الاقتصادية التي تقع خارج القطاع المالي التي يقوم بها البنك المركزي هي توصف بأنه أنشطة شبه مالية ليس لها ارتباط مباشر بهدف البنك المركزي الأساسي المتمثل باستقرار الأسعار على الرغم من أن الأدوات المستخدمة هي أدوات الصيرفة المركزية (على سبيل المثال توسيع ائتمان البنك المركزي) ، والتي تتضمن دعم الإقراض ، وعمليات الخصم التفضيلية والتباين في الائتمان المستهدف وسقوفه بين القطاعات ، وضمانات القروض وتمديد قروض الرهن العقاري وعمليات إنقاذ لبعض المؤسسات المهددة بالإفلاس كلها نشاطات لا حاجة لها لاستقرار النظام ، وكذلك المساهمة في العمليات التجارية العامة والخاصة ليس لها علاقة بهدف البنك المركزي ، وهذه جميعها يفضل تحقيقها بواسطة الأدوات المالية كالضرائب والتحويلات والإعانات .[١٠] ومن المهم التنويه بأنه بعد الحرب العالمية الثانية شهدت الصيرفة المركزية تحولات جوهرية في البلدان النامية كامتداد للتحولات التي حدثت في البلدان المتقدمة ولكن في البلدان النامية كان التأكيد أكثر على مسألة التنمية الاقتصادية ، فقد كان خلال العقد الماضي انتشار وتطوير لكل ما يخص الصيرفة المركزية والذي ترافق مع الاعتماد على السياسة النقدية كأداة للسيطرة الاقتصادية ، وهذا التطور ترافق مع رغبة الحكومات على اعتماد سياسة نقدية تهدف الى تعزيز التنمية الاقتصادية بشكل أسرع ، فمنذ عام ١٩٦٠ اعتمدت البنوك المركزية في البلدان النامية مجموعة متنوعة من الأساليب من اجل تعزيز التنمية الاقتصادية مثل توفير رأس المال اللازم لتأسيس مؤسسات التنمية ومصارف التنمية الصناعية والزراعية ،منح تسهيلات وقروض لمصارف التنمية وشراء الأوراق المالية الخاصة بهم ، وأيضا شراء جزء من أسهم هذه المصارف ، استخدام معدلات خصم تفضيلية من اجل منح الائتمان لمشاريع التنمية[١١]، بينما البنوك المركزية في البلدان المتقدمة كانت تركز على هدف واحد وهو محاربة التضخم أي تتبع منهج الهدف الواحد ولكن وفي ضوء الأزمات التي ضربت العديد من الاقتصاديات بدأت بعض التوجهات نحو الاهتمام باهتمامات اوسع من الهدف الواحد وهو التضخم ونفس الحال هو موجود في البلدان النامية وهو ما استشفه Chatani &Oluwaseun من دراستهم التي وجدوا فيها ان تصريحات ٤٠ بنك مركزي من أصل ٥١ في البلدان النامية تتضمن النمو الاقتصادي كهدف للسياسة النقدية ، ومن تلك الـ ٤٠ بنك مركزي هناك ١٨ منها تعتبر النمو الاقتصادي كهدف ثانوي يأتي بعد استقرار الأسعار وأما الـ ٢٢ بنك مركزي المتبقي كان النمو الاقتصادي يحتل مرتبة متساوية مع هدف استقرار الأسعار أو حتى قد يكون في بعضها يأتي كأولوية متقدماً حتى على استقرار الأسعار .[١٢]

الوظائف التقليدية والوظائف التشجيعية للبنوك المركزية

إن البنوك المركزية تؤدي وظائف عديدة في سبيل المصلحة الاقتصادية الوطنية منها:

١. تنظيم وإدارة العملة الوطنية .

٢. تأدية خدمات مصرفية و وكالةً عن الدولة.

٣. الاحتفاظ بودائع نقدية للمصارف التجارية.

٤. مسك وإدارة الاحتياطيات الأجنبية للبلد

٥. منح تسهيلات للمصارف التجارية والمؤسسات المالية أي القيام بوظيفة الملجأ الاخير للإقراض .

٦. تسوية أرصدة المقاصة بين البنوك .

٧. الرقابة على الائتمان .

٨. أعلاه هي الوظائف التقليدية التي من الممكن ان تشترك بها كل البنوك المركزية وهي مشتقة من حيث أن البنك المركزي يمثل قمة الهيكل النقدي والمصرفي للبلد ، وقد وصف Basu هذه الوظائف بأنها تنظيمية Regulatory وأشار بأن هذا الدور التنظيمي للبنوك المركزية قد أصبح تقليدياً Traditional وان الظروف تغيرت خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية والتي استوجبت مهمات جديدة للبنوك المركزية وصفها بأنها تعزيزية أو مشجعة Promotional تهدف الى دعم عملية التنمية الاقتصادية ، بما في ذلك تطوير الأسواق النقدية والمالية وإقامة مؤسسات تمويل تنموية فيه .[١٣]

وينبغي التمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية ؛ ففي الدول المتقدمة نجد البنوك المركزية تمارس مدى واسع من الوظائف المصرفية والتنظيمية والرقابية فلها مسؤوليات عامة وجوهرية ومنظومة واسعة من القوى التنفيذية والسبب أن هذه الدول تتمتع بأقتصادات متكاملة وأنظمة مالية ناضجة ، كثافة سكانية متعلمة منظمة ومدربة ، أما في الدول النامية فأن الحال معكوس فهي تكون محكومة بمدى ضيق من الصادرات مقترنة بتشكيلة ضخمة من الاستيرادات يوضحها الميل المرتفع للاستهلاك والكثافة السكانية التي تفتقد الى التنظيم والتعليم والتدريب العالي إضافة إلى تخلف الهياكل المالية والتنظيمية لهذه البلدان .[١٤]

ورغم هذا هناك عدد لا بأس به من البنوك المركزية في العالم النامي تتبنى أهداف تنموية (أهداف تشجيعية ومعززة للتنمية الاقتصادية) بشكل مرّكز وتعمل على تطوير مجموعة واسعة من الأدوات لتحقيق هذه الأهداف ، مثل البنك المركزي البنغلادشي والأرجنتيني وغيرها (سيتم توضيح بعض التجارب الناجحة للبنوك المركزية لاحقاً) .

وفي سـبيل تحقيق التنمية الاقتصادية وإعطاء المسـاحة الكافية للوظائف التشـجيعية لتأخذ دورها على السياسـة النقدية ولكي تستجيب لأهداف التنمية الاقتصادية واتجاهاتها عليها أن تسعى لاستهداف متغيرين هما:

١ـ الادخار ٢ـ الاستثمار

وهذا الاستهداف يسعى إلى تحقيق الآتي:

- رفع نسبة المدخرات الوطنية من الدخل القومي
- زيـادة حجـم المدخرات الوطنيـة في الاقتصاد من خـلال تجميع الادخار مـن كافة مصادره القطاعية .
- رفع نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي GDP
- تخصيص الاستثمار نحو المجالات الإنتاجية وخاصة نحو القطاعات المعززة للنمو والمستجيبة لمبدأ العدالة الاجتماعية .

ومن هنا سيكون هناك هدف أكثر وضوحاً للسياسة النقدية وهو تسهيل تدفق الأموال من المدخرين الى المسـتثمرين وعادة قطاع الأفراد والعائلات هـو القطاع المدخر ذو الفائض بينما الحكومة وقطاع المشاريع الإنتاجية هو عادة القطاع المستثمر ذو العجز المالي .[١٥]ان التأكيد على العلاقة بين عمليتي الاسـتثمار والادخار يتطلب وجود مؤسسـات مالية تعمل على تيسـير تدفق الموارد المالية بين طرفي السوق ، المدخرين والمستثمرين و وضع أية عائق في هذا السبيل ستكون لها آثاراً ضارة على مستوى الدخل وعلى النمو الاقتصادي المنشود .

إن خلق مثل هذه المؤسسـات الوسيطة سـيعمل على تعبئة الادخارات وحث الاستثمارات وإعادة توجيههـا معـاً نحو أكثر القطاعات إنتاجية من وجهة نظر التنميـة الاقتصادية . كما يصبح من أهدافها المهمـة أيضـا تنمية الادخارات والاسـتثمارات مما يخلق دافعـاً للنمو ، إذاً من المهـم أن يعمل البنك المركزي باعتباره أعلى سـلطة نقدية في أي بلد مهما كان نظامه الاقتصادي على تطوير المؤسسـات المالية الوسـيطة التي لها دور مهم في حفز التنمية الاقتصادية وخصوصاً أنها سـتكون تحت الإشراف المباشر للبنك المركزي .

وجدير بالذكر أن بإمكان البنك المركزي الاضطلاع بدوره التنموي ليس بشكل مباشر وإنما من خلال مهمتـه الرقابيـة (الوظيفـة الرقابية) على المصـارف التجارية وما لهذا النوع من المؤسسـات المالية المصرفية من دور كبير في حفز النشـاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو الاقتصادي الذي باسـتمراريته على الأمد الطويل يسـهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذاً المصارف تسـهم بشـكل كبير ومؤثر في الاقتصاد القومي فهي تعد المؤسسـات المالية التي تقوم بدور كبير في توفير السـيولة النقدية اللازمة لتمويل المشـاريع الاستثمارية وتحتل المؤسسـات المصرفية مكانة كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة

فهي أحد المؤسسات المؤثرة بشكل مباشر في السياسة المالية والنقدية لأي بلد من خلال المعاملات المالية والنقدية وبالذات في مجال الائتمان الداخلي والخارجي . وكذلك تقوم بدور الوساطة بين المقرضين والمستثمرين فهي بذلك تقوم باقتراض الأموال من المقرضين كحسابات جارية وودائع مقابل فائدة وإعطاؤها للمستثمرين أما بشكل قروض أو من خلال المشاركة في رؤوس أموال المشاريع الاستثمارية[١٦]، بمعنى آخر إن القيام بوظيفة الرقابة من قبل البنك المركزي بما يتلائم مع ضمان العمل المصرفي السليم الذي يجنب النظام المالي أي ذعر أو أزمات وبالمحصلة النهائية يكون دور الجهاز المصرفي ايجابي ومحفز لتحقيق التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني البنوك المركزية .... اتجاهات عالمية تنموية ناجحة.

على الرغم من تمسك معظم البنوك المركزية بأداء وظائفها التقليدية من اجل ضمان استدامة الاستقرار لاقتصادياتها إلا أن العالم شهد بنوكاً مركزية جمعت بين دورين أو وظيفتين هما التقليدية والتنموية وسجل نشاطها المالي والنقدي والتنموي نجاحاً متميزاً في الوصول إلى الأهداف المخططة لها والسجل التاريخي يؤشر لنا قصص ناجحة ، في هذا المبحث سيتم استعراض بعض هذه التجارب .

البنك المركزي الهندي Reserve Bank of India[١٧]

يعد البنك المركزي الهندي Reserve Bank of India احد اهم البنوك المركزية في البلدان النامية سعياً لتحقيق التنمية الاقتصادية منذ أواسط القرن المنصرم ونبدأ بكلمات المحافظ السابق للبنك الاحتياطي الهندي P.C. Bhattacharyya للمدة (١٩٦٢-١٩٦٧) يصف فيها دور الصيرفة المركزية في عقد الستينيات : " لقد خططت الهند بعناية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وعندما نتكلم عن دور البنك المركزي في تحقيق هذه التنمية تجدر الإشارة الى أهدافه والتي تمثل المحافظة على استقرار الأسعار وسعر الصرف كأهداف تقليدية وبالرغم من هذا فهو يعتبر وسيلة لتحقيق التقدم الاقتصادي وليس غاية في حد ذاته ، وهذا يستلزم وجود الرغبة لاستخدام هذا الهدف لتعزيز النمو الاقتصادي ، وهذا يعني أن لا تؤدي محاربة التضخم الى عدم كفاية الكتلة النقدية لمتطلبات النمو أي يجب أن يكون البلد على درجة مناسبة من التوسع النقدي لتلبية متطلبات تنامي الاقتصاد ، أي إقرار هدف البنوك المركزي في البلدان النامية يجب ان يتضمن تبني سياسات ملائمة تقوم على أساس التوازن بين تحقيق التوسع النقدي اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية وبين استقرار الأسعار وسعر الصرف ، وبالإضافة للذي سبق ذكره فان البنوك المركزية في البلدان النامية يجب ان تضع سياستها من أجل تحقيق اقصى ما يمكن من تعبئة الموارد فضلاً على تشجيع الاستثمار الأكثر كفاءة وهي ذاتها أغراض التنمية " .

من خطبة رئيس البنك الاحتياطي الهندي نستشف بأن البيان أعلاه يتناقض بشكل كبير مع الفكر النيوليبرالي للصيرفة المركزية الذي يؤكد على استهداف التضخم ولكنه لا يختلف كثيراً عن الممارسات التي اتبعتها البنوك المركزية في كل من بلجيكا ، فرنسا ، ايطاليا واليابان في فترة بعد الحرب .

وفيما يخص الظروف التي رافقت الهند خصوصاً بعد نيلها الاستقلال فقد واجهت فجوات خطيرة

في الهياكل المؤسسية لتعبئة الادخارات والاستثمارات ، وامتاز النظام المصرفي بوجود معظمه في المناطق الحضرية ويدار بشكل يستهدف النشاط المصرفي قصير الأجل أي توفير مصدر تمويل قصير الأجل فقط ، وسوق الأسهم هو الآخر يمتاز بعدم الاتساع ومحدودية موارده وعدم وجود شركات جديدة ، ونتيجة منطقية للأوضاع المذكورة وجه البنك الاحتياطي الهندي اهتمامه منذ البداية لتطوير أنواع من التسهيلات المؤسسية الجديدة لمعالجة الفجوات المشار إليها ، ومن هذه التسهيلات تأسيس المصارف الزراعية التعاونية ، المساعدة في زيادة أرصدة وتقديم المساعدة الفنية في المجال الصناعي ، وفي المجال ذاته ساعد البنك الاحتياطي الهندي في تأسيس مؤسسة التمويل الصناعي الهندية والتي تهدف الى توفير رؤوس الأموال طويلة الأجل التي يحتاجها القطاع الصناعي ، وكذلك ساهم البنك الاحتياطي في توفير استدامة وتنويع هيكل مصادر رؤوس الأموال من المؤسسات المالية الدولية والتي يفترض أنها تدعم الاحتياجات المالية لقطاع الصناعات الصغيرة.

وفي عام ١٩٦٤ قام البنك الاحتياطي بتأسيس مصرف التنمية الصناعية الهندي كشركة مملوكة وتابعة له وكهيكل متكامل للتمويل الصناعي وكذلك توفير الموارد اللازمة لمشاريع التنمية الصناعية كبيرة الحجم ، كما عمل البنك الاحتياطي على تشجيع مصرف التنمية الصناعية على تعبئة الادخارات ووضع نظام إعانات وأسعار فائدة تفضيلية للصناعات المستهدفة التي تمتاز بأهمية حيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

ان المنهج المعتمد في الهند والذي وضحه Bhattacharyya في بيانه النقدي يوضح الدور التنموي وفي ذات الوقت أكد على أن البنك المركزي هو جزء من السياسة الاقتصادية العامة للبلد ، اي ان البنك المركزي ضمن فلسفة الهند لا يمكن أن يكون كيان مستقل عن الحكومة ، وهو تناقض اخر مع الفكر الليبرالي الجديد للصيرفة المركزية الذي يؤكد على ضرورة استقلالية البنوك المركزية .

ولتعظيم الدور التنموي أكدت استراتيجية البنك الاحتياطي الهندي على أدوات الرقابة النقدية المباشرة للسياسة النقدية والتي ممكن أن توفر الحماية لقطاعات مهمة من التشدد الائتماني (قلت توفير القروض أو الانكماش فيها) اي السماح بالتخصيص بشكل مباشر للائتمان الممنوح وهذه الأسلوب تم استخدامه من قبل البنوك المركزية في فرنسا واليابان بعد الحرب ، وكذلك كما في حالة البلدان الأوربية المذكورة بعد الحرب قام البنك الاحتياطي في الهند بتطوير مجموعة واسعة من الضوابط على رأس المال والصرف وكانت البداية من إحكام السيطرة على تحويلات الحساب الجاري ، ورغم الأدوات التنموية المتبعة ظل البنك الاحتياطي الهندي يؤكد على أهمية تحقيق هدف استقرار الأسعار وسعر الصرف ولكن كجزء من عملية تحقيق التنمية الاقتصادية .

ومنذ عام ١٩٧٠ ، اتبعت الهند عمليات التحرير المالي وكانت هناك العديد من الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي وتحرير أسعار الفائدة والرقابة على الصرف وغيرها من الإجراءات ورغم هذا ظلت عناصر النظام القديم قائمة تعمل على تخصيص الائتمانات ومنح السماحات والاجازات التأسيسية التي تدفع النمو الاقتصادي .

البنك المركـــزي الصيني[١٨]: امتاز البنـك المركزي في الصين حتى وقت قريـب بأنه جزء من منظومة تخطيط الدولة أي انه غير مسـتقل ويعمل ضمن الخطط التي توضع من قبل الحكومة ، وكان القطاع المصرفي متركز بشكل كبير ومملوك كلياً للدولة منذ قيام الثورة.

اتسـم الاقتصـاد الصيني بوضـع الضوابط والرقابة علـى رأس المال والتبـادل وكذلك ضوابط صارمة على أسعار الفائدة والأسواق المالية .

لكن منذ أواخر عقد السـبعينات من القرن الماضي شـهد النظام إصلاحـات بخطى ثابتة جنباً الى جنب مع الدور المتزايد للأسواق ، الاستثمار الخاص ، والاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الصيني .

وتجدر الإشـارة إلى انـه من عام ١٩٤٩ وحتى أواخر عقد السـبعينات كان بنك واحد يهيمن على فعاليات الاقتصاد الصيني هو بنك الشعب الصيني (PBOC)[١٩] الذي كانت مهمته المساعدة في تعبئة وتخصيـص الادخارت وفقـاً لخطة الدولة ، ولكن في أواخر عقد السـبعينيات بدأت الحكومة بإصلاح النظـام المصرفي ، وشـهدت بدايـة عقد الثمانينيات انفصال بنك الشـعب الصيني عـن وزارة المالية وانتهاء وضع الاحتكار الذي شـهدته المدة الماضية ، وشـهدت الفترة اللاحقة تأسـيس أربعة مصارف تجاريـة كلهـا مملوكة للدولة ، بالإضافة الى طبقة أخرى من المصارف الخاصة التي تم تأسيسـها من قبل مساهمون وهي تمتاز بصغر حجمها والتي أُسست كجزء من عملية الإصلاح الاقتصادي في عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات وفي مطلع عام ١٩٩٤ كانت هناك ثلاث مصارف رئيسة تنفذ سياسة الدولة وهي بنك الدولة للتنمية ، بنك الاسـتيراد والتصدير ، وبنك التنمية الزراعية ، هذه البنوك تقوم بنشاطها بالتنسيق مع الخطط الحكومية .

بالإضافـة الى هذه البنوك ، فإن الصين لديها سلسـلة من المصـارف التعاونية الحضرية والريفية وكذلـك سلسـلة من المؤسسـات المالية غيـر المصرفية التي مـن ضمنها وكالات التأميـن ، اتحادات الائتمـان واتحادات الادخار والإقراض ، ولكن يبقى وجـود المصارف الأجنبية والخاصة هي ضئيلة فـي لاقتصـاد الصيني ومن المتوقع ان يتغير الحال خصوصاً بعـد انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية .

إن أهـم ميـزات النظام المصرفي الصيني ارتباطه الوثيق مع المشـاريع او الشـركات المملوكة للدولـة state owned enterprises (SOEs) ، وأصبـح هـذا الآن يمثل مصـدر مهم من معوقات النظـام المصرفـي للعدد الكبير للقـروض المتعثرة الممنوحة لهذه المشـاريع SOEs ، لذلك ومن بين القضايا الرئيسة التي تواجه القطاع المالي هو إدارة هذه القروض المتعثرة وإصلاح الشركات المملوكة للدولة SOEs ، لذلك اخذ البنك المركزي على عاتقه إصلاح هذه الشركات والمشاريع المملوكة للدولة بحيث يكون لها دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية المرجوة .

إن البنك المركزي الصيني تم إنشاءه كامتداد لبنك الشعب الصيني في عام ١٩٨٣ ، وكانت مهمته الأساسـية تنفيذ الخطة الحكومية فقط ولم يكن له اي تأثير مسـتقل على مضمون الخطة ، أي أن البنك المركـزي هو داعم للخطة الشـاملة وتخصيـص الائتمان الذي صاحب نمو الاقتصـاد الصيني ما بعد الحرب في نقاط قوته وكذلك في نقاط ضعفه .

من الوظائف التي قام بها البنك في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن إطار الخطة الوطنية هي المحافظة على قيمة منخفضة لسعر الصرف والذي كان عنصراً حاسماً في استراتيجية التنمية الصينية بالإضافة الى العنصر الآخر وهو الرقابة على رأس المال والتبادل .

وحديثـاً أصبـح البنك المركزي الصيني يقلـل الرقابة وأصبح أكثر تحرراً فـي إدارة رأس المال والأسـواق المالية ، أي أن البنك بدأ يتبع الأدوار النموذجية في التأثير على الاقتصاد الكلي حاله كحال البنـوك المركزيـة الحديثـة ، وعلى الرغم من هذا فالبنك ظل يتبع الضوابـط الائتمانية على نحو كبير لإدارة السياسـة النقدية ولا زال يسـعى للحفاظ على عملته Renminbi مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية من اجل تشـجيع الصادرات ، ونتيجة لهذه السياسـة كان للبنك المركزي الصيني المسـاهمة التنموية الأكثر أهمية في العقود الأخيرة .

ومـن دراسـة العينتين وعدد من الحالات الدراسـية الأخرى يمكن تشـخيص عدد مـن المبادرات الجديدة التي تتبعها البنوك المركزية من اجل تحقيق أهدافها التنموية منها[٢٠].

١. الإقراض المتوسط والطويل الأجل للاستثمارات الإنتاجية

اعتمدت عدد من البنوك المركزية على تبني (**برنامج التمويل المنتج Productive Financing Programme**) والهدف من هذا البرنامج زيادة الاسـتثمار الذي يمتاز بكونه يسهم في زيادة الدخل القومـي ، ولتحقيـق هذا البرنامج تقوم البنوك المركزية بمنـح المصارف المحلية الائتمان لتمكينها من تقديم القروض الطويلة الأجل (لا تقل مدتها الزمنية عن سنتان ونصف) لتمويل الاستثمارات الإنتاجية علـى الأمد الطويل ، وكانت اغلـب تعليمات البنوك المركزية للمصارف المحلية هو تخصيص ائتمان لتمويل المشـاريع الاستثمارية والقروض الممنوحة تكون لمدة ٢٤ شهر أو أكثر وبمعدل فائدة ثابت لا يزيـد عن ١٥٪ سـنوياً ، وبعض التوجيهات ألزمـت المصارف المحلية أن تمنح ما لا يقل عن ٥٪ من ودائعها كائتمان الى الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم .

٢. توسيع التغطية الجغرافية للخدمات المصرفية

إن التوجـه الجديـد ضمن تحقيق الجانب التنموي لأهداف السياسـة النقدية هي قيام البنك المركزي بتسـهيل منح إجازات فتح فروع مصرفية جديدة لتشـجيع توسيع نطاق التسهيلات المصرفية وضمان وصولهـا الى المناطق المحرومة من وجود المؤسسـات المصرفية ، وهـذا يجب أن يخفض من حالة الإقصـاء المالي ويوفر قاعدة أكبر لمنح الائتمان وبالنتيجة ضمان وصول التسـهيلات لأبعد نقطة في البلد وضمان تحقيق الأهداف التنموية خصوصاً إذا كان الائتمان هو يستهدف نشاط معين مثل الزراعة والصناعة والمهن الأخرى والتي غالباً تكون بعيدة عن مراكز المدن .

المبحث الثالث

وظائف البنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ تقويم الدور والأثر.

سيتناول هذا المبحث بالدراسة والتحليل دور وأثر السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الاقتصادية العامة للبلد من خلال تحليل مربع كالدور السحري ، ومن خلال النقاط الآتية :

٣. السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

شهدت السياسة النقدية تغير جذري من كافة النواحي بعد عام ٢٠٠٣ وما يليه من تغيير في دستور الدولة الذي أكد على انتهاج اقتصاد السوق كفلسفة للسياسة الاقتصادية العامة للدولة والتي انعكس على إعادة صياغة قوانين عديدة من ضمنها قانون البنك المركزي المرقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) .

وتضمن القانون الجديد تحديد أهداف البنك وسياسته وواجباته ، إذ تنص الفقرة الثانية من القانون ان للبنك المركزي استقلالية كاملة فيما يتخذه من قرارات وإجراءات من دون اي ضغوط خارجية بما في ذلك الجهات الحكومية عدا ما جاء في قانون يقضي بذلك ، وهذه الاستقلالية أعطت للبنك المركزي العراقي إمكانية اختيار السياسة المناسبة والأدوات الكفؤة في سبيل تحقيق الأهداف التي ينص عليها قانونه .

وتضمنت المادة (٣) تحديد أهداف البنك المركزي العراقي الرئيسة المتضمنة تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق . ويعمل البنك المركزي العراقي تماشياً مع الأهداف سالفة الذكر على تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق ، ومن ضمن مهامه هو إدارة سعر الصرف وإدارة الاحتياطيات الأجنبية للبلد والجدول أدناه يوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦ .

من الشكل (١) أعلاه ، يتبين أن الفترة ما بعد ٢٠٠٤ ، صار واضحاً سعي البنك المركزي العراقي لتحقيق هدفه الاستراتيجي الذي نص عليه قانونه الجديد المتمثل بتحقيق استقرار الأسعار المحلية باستثناء عام ٢٠٠٤ كان المعدل مرتفع جداً لأنه بداية استراتيجية جديدة ومنهج جديد وهو العام الذي صدر فيها القانون أي فعلياً بدء التنفيذ من عام ٢٠٠٥ .

بعد تحقيق مستويات سعرية مقبولة على الثمان سنوات الأخيرة بمتوسط مقداره ٣,٥٦٪ ، هذا يعني نجاح البنك المركزي العراقي في تحقيق الجزء الأول من أهدافه وان أدواته التي اختارها لتحقيق هذا الهدف نستطيع القول بأنها كانت كفؤة ودرج البنك على استخدام سعر الصرف كهدف وسيط لتحقيق أهدافه النهائية متمثلة باستقرار الأسعار النابعة من استقرار قيمة العملة باستخدام أداة غير مباشرة للتدخل متمثلة بمزاد العملة الأجنبية .

والتساؤل الذي يُطرح ما مدى تحقيق الجزء الثاني من أهداف البنك المتمثلة بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ؟ بالرجوع لمربع كالدور فإن استقرار الأسعار يمثل جانب من أربع جوانب لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وبالتأكيد تحقيق تشغيل ونمو اقتصادي مرتفع وتوازن ميزان مدفوعات بالترافق مع وجود معدل مرتفع للتضخم لن يؤدي الى تحقيق نتائج تنموية مرضية ، فإن الاستقرار السعري يوفر

أرصدة حقيقية لدى الأفراد بعيداً عن تآكل قيمتها الحقيقية متمثلة بخسارة كمية من السلع والخدمات نتيجة ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، ورجوعاً لخطة التنمية في العراق ٢٠١٣-٢٠١٧ التي تمثل خارطة مختلف السياسات لتحقيق التنمية الاقتصادي ، فقد شخصت خطة التنمية التحديات التي تواجه السياسة النقدية للمساعدة في تحفيز الدور التنموي للبنك المركزي العراقي من ضمنها المحافظة على معدلات تضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة وبالرجوع للجدول (١) والشكل (١) وللأعوام ٢٠١٣-٢٠١٦ لم يصل معدل التضخم ٣٪ ، أما الهدف الثاني الذي حددته خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ هو أن يكون هناك نشاط ائتماني محفز للنمو وليس هناك تعارض بين هذا الهدف المحدد بالخطة الوطنية وبين أهداف البنك التي حُددت بقانونه ، ويركز بشكل كبير على التوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص من خلال القطاع المصرفي الوطني ومن الجدول (٢) والشكل (٢) ، يتضح أن معدلات النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية بكلا نوعيه النقدي والتعهدي كان باتجاه نزولي وخصوصاً في الأعوام المواكبة لخطة التنمية ٢٠١٣-٢٠١٧ ، وكما يتضح من الجدول والشكل أدناه وفيما يخص الائتمان النقدي فقد كان معدل النمو عام ٢٠١٣ ما نسبته ٢٠,٢٦٪ وانخفض هذا المعدل إلى ما يقارب ١٠,٣٪ في العام الذي يليه وصول الى نسب متدنية جداً في عامي ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦ بنسبة نمو لم تصل الـ ١٪ وعاد ليصل معدل نمو ٤٪ عام ٢٠١٧ بعد شيء من الاستقرار في أسعار النفط ، أما الائتمان التعهدي وفي الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٧ ، كان عام ٢٠١٣ مقبول يصل نسبته ٢٤٪ ولكن بعد هذه السنة لم يبقى ايجابياً بل أصبحت معدلات نموه السنوي سالبة مما يعكس تضائل النشاط الائتماني من قبل المصارف التجارية في العراق وهذا قد عكس ما ذهبت إليه الخطة الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ من توصيات للسياسة النقدية وبقت السياسة النقدية بعيدة عن تحقيق أدوار تنموية مرضية خلال الفترة المذكورة .

جدول (١) معدلات نمو الائتمان النقدي والتعهدي الممنوح للقطاع الخاص للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) %

السنوات	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص
٢٠٠٥	62.51	0.00
٢٠٠٦	71.95	0.00
٢٠٠٧	71.65	0.00
٢٠٠٨	39.62	0.00
٢٠٠٩	42.10	0.00
٢٠١٠	68.05	0.00
٢٠١١	25.02	0.00
٢٠١٢	41.64	38.01
٢٠١٣	20.26	24.07
٢٠١٤	10.37	7.02
٢٠١٥	0.56	-6.73
٢٠١٦	0.97	-4.61
٢٠١٧	4.42	-15.78

شكل (٢)
معدلات النمو للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح للقطاع الخاص ٢٠٠٥-٢٠١٧

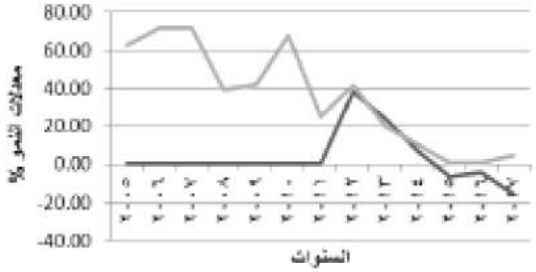

المصدر بالاستناد الى بيانات البنك المركزي العراقي ، الموقع الإحصائي .

تجدر الإشـارة إلى أن أهم العوامل التي تنهض بدور المصارف التجارية في منح الائتمان للقطاع الخـاص مـن اجل دفع عجلـة التنمية الاقتصادية ، هـو توفر الثقة والأمان لضمـان أموال المصارف التجاريـة ، لذلك ورغم إجـراءات البنك المركزي العراقي في حفز المصارف التجارية على توسـيع نشـاطها الائتماني خلال المدة ٢٠١٣-٢٠١٧ فإن ذلك لم يؤتي ثماره بسبب تعرض الاقتصاد العراقي لازمـة مزدوجة عام ٢٠١٤ ، متمثلة بأزمتين متلازمتين في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ، إحداهما جاءت نتيجة انخفاض أسعار النفط والأخرى احتلال المجاميع الإرهابية لمناطق عديدة ، فمنذ حزيران ٢٠١٤ تراجعت أسـعار النفط الخام من ١١٢ دولاراً أمريكيا في شـهر أيلول ومن ثم الى ٦٢ دولاراً أمريكيا في شهر كانون الأول ٢٠١٤ ، ولما كان العراق يعتمد بشكل كبير على النفط فيما يتعلق بناتجه المحلـي الإجمالي وبالصادرات ، وباعتباره المصـدر الرئيس للإيرادات الحكومية فأن الانخفاض في أسـعاره ترك آثاره القاسـية على اقتصاد البلـد ، بالإضافة الى ما تقدم فـإن العصابات الإرهابية ومنذ حزيـران ٢٠١٤ أمتـد تأثيرها من سـوريا الى شـمال العـراق وغربه في محافظـات الانبار ونينوى وصـلاح الديـن وكلاً من كركوك و ديالى بتأثير أقل فقد نزحت ٣٥٤ ألف عائلة بين شـهري حزيران وكانون الأول من عام ٢٠١٤ ، تضم حوالي ٢,١ مليون نسمة .[٢]

بالإضافة الى ما سـبق أكدت خطة التنمية على سـعر صرف الدينار العراقي ورفع قيمته وسـلك سـعر الصرف السوقي مسـتوىً تنازلياً اعتباراً من عام ٢٠١٤ ليصل الى (١٣٠٣) دينار لكل دولار نهايـة عـام ٢٠١٦، علمـاً انه عـاد ليرتفع في منتصف عـام ٢٠١٧ ليصل الـى (١٢٥٨) دينار لكل دولار. إن تذبذبات سـعر الصرف في السـوق بقيت عند مستوى مقبول وتعبر عن قدرة عالية للسياسة النقدية للسـيطرة على سـعر الصرف ، لكن ينبغي القول بأن سياسات المحافظة على معدلات التضخم والمحافظة على سـعر الصرف أدت الى خفـض احتياطيات البنك المركزي من (٧٧,٤) مليار دولار عام ٢٠١٣ الى (٤٥,٣) مليار دولار عام ٢٠١٦ رغم أهمية الاحتياطيات الأجنبية للاقتصاد العراقي وتأكيد كل الخطط التنمية الوطنية عليها .

٣. تشخيص مربع كالدور السحري للاقتصاد العراقي

تـم التطرق سـابقاً لمكونات مربع كالدور السـحري[٢٢] وهي (النمو الاقتصـادي ، توازن ميزان المدفوعات ، معدل البطالة ، اسـتقرار مسـتوى الأسعار) وان تحقيق هذه المكونات (الأهداف) بالنسبة للسياسـة الاقتصادية العامة يعني تحقيق التنمية الاقتصادية المسـتدامة ، علماً أن تحقيق هذه الأهداف ليس محصوراً بسياسـة معينة وإنما بتوليفة سياسـات مالية ونقدية وخارجية تعمل مع بعضها البعض بتناسـق وتجانس من خلال خطة التنمية الوطنية ، ونشـخص وضع المربع المذكور للاقتصاد العراقي وصـولاً لتحليل دور البنك المركزي العراقي في تحقيق أو المسـاهمة فـي تحقيق هذه عناصر المربع السحري لنيكولا كالدور ، وسيتم تشخيص مربع كالدور السحري للاقتصاد العراقي لثلاث آماد مميزة **كالآتي :**

المدة الأولى/ ٢٠٠٤-٢٠٠٨ وهي المدة ما بعد التغيير الجذري الذي شمل كل الجوانب الاقتصادية والسياسية لغاية٢٠٠٨قبل تفاقم الأزمة المالية العالمية .

المدة الثانية/٢٠٠٩-٢٠١٤ وهي مدة تفاقم الأزمة المالية وبداية تعرض الاقتصاد العراقي للازمة المزدوجة.

المدة الثالثة والأخيرة / ٢٠١٤-٢٠١٦ وهي المدة التي شهدت تفاقم الأزمة المزدوجة والسياسات التقشفية وانخفاض الإيرادات

وسيتم توضيحها بالآتي :

مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨

من الشكل (٣) يتضح ان مربع كالدور للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ هو اقرب للمثلث منه للمربع وهذا بسبب تدهور مؤشر البطالة وارتفاع معدل التضخم ، وهذا أمرُ طبيعي لأنها مرحلة تحول في فلسفة الدولة من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، وتغير العديد من القوانين ، بينما كان هناك معدلات مرتفعة وممتازة من النمو الاقتصادي (PIB) و توازن ميزان المدفوعات (BTC) ؛ وهذا نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة الصادرات النفطية التي بلغت قيمتها ٤١١١٥,٧مليون دولار بالأسعار الجارية أي ما يعادل٦١٦٧٣٤٨٩,٥ مليون دينار عراقي محققا بذلك معدل زيادة سنوية قدرها٢١,٩٪ عن عام٢٠٠٤ كما وبلغ متوسط نصيب الفرد١٤٧٠ دولار محققا زيادة سنوية قدرها٢٤,٨٪عن عام٢٠٠٤ ، إذ ساهم نشاط النفط الخام بنسبة ٦٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجماليإذ بلغ إنتاج النفط الخام (٦٧٨,٨) مليون برميل ، كما وبلغت كمية النفط المصدر (٤٨٨) مليون برميل وبلغ معدل سعر البرميل المصدر ٥٣,٥ دولار/برميل ، وفيما يخص السياسة النقدية ودورها فهو يعتمد في الجانب الأول على تحقيق الاستقرار السعري وهذا لم نجده ففي بداية المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وكما يمثل مربع كالدور هناك إخفاق كبير بتحقيق هذا الهدف إذ ارتفع التضخم الى ٣٧٪ وقد كان العامل المؤثر في تذبذب معدلات التضخم هو أزمة الوقود الحاصلة بسبب استمرار تردي الوضع الأمني وارتفاع أسعار الوقود نتيجة ارتفاع أسعارها في السوق السوداء وكثرة انقطاع التيار الكهربائي ، أما في جانب حفز النشاط الائتماني للقطاع الخاص عن طريق منح الائتمان التخصصي (زراعي ، صناعي) فلم يجد له مكاناً في الواقع العملي حيث مثلت القروض والسلف الجزء الأكبر من إجمالي الائتمان المقدم اذ بلغت ٥٢٪ وذلك بسبب قيام المصارف التجارية بمنح سلف لمنتسبيها وتقديم قروض سكنية واستهلاكية لشرائح كبيرة من المواطنين وكان لها دوراً غير مباشراً في التأثير على معدلات التنمية الاقتصادية وتقليل البطالة عكس القروض التخصصية التي تمنح للقطاع الصناعي والزراعي والتجاري .

شكل (٣)
مربع كالدور للاقتصاد العراقي ٢٠٠٤-٢٠٠٨

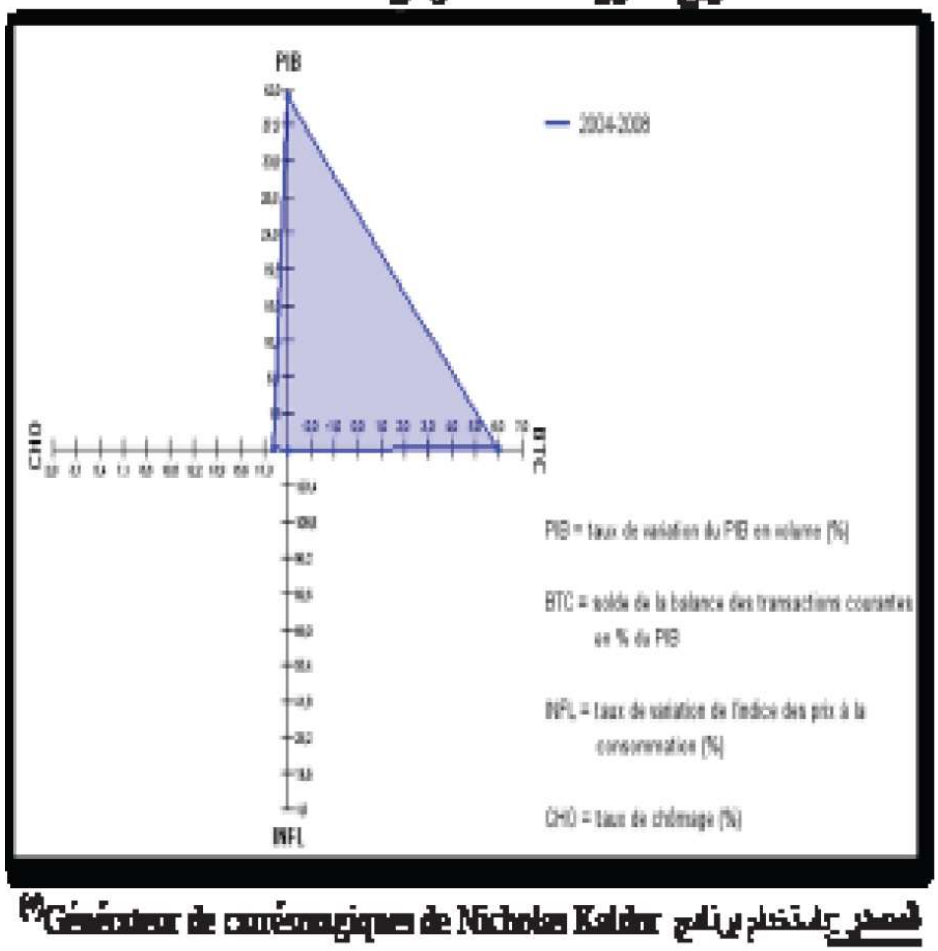

المصدر: باستخدام برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kolebre

نهاية المدة عام ٢٠٠٨ ، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤٤,٣٪ واستمرت مساهمة قطاع النفط المرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى إذ بلغت ٥٦,١٧٪ وهو ذات السبب الذي يظهر نسبة جيدة لميزان المدفوعات ، وشهدعام ٢٠٠٨ وشهد تحقيق مستوى مقبول للتضخم هو ٦,٨٪ ولكن هذا التحسن لم ينعكس على المربع في الشكل (٣) لان المعدلات في بداية المدة كانت مرتفعة جداً مما يجعل متوسط المدة مرتفع ، أما عن دور المصارف فلم يلقى تحفيزاً ودعماً من قبل البنك المركزي العراقي من اجل تحسين دور الوساطة في الاقتصاد ودفع عملية التنمية إلى الأمام كون المصارف تُعد مصدر تمويل أساس للتنمية ، فلم تتعدى نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٣٪ وهي نسبة ضئيلة جداً لم تساهم بتحقيق وتحفيز نمو سليم تؤثر إيجابياً على كل متغيرات الاقتصاد

لذلـك كان الـدور التنموي للبنك المركزي غير مجدي رغم أن السـنوات الأخيرة للمدة المذكورة بدأت مستويات الأسعار بالانخفاض .

٤. مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٤

يوضح شكل (٤) تحسناً واضحاً في عناصر مربع كالدور للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٤ ، وكما هو واضح فأن المربع يتوسـع باتجاه اسـتقرار الأسـعار إذ شـهد انخفاض واضح بمعدلات التضخم أي أن البنك المركـزي العراقـي نجح في الحد من معـدلات التضخم التي عانى منها الاقتصـاد العراقي على مدى عقود إذ بلغ معدل التضخم ٢,٤٦ ٪ في عام ٢٠١٠ وفي ذات الوقت ازداد مقدار الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص بعدل نمو لعام ٢٠١٠ بلغ ٦٨,٠٥٪ وهي نسـبة جيدة مقارنة بالأعـوام السـابقة ، وهذا انعكس على فاعليـة القطاع الخاص ودوره في توفير فرص عمل للشـباب والعاطليـن عـن العمل وهو ما انعكس إيجابا على توسـع مسـاحة مربع كالدور باتجـاه معدل البطالة ممثلاً لتحسـن نسـبي بهذا المؤشر ، أما مؤشـر ميزان المدفوعات فقد اظهر عجزاً عام ٢٠٠٩ بمقدار ٥,٨ مليار دولار وهذا العجز جاء نتيجة للانخفاض الحاصل في صافي الأصول الاحتياطية وتسجيل عجز في الحسـاب الجاري نتيجة العجز الحاصل في حساب الخدمات وحساب التحويلات بدون مقابل ولكـن سـرعان ما تحـول هذا العجز الى فائض في ميـزان المدفوعات بمقـدار ٦,٣ مليار ، أما النمو الاقتصادي اسـتمر بمعـدلات موجبة فقد بلغ عام ٢٠١٠ ما مقـداره ٢٣,٤٪ زيادة جاءت مترافقة مع زيادة سعر برميل النفط التي تحسنت بنسبة ٢٨,٢٪، ولو كان هذا التحسن في الجوانب المذكورة أعلاه له صفة الديمومة لعدد من السنوات كان سيكون مربع كالدور متسق الجوانب ولكن في الأعوام اللاحقة وخصوصاً عام ٢٠١٤ يمكن اعتباره من أسـوأ الأعوام في تاريخ الاقتصاد العراقي بسـبب عدم إقرار الموازنة العامة الاتحادية بالإضافة إلى تراجع أسـعار النفط العالمي إلى مسـتويات غير مسبوقة حتى وصل ما دون الـــ ٥٠ دولاراً للبرميل ، إن عدم إقرار الموازنة كان له الأثر السـلبي الواضح على كافة قطاعات الاقتصاد العراقي سواء من ناحية تعطل الخطة الخمسية (٢٠١٣-٢٠١٧) وتوقف عملية التنميـة فضلاً عن التلكؤ في تنفيذ المشـاريع الخدمية والاسـتثمارية وعزوف عـدد كبير من المقاولين والمستثمرين ، بسبب الأوضاع الأمنية وكذلك عدم تسديد مستحقاتهم المالية، مما أثر على عملية تنفيذ العديد من المشاريع.

فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤ بمقدار -٣,٩٪ قياسـاً بالعام السـابق ٢٠١٣ ، وانخفضت خدمات التنمية الاجتماعية بمعدل -١٢٪ ويعود ذلك بالدرجة الأسـاس إلى انخفاض نشـاط الحكومـة العامـة مما يؤثر سـلباً على تحقيق التنميـة ، وانخفضت معدلات نمو منـح الائتمان للقطاع الخاص إلى نسـب تراوحت ٢٠٪ و ١٠٪ للسـنوات ٢٠١٣ و٢٠١٤ على التوالي ، بينما استمر البنك المركزي بنجاحه بالسيطرة على مستويات الأسعار .

٥. مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠١٤-٢٠١٦

مـرّ الاقتصـاد العراقي بالمـدة ٢٠١٤-٢٠١٦ بأزمة مزدوجة شـديدة حملت كاهـل الدولة إنفاق اضطراري ، تمثلت الأزمة المزدوجة بمتلازمتين انخفاض أسـعار النفط العالمي في حزيران ٢٠١٤ واجتياح أمن العراق الوطني من قبل مجاميع إرهابية مسـلحة ومرتزقة دولية مما أدى إلى سـيطرتهم على أجزاء من العراق وتعطيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوليد موجات من النزوح الداخلي مما أدى الى تدهور معدلات التنمية البشرية ، هذا له انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية وتوقف بعض الحقول عن التصدير ، لذلك أصبح النمو الاقتصادي سـالب لمواجهة الاقتصاد العراقي كساداً وركوداً واضحاً في معظم أنشطة القطاعات الاقتصادية تمثل بمعدل النمو الحقيقي السالب للاقتصاد وذلك نتيجة للانخفاض الحاد الذي شهدته الأسواق العالمية في أسعار النفط ابتداءً من النصف الثاني ٢٠١٤ ، الذي جعـل الاقتصاد العراقي أمام تحدٍ صعب وأزمـة اقتصادية حقيقية ناجمة عن ريعية اقتصاده من خلال اعتماده على النفط كمصدر رئيسـي للإيـرادات ، إذ ان ٩٥٪ من إيرادات الموازنة العامة تعتمد بنحو كبيـر علـى موارد النفط ، الأمر الذي انعكس بعجز واضح في الموازنة الاتحادية للدولة إذ تزامن ذلك مع افتقار العراق لسياسة تنويع مصادر الدخل ، انحسار الطاقة الإنتاجية المحلية المتمثلة بانكفاء أنشطة الصناعة والزراعة بالشـكل الذي أدى إلى نقص في العرض الكلي غير القادر على اللحاق بمسـتوى الطلب الكلي مما فتح قناة استيرادية واسعة انعكست على انحسار المساحة في مربع كالدور أي تدهور توازن ميزان المدفوعات المحور الأفقي الأيمن شـكل (٥) ، الى جانب تكاليف الحرب على المجاميع الإرهابية وتفاقم أزمة النازحين من المحافظات الخاضعة للإرهاب التي ألحقت الضرر بالاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنى التحتية والأصول وتعطيل حرة التجارة وتدهور ثقة المسـتثمرين ؛ لذلك كان معدل النمو سالباً مقداره -٢٦٪ عام ٢٠١٥ ، وبنسبة اقل -٥,٥٪ عام ٢٠١٦.

الشكل (٤)

مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٤

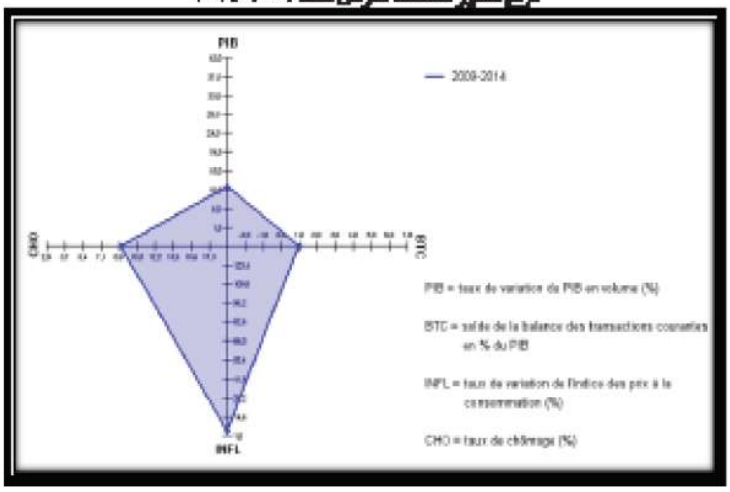

المصدر: باستخدام برنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

شكل (٣)
مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠١٤-٢٠١٦

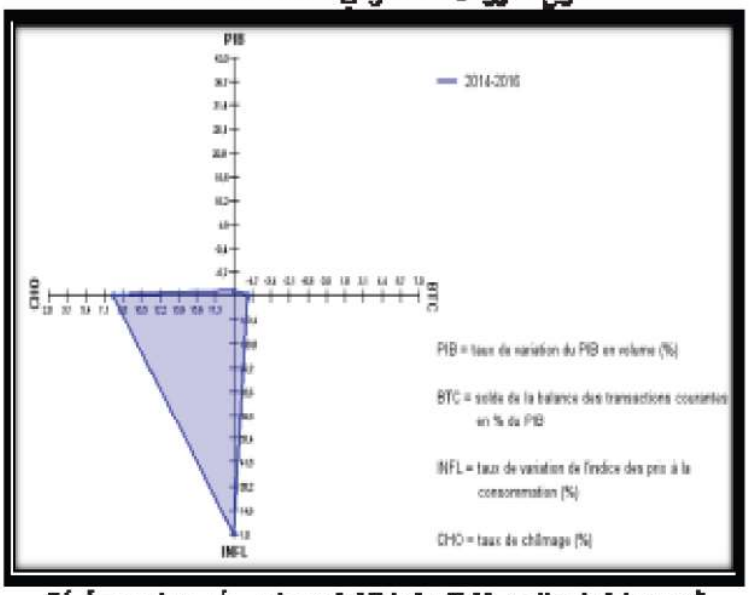

المصدر باستخدام برنامج Générateur de camémagiques de Nicholas Kaldor

وحتى معدلات البطالة ازدادت لكن بنسب قليلة مما يظهر في مربع كالدور تحسن نسبي مقارنة مع تدهور النمو الاقتصادي وعجز ميزان المدفوعات ، وهذا بسبب مجموعة من الايجابيات و منها :

- إقرار قانون العمل رقم (٣٧) سنة ٢٠١٥ وهو مطابق لآخر معايير العمل الدولية وأول قانون بالمنطقة يتضمن مجموعة مبادئ و يعترف بالحقوق الأساسية للعاملين.
- مشروع قانون التأمينات الاجتماعية الذي تم تقديمه لمجلس الوزراء ودفعه لمجلس النواب ولا زال قيد الدراسة.
- تزايد أعداد المستفيدين من قروض صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل الذي تأسس عام ٢٠١٣ والإعلان عن ١٦٨ ألف مستفيد من قروض الصندوق.

وفيما يخص انتهاج البنك المكزي لسياسة نقدية تنموية فقد حافظ على مستويات سعرية معتدلة تراوحت بمعدل تضخم ١,٤ و ٠,٥٪ للسنتين ٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي ، أما منح الائتمان النقدي للقطاع الخاص فكانت معدلات النمو السنوي للسنتين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ هي ٠,٥٪ و ٠,٩٪ على التوالي مما يعكس عدم التوسع في تشجيع النشاط الاقتصادي الخاص وهو نتيجة طبيعية للظرف الطارئ. ومن جانب آخر ولذات الأسباب المذكور أعلاه عانى ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٦ عجزاً مستمراً وكانت نسبة مساهمة القطاع الخارجي في الناتج المحلي الإجمالي سالبة بالقيم -٤,٤٪ و -٦,٧٪ و -٤,٢٪ للسنوات ٢٠١٤ و٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي .

نتائج التحليل .... تقييم و رؤية

أتضح من التحليل أن الاقتصاد العراقي لم يستقر لسببين رئيسين الأول ريعية الاقتصاد العراقي متمثـلاً بالاعتماد على النفط كمصدر تمويل رئيسـي للموازنة العامة للدولة هذا يعني ان هناك اختلال فـي تركيبة الناتـج المحلي الإجمالي وهناك قصور في قطاعات الزراعـة والصناعة والقطاعات غير النفطية الأخرى والسبب الثاني هو عدم الاستقرار السياسي متمثل بالتحول الى انتهاج فلسفة جديدة في إدارة الدولة وهو النظام البرلماني الاتحادي ويعتبر من الأنظمة غير المعتادة في المنطقة أي ان تطبيق هذ المنهج لم يصل بعد للأمثلية المطلوبة ، مما عرض العراق لهجمات إرهابية وعدم استقرار الوضع الأمني والذي له دور كبير في نفور المستثمر الأجنبي والمحلي على حدٍ سواء .

وفيمـا يخـص دور البنـك المركزي العراقي التنموي في الاقتصاد ، نسـتنتج مـن تحليل المربع والبيانـات الواردة فيه، ان البنك وفي سـبيل تحقيق التحفيز التنمـوي للاقتصاد أمامه تحديان : التحدي الأول متمثل باستقرار المستوى العام للأسعار ومن ضمنه استقرار سعر صرف الدينار العراقي وجعل التضخم من مرتبة عشرية واحدة وهذا التحدي هو عنصر محوري مهم في طريق تهيأت الجو الملائم للمستثمر الأجنبي والمحلي بل وحتى الأفراد لسلك سلوك تنموي يخدم تحقيق الأهداف الرئيسية لمربع كالدور ، فعندما يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار هذا يعني استقرار المستوى المعيشي وتوليد عائد نقدي للنقود المحمولة متمثلة بانخفاض الأسـعار وزيادة كمية السـلع والخدمات التي يمكن شراءها بوحدة النقود ، بكلمة أخرى يصبح أثر الدخل الحقيقي ساري المفعول في الاقتصاد فأي زيادة في عرض النقود مع اسـتقرار المسـتوى العام للأسـعار تعني زيـادة الدخل الحقيقي للفـرد وبالنتيجة زيـادة الطلب على السـلع والخدمات وزيـادة الطلب الكلي في الاقتصاد ومن ثـم الوصول الى توازن جديد ومسـتوى أعلى من الدخل أي زيادة النمو الاقتصادي والتشـغيل وهذا ما يعرف بأثر باتنكن[٢٣] ، وحتى سعر الصرف عندما يمتاز بالاستقرار هذا يحفز المستثمر الأجنبي والمحلي على الاستثمار لأنه سـتتولد لديه الثقة بأنه لن يخسـر أمواله نتيجة تقلبات أسـعار الصرف وقيمة الدينار المحلي مما يؤدي لزيادة الطلب الكلي والوصول الى مسـتوى توازني أعلى من الدخل ، عموماً نجح البنك المركزي في التحدي الأول الى حد كبير جداً بمسـتويات متدنية للتضخم واسـتقرار وتحسن في سعر صرف الدينار العراقي ولكن لم تأخذ دورها في المسار التنموي خصوصاً فيما يخص الاستثمار بل وحتى الاستهلاك بسبب الظروف الأمنية وتعرض البلاد للتهديدات الإرهابية التي تشيع جو الخوف وعدم الثقة بالمستقبل وبالتالي تدفع رؤوس الأموال الى الهروب (رأس المال جبان) وأيضا تدفع الفرد إلى تقنين اسـتهلاكه وزيادة اكتنازه تحسباً للأوضاع غير الموثوقة في المستقبل .

أمـا **التحـدي الثاني** للبنك المركـزي العراقي يكمن بكونه المراقب والمشـرف علـى عمل قطاع المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية ولديه من السلطة المخولة له في القانون لتوجيه نشاطها بمـا يضمن نظام مالي مسـتقر وبيئـة محفزة للتنمية ، ضمن هذا المنظـور ينبغي على البنك المركزي حفـز المصارف التجارية على وجه الخصوص للتوسـع بنشـاطها الائتماني لما لـه من دور بارز في تمويـل التنميـة الاقتصادية مـن خلال التمييز بأسـعار الفائدة لصالح القطاعات التـي يحتاج الاقتصاد العراقي لتنشيطها لا سيما قطاع الزراعة والصناعة ، تشجيع الصيرفة المتخصصة ، تمويل المصارف

المتخصصة لتشـجيعها على منح الائتمان القطاعي، ... الخ ، وهذا كان مفقود وفي ذات الوقت معرقل واضـح للخطـط التنمية الوطنية خصوصاً فأن التحدي الثاني عندما يتفاعل مع التحدي الأول فإن الأثر سـيكون معنوي ومؤثر بشـكل كبير على تنفيذ الخطط المرسومة لتحقيق التنمية ، إن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف التجاري لم يصل لنسبة ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسب متدنية و دون سقف الطموح .

جدول (٢)

نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ٪

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
%	0.8	1	1.3	2	2	3.4	4.4	4.3	5.2	5.8	6.6	8.5	9

المصدر: بالاستناد الى بيانات البنك المركزي العراقي ، الموقع الإحصائي .

ومن أعلاه ولحفز الدور التنموي يجب إجراء الآتي:

أولا :التأثيـر في الكثافـة المصرفية ينبغي على البنك المركزي العراقي متابعة وتطوير الانتشـار الجغرافـي للمصـارف والوصول إلى أبعـد الأماكن للعمل على اجتذاب العمـلاء للتعامل عبر الجهاز المصرفي في إطار خطط مدروسة للتحول إلى المجتمع اللانقدي حيث لا تزال عمليات التبادل السلعي عبر النقد (الكاش) هي السائدة بالسوق العراقية ، إذ بلغت الكثافة المصرفية بحدود ٢٣ ألف نسمة لكل فرع مصرفي ، في حين تبلغ هذه النسبة ٦ مصارف لكل ١٠ آلاف نسمة في البلدان المتقدمة .

ثانياً :تبني سياسـات التركز الائتماني الصديقـة للتنوع الاقتصادي ، وعدم التركيز على القروض الاستهلاكية والعقارية بشكل كبير .

ثالثاً :ضرورة مساندة القطاع المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر باعتبارها بوابة التشـغيل والتوظيف في مجتمع يعاني من نسـبة بطالة متذبذبة ، فهذه المشـروعات ليسـت كفيلة فقط بامتصاص جانب من العمالة العاطلة وشـباب الخريجين بل إن لها دوراً مسـانداً للنمو من خلال إمداد المشـروعات الأكبـر حجماً بالمواد الخام أو السـلع الوسـيطة أو نصف المصنعة الـى جانب خدمات لوجسـتية أخرى مثل أنشطة النقل والتعبئة والتغليف والأنشطة الفرعية التي لا تستغني عنها الشركات الكبيرة وهي خدمات لا تستطيع سوي الشركات الصغيرة تقديمها إلي جانب أن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تتيح سلعاً وخدمات تلبي احتياجات شرائح واسعة من السكان لاسيما سكان المناطق العشـوائية والفقيرة والمدن الريفية الصغيرة نظراً لانخفاض أسـعار هذه السـلع . وهنا تجدر الإشارة الى المشـروع التمويلي للبنك المركزي العراقي والذي تضمن منح ١ تريليون للمشـاريع الصغيرة و ٥ تريليون للمشاريع المتوسطة والكبيرة وما لهذه المبادرة من دور في تعزيز المسار التنموي ، ولكن

لغاية الآن لا تتوفر أي بيانات عن هذه المبادرة الممتازة التي تم تشكيل لجنتها بموجب الأمر الديواني رقم ٥١ لسنة ٢٠١٥ اللجنة الخاصة بوضع آليات وشروط توزيع قرض البنك المركزي العراقي للمصارف (الصناعي – العقاري – الزراعي) وصندوق الإسكان لغرض منح القروض الى المواطنين ، وان المعرقل الرئيس لتكون هذه المبادرة قيد التنفيذ هي مسألة الكفيل المدني والضمانات الكافية التي يجب ان يقدمها المنتفع من القروض للمصارف المانحة .

وتجدر الإشارة الى انه ومن اجل ان يضطلع البنك المركزي بدوره التنموي يجب ان ترتبط وظيفته هذه بشكل مباشر مع خطة التنمية الوطنية للدولة وكما حدث في العقود الماضية في بلدان مثل الهند التي كانت خطة التنمية فيها تركز على توفير موارد التنمية من القطاعين الخاص والعام والتي سندها بنكها المركزي من خلال أدواته التي ممكن يدفع بتحقيق هذه الغاية وأيضا في كوريا التي كانت خطة التنمية فيها تركز على تحقيق حرية الأسواق وتشجيع القطاع الخاص والتي عمل بنكها المركزي من خلال أدواته الى تشجيع الاستثمار الخاص وبالتالي هذه النماذج سرعت من وتيرة تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الارتباط بشكل مباشر بخطة التنمية الوطنية .

الاستنتاجات

١. تم إثبات صحة فرضية البحث ، ان البنك المركزي العراقي لديه الإمكانيات لتعزيز واقع التنمية الاقتصادية في العراق ، تتمثل هذه الإمكانية في تحقيق جوانب ايجابية اثبت من خلالها كفاءة أدواته التي يستخدمها .

٢. بين مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ أن هناك نمو اقتصادي وفائض في ميزان المدفوعات ولكن هناك خلل في تحقيق هدفيّ استقرار الأسعار وتخفيض البطالة ولم تستطع السياسة النقدية التحفيز باتجاه التنمية ولا حتى بشكل غير مباشر عن طريق تحقيق هدفها الأساسي متمثل باستقرار الأسعار .

٣. أشر مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٤ تحسن في مؤشر البطالة وتحقيق السياسة النقدية أحد أضلاع المربع وهو الاستقرار السعري وبامتياز ، على الرغم من انخفض النمو الاقتصادي وانخفاض مقدار الفائض وحدوث عجز في ٢٠٠٩ في ميزان المدفوعات ، وهنا برز دور تنموي للبنك المركزي متمثل بتحفيز المصارف التجاري على زيادة منح الائتمان مما ساعد على تخفيض البطالة .

٤. أثبت مربع كالدور للمدة ٢٠١٤-٢٠١٦ بأن البنك المركزي العراقي ظل يحقق انخفاض في مستويات الأسعار ، لكنه اخفق بالحفاظ على معدلات نمو لمقدار الائتمان الممنوح .

٥. الدور التنموي للبنك المركزي العراقي كان آحادي الجانب متمثل بالنجاح بتخفيض معدلات التضخم وتحقيق احد العناصر المهمة للتنمية الاقتصادية وما لهذا الاستقرار من دور في الاستثمار والادخار وإشاعة الثقة ، ولكنه ظل بعيد عن دوره في قيادة القطاع المصرفي العراقي لزيادة نسبة القروض خصوصاً تلك التي لها دور في تنشيط القطاع الزراعي والصناعي .

٦. واجــه البنــك المركــزي العراقي ظــروف صعبــة متمثلة بمتلازمــة انخفاض أســعار النفط والإرهــاب بعد عام ٢٠١٤ ، والتي شــهدت انخفاض الاحتياطيــات الأجنبية التي تتكون لديه كنتيجة للإيرادات النفطية للحكومة المركزية .

المقترحات

١. لتعظيــم الــدور التنموي للبنــك المركزي العراقــي ، ينبغي وضع ســتراتيجية خاصة لنوعية الائتمان الممنوح وتشــجيعه ومنح مكافآت تشــجيعية وقروض للمصارف التي تلتزم وتساهم فيه .
٢. العمل على تســهيل الاســتثمار بالقطاع الخاص المصرفي من خلال التأثير في درجة الكثافة المصرفية(عدد المصارف/عدد الســكان) التي ستسهم بشكل كبير في تنشيط الاقتصاد وتحفز نحو الوعي المصرفي والتعاملات المصرفية .
٣. التمييز في أســعار الفائــدة وتخفيضها للقروض التخصصية (زراعــي، صناعي ، تجاري) ، ورفعها على القروض الاستهلاكية التي ليس لها أثر مباشر على التنمية الاقتصادية .
٤. قيام البنك المركزي بتبني سياسة إقراض صديقة للفقراء والشباب والمرأة من أجل دعم الفئات الهشة والمهمشة في الاقتصاد وضمان مشاركتهم في عملية التنمية البشرية المستدامة ودرجة كفاءة فعاليات التنمية وفقاً لمعياري الكفاءة والعدالة الاجتماعية .
٥. الدعوة إلى تناغم السياستين تجنباً للتعارض في الأهداف و وسائل تحقيقها .

الهوامش :

1. لدوري و د.يسري السامرائي ،"البنوك المركزية والسياسات النقدية" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 2006 ، ص185.
2. د. عوض فاضل ، النقود والبنوك ، جامعة بغداد ، العراق ، 1992 ، ص583 .
3. هيل عجمي ، رمزي ياســين ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ،ط1 ، دار وائل للنشــر ، عمان ، 2009 ، ص259 .
4. للمزيد حول المدرسة الكلاسيكية انظر :

Murray N.Rothbard ,Classical Economics , Ludwig Von Misses Institute - Alabama , , ٢٠٠٦ .

- توماس مايــر وآخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة/ د. احمد عبد الخالق ، دار المريخ ، الرياض ، ٢٠٠٢ ، ص٤٦٥-٤٨٢ .

5. للمزيد انظر :

- مايــكل ابدجمــان ، الاقتصــاد الكلي النظرية والسياســة ، ترجمة/ محمد ابراهيــم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ،1999 ، ص332-333 .

. للمزيد حول هذا الجدل بخصوص دور السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

- Milton Friedman & Walter W. Heller , Monetary vs. Fiscal Policy , W•W Norton & Company Inc , NEW YORK , 1969 .

6. Masagus M. Ridhwan& others, The Impact of Monetary Policy on Economic Activity - Evidence from a Meta-Analysis , Tinbergen Institute Discussion Paper , Version: 21 April 2010 , p. 3 .

7. أ. لحول عبد القادر ، أثـــر السياســة النقديــة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2006 '' ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير- جامعة سعيدة ، 2008 ، ص3 . ''

8.Alesina, Alberto., Laurence H, Summers.(1993) Central Bank Independence and Macroeconomic Performance: Some Comparative Evidence. Journal of Money Credit and Banking 25(2), Pp 151162- .

9. Guillermo Ortiz , Issues in the Governance of Central Banks , A report from the Central Bank Governance Group , Bank for International Settlements , Basel, Switzerland , 2009 , p.47 .

10. Gerald Epstein , Central Banks as Agents of Economic Development , University of Massac husetts Amherst , WORKINGPAPER SERIES , Number 104 , September 2005 , p.17 .

11. للمزيد انظر :

Chatani, K. and Oluwaseun O. P. ,"The role of central banks in meeting - the development and employment challenges: The case of Mozambique", Employment Policy Department, Employment Working Paper: No. 165, ILO, Geneva , 2014 .

12. د. عبـد المنعم السـيد علي ، التطـور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطـار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، صندوق النقد العربي ، ط2 ، بيروت ، 1985 ، ص 244 .

13. ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة/ د. محمود حسن و د. محمود حامد ، دار المريخ ، الرياض ، 2009 ، ص750-751

14. د. عبـد المنعـم السـيد علـي ، دور السياســة النقدية في التنميــة الاقتصاديــة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1975 ، ص 122-123 .

15. محمد خضر ياسين ، دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق ، مركز التدريب والبحوث الإحصائية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، جمهورية العراق ، دون سـنة ، ص1 .

16. Gerald Epstein , Post-war Experiences with Developmental Central Banks: The Good, the Bad and the Hopeful, G-24 Discussion Paper Series , UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT , No. 54, New York and Geneva, February 2009 ,P.13 .

Gerald Epstein , Post-war Experiences with Developmental Central . . Banks: The Good, the Bad and the Hopeful, op.cit ,P.14

17. (PBOC) People's Bank of China.Gerald Epstein , Development central banking: A review of issues and experiences , Employment Policy Department EMPLOYMENT Working Paper , No. 182 , International Labour Organization 2015 , Geneva , p.10 .

18. جمهوريــة العــراق، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنيــة 2013-2017 ، بغداد ، كانون الثاني 2013 ، ص 45 .

19. وزارة التخطيــط العراقيــة ، اللجنــة الفنية لاســتراتيجية الفقــر و البنك الدولــي، آثار الأزمة المزدوجة للنزوح بســبب جرائم المجاميع الإرهابية وانخفاض أســعار النفط على الوضع الاقتصادي والفقر في العراق 2014 ، ص1 .

تطلق صفة الســحري على مربع كالدور لكون الجمع بين مســتويات مرتفعة لأهداف او عناصر مربع كالدور هو مجرد خيال أو مســتحيل تحقيقه ، ولكن قد يكون هناك تحقيق نســب مقبولة ومتفاوتة بين هذه العناصر .

* هــذا البرنامــج تم إعداده من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية وبنك فرنسا .

* أثــر باتنكنPatinkin›s real balance effect: أكد باتنكن على قناة الدخل الحقيقي لنقل تأثيرات السياسة النقدية الى متغيرات الاقتصاد الحقيقية ، يكون أثر باتكن قوي جداً عندما يزداد الدخل الحقيقي بشكل كبير والذي يعتمد على ان الزيادة في عرض النقود تكون أكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح ..

المصادر

١. أ. لحــول عبــد القــادر ، أثــر السياســة النقدية على النمــو الاقتصــادي في الجزائــر خلال الفترة ‘‘ ١٩٩٠- ٢٠٠٦ ’’ ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير- جامعة سعيدة ، ٢٠٠٨ .

٢. البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .

٣. تومــاس مايــر وآخرون ، النقــود والبنوك والاقتصــاد ، ترجمة/ د. احمد عبد الخالــق ، دار المريخ ،

الرياض ، ٢٠٠٢.
٤. جمهوريــة العــراق، وزارة التخطيط ، خطة التنميــة الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ ، بغـداد ، كانون الثاني ٢٠١٣ .
٥. د. عبد المنعم السـيد علي ، دور السياســة النقدية في التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراســات العربية ، ١٩٧٥.
٦. د. عبـد المنعم السـيد علي ، التطــور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية ، مركز دراســات الوحدة العربية ، صندوق النقد العربي ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٥ .
٧. د. عوض فاضل ، النقود والبنوك ، جامعة بغداد ، العراق ، ١٩٩٢.
٨. زكريا الدوري و د.يسري السامرائي ،"البنوك المركزية والسياسات النقدية" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة ٢٠٠٦ .
مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياســة ، ترجمة/ محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشــر ، الرياض ،١٩٩٩ .
٩. محمد خضر ياسين ، دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق ، مركز التدريب والبحوث الإحصائية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، جمهورية العراق ، دون سنة .
١٠. ميشـيل تـودارو ، التنميــة الاقتصادية ، ترجمة/ د. محمود حسـن و د. محمود حامـد ، دار المريخ ، الرياض ، ٢٠٠٩ .
١١. هيل عجمي ، رمزي ياســين ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ،ط١ ، دار وائل للنشــر ، عمان ، ٢٠٠٩ .
١٢. وزارة التخطيـط العراقيــة ، اللجنة الفنية لاسـتراتيجية الفقر و البنك الدولي، آثــار الأزمة المزدوجة للنزوح بســبب جرائم المجاميع الإرهابية وانخفاض أســعار النفط على الوضع الاقتصادي والفقر في العراق ٢٠١٤ .

1. Murray N.Rothbard ,Classical Economics , Ludwig Von Misses Institute , Alabama , 2006.
2. Milton Friedman & Walter W. Heller , Monetary vs. Fiscal Policy , W•W Norton & Company Inc , NEW YORK , 1969 .
3. Masagus M. Ridhwan& others, The Impact of Monetary Policy on Economic Activity - Evidence from a Meta-Analysis , Tinbergen Institute Discussion

التعثر المالي المصرفي

الأسباب... وأساليب المعالجة

الباحثة/ أســار فخري عبد اللطيف*

(هيكلية البحث)

المقدمـــة .

مشكلة الدراسة .

أهمية الدراسة .

هدف الدراسة.

فرضية الدراسة.

منهجية الدراسة.

المبحث الأول : الجانب المفاهيمي للتعثر المالي المصرفي ومراحل نشوءه.

المبحث الثاني : أسباب التعثر المصرفي .

المبحث الثالث : السمات الرئيسية للمصارف المتعثرة.

المبحث الرابع : أساليب المعالجة للمصارف المتعثرة.

الاستنتاجات والتوصيات.

الخاتمـــة.

المصادر .

---

* البنك المركزي العراقي

المقدمة

يعـد التعثـر المصرفي جانبا مهما من جوانب التهديد للقطاع المصرفي في القطاع المصرفي في خضم التحديات التي تعرضها التطورات العالمية على هذا القطاع الاقتصادي الهام . وتعتبر ظاهرة التعثـر المصرفـي من الظواهر المصرفية ذات الأثر الجوهري على أداء المصارف ، حيث ان ما من مصرف يتعرض لهذه الأزمة إلا وكان عرضة في النهاية الى مخاطر جسيمة والخسارة وأحيانا» إلى إفلاسه مما يؤثر على سمعته التجارية.

في إطار السعي المستمر لتنمية وتطوير الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وتحقيق السلامة المالية والمصرفية، وتأصيل وتعميق سـلامة العمل المصرفي، وإدخال التقنيات الحديثة ورفع الكفاءة المصرفيـة يجب إعادة النظر في الهياكل الحالية للنظام المصرفي العراقي ومؤسسـاته لإيجاد كيانات مصرفيـة كبيرة مقتدرة وأكثر كفاءة لمواجهة التطورات المتسـارعة فـي الصناعة المصرفية والنظام المالـي والنقـدي وذلك من خلال إيجاد أسـاليب لمواجهة المشـاكل المالية والمصرفيـة وللتغلب على المشـاكل التـي تواجههـا تلـك المصارف عن طريـق زيـادة رؤوس أموال المصـارف وخصخصة المصارف المملوكة للدولة ودمج المصارف.

مشكلة الدراسة

تمثلت مشـكلة الدراسـة في أن العسـر المالي أصبح خطـراً يهدد المصـارف ويضعف هياكلها التمويلية مما يعرضها للفشـل المالي لعدة مرات متتالية ثم التوقف نهائيا عن مزاولة أنشطتها وأعمالها المصرفية.

أهمية الدراسة

تبـرز أهميـة هذه الدراسـة من خـلال تناولها موضوع مهم هدفه الأسـاس هـو تطوير الجهاز المصرفـي من خـلال تقوية قاعدة وإدارة رأس المال للمصارف وزيـادة حجم وجودة أصولها والأخذ بأفضل الممارسـات والمعايير من أجل تحقيق أهدافها من جهة وتحقيق الاسـتقرار المصرفي من جهة أخرى.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- التعـرف على العسـر المالي من خلال تحديد الإشـارات الدالـة و الآثار السـلبية المترتبة عليه والمراحل و الأسباب التي تؤدي إليه ومحاولة التوصل إلى حلول مناسبة لعلاجه.

- إن الإدارة الجيدة لرأس المال العامل تجنب المصرف مخاطر العسر المالي .

- وجود علاقة بين العسر المالي وإعادة التنظيم والاندماج والتصفية

- تحديـد أهـم الإجراءات الوقائية والعلاجية المطبقة في المصارف كاسـتراتيجيات لإدارة التعثر المصرفي.

فرضية الدراسة

نظـراً للـدور الحيوي الـذي تقوم به المصارف ومالها من تأثير على النشـاط الاقتصادي ، لذا يجـب أن تتوفر آليات واضحـة لحماية هذه المصارف من التعثر والإفلاس مـن جانب وحماية أموال متعامليها من جانب آخر فمعالجة المشـكلات التي تهدد المصارف بالتعثر هي أما معالجة وقائية عن طريق التحوط للمشـكلات قبـل وقوعها أو على الأقل لتخفيف من حدتها وأما حماية علاجية لمشـكلة التعثر المصرفي والمتمثلة بنظام التأمين على الودائع وإعادة هيكلة المصارف ، والاندماج المصرفي.

منهج الدراسة

اتبع الباحث المنهج الاستنباطي للحصول على المعلومات للتوصل إلى أن اكتشاف العسر المالي في مراحله الأولى يمكّن إدارة المصرف من مواجهة مخاطره والتغلب عليها .

المبحث الأول

الجانب المفاهيمي للتعثر المالي ومراحل نشوءه [1]

أن (المصـارف المتعثـرة أو الفشـل المالي) هي تلك الحالـة المالية المرادفة لحالة العسـر المالي الحقيقـي أو القانونـي والتي تعني عدم القدرة على مواجهة وسـداد الالتزامات المسـتحقة للغير بكامل قيمتهـا حيـث تكون قيمة الأصول الحقيقة أقل من قيمة الخصوم ، لذا يمكن تعريف (التعثر المالي) بأنه تلك المرحلة التي وصل المصرف الى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعله قريبة جداً من مراحل او مسـتويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مسـتوى إشـهار إفلاسـه سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرته على سـداد التزاماته تجاه الغير،او تحقيق خسـائر متتالية سـنة بعد أخرى مما يجعله مضطراً إلى إيقاف نشـاطه من حين إلى آخر، وغالباً ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود المشـكلتين معاً وبالتالي نكون أمام حالة عسـر مالي حقيقي ، وهنالك مفاهيم متعددة للتعثر من وجهـات نظـر متنوعة (هنالك المفهوم الفني للتعثر، المفهوم القانوني، المفهوم الاقتصادي ، المفهوم المصرفي) .

المفهوم الاقتصادي :

ان مـا يسـمى بالمشـروعات المتعثرة والمقصـود هنا (المصارف المتعثـرة) تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية النفقات كما يعني أيضا تلك المشـروعات التي يقل فيها معدل العائد على الاسـتثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال ، والمشـروع متعثراً إذا لم يتمكن من مقابلة التزاماته المسـتحقة على الرغم من زيادة أصوله عن خصومه وهو ما يعرف بأزمة السـيولة سـواء في الأجل القصير او الأجل الطويل .

المفهوم المصرفي :

التعثـر المالي في المفهـوم المصرفي (الديون المتعثرة) تعني التســهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها الزبون من المصرف ولم يقم بســدادها في مواعيد اســتحقاقها ،ولذا يتحول الدين من التســهيلات الائتمانيــة الجارية الى أرصدة مدينة راكدة، فالديــون المتعثرة هي تلك الديون التي لا تدر عائد

المفهوم القانوني :

إن الفشل القانوني أو المالي قد يأخذ شكلين الشكل الأول حالة (عدم كفاية السيولة) ويقصد به عدم قدرة الشــركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع والشكل الثاني (حالة الإعسار المالي) ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة للغير من قيمة أصول الشركة .

إن العمليــة التي يكون فيها المصرف قد بـدء بالسـير في الطريــق الطويل الذي ينتهي بحدث هو (العســر المالــي) أو عــدم القدرة على ســداد التزاماتــه وان المصرف يمر بأربعــة مراحل واضحة للوصول الى مرحلة التعثر المالي وهي (١):

المرحلة الأولى :

النزوع للتسلط الاداري.

يكتســب المصــرف في هذه المرحلــة عيوباً محددة ولكنها ما زالت عيوبــاً كامنة ولم ينتج عنها أية أخطاء أو فساد واضح في أداء المصرف وبالتالي فان قوائمه ومؤشراته المالية لن تكون ذات أية أهمية في كشف هذه العيوب وهذه العيوب تتركز في إدارة المصرف وخاصة في المستويات العليا منها ومن أهمهــا أن يكون المدير العام ذي ســلطة مطلقة تهمش وتلغي دور بقية المــدراء التنفيذيين أو أن يجمع شــخص واحد بين منصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة وفي ذلك أيضاً تجســيد للسلطة المطلقة التي تجمع بين التنفيذ والرقابة على التنفيذ (ضعف الحوكمة المؤسساتية) وكذلك معاناة المصرف من ضعف على مســتوى الإدارة المالية أو أن يكون غير قادرا على التكيف مع المســتجدات من الظروف التي يحيط به .

المرحلة الثانية :

الأخطاء النوعية.

يبدأ المصرف في هذه المرحلة بارتكاب أخطاء جوهرية او ما تسمى بـ (الأخطار الكارثية) وهذه الأخطار تأتي كنتيجة لتلك العيوب التي يعاني منها المصرف) .

المرحلة الثالثة :

مظاهر الانهيار.

وكنتيجة لارتكاب الأخطاء السابقة فإن المصرف يكون في هذه المرحلة قد بدأ بالسير في طريق الانهيار Collapse , وتكون أعراض الوصول إلى العسر المالي قد بدأ بالظهور بشكل واضح ومتزايد , وتشير الدلائل والمؤشرات المالية في هذه المرحلة إلى أن هناك فترة ما بين سنة أو سنتين على الأكثر تفصلان بين المصرف وبين حالة العسر المالي .

المرحلة الرابعة :

المأزق – الانهيار الفعلي .

هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة وهي عبارة عن مرحلة الانهيار الفعلي والتي يكون المصرف قد وصل فيها إلى لحظة العسر المالي .

إن الضعف في كفاءة الإدارة هو المسؤول الأول والأخير عن حالات تعثر المصرف إلا أن ذلك لا يمنع من تثبيت الملاحظتين التاليتين :

الملاحظة الأولى :

هو عدم تحديد الفترة الزمنية التي قد تستغرقها مراحل التعثر المالي .

الملاحظة الثانية :

يمكن تعريف (التعثر المالي المصرفي)على انه الوضع الذي يتعرض فيه المصرف لحالة من نقص السيولة وتراكم الخسائر كنتيجة لقرارات إدارية ومالية خاطئة تراكمت عبر سنوات , أو بسبب عدم قدرة المصرف على التكييف مع القوانين والقرارات التي تنظم نشاطها ، أو نتيجة لعدم وجود إدارة فعالة للمخاطر النظامية أو غير النظامية .

جدول رقم (١)

يبين مراحل التعثر المالي

المراحل	الأسباب	
المرحلة الأولى	سبـــب مـــــا	إهمال
المرحلة الثانية	اضطراب النشاط التشغيلي	وبسبب ردود فعل سلبية من طرف الإدارة
المرحلة الثالثة	تفاقم المشكلة وبدء تراجع الأرباح و التدفقات النقدية	اقتراض طويل الأجل وبيع موجودات ثابتة لسداد الالتزامات
المرحلة الرابعة	تراكم الخسائر وأزمة سيولة نقدية حادة (عدم القدرة على السداد)	حالـــة التعثـــر المالـــي

المصدر : أ. شريف ريحان - التعثر المالي للمصارف - مجلة علوم إنسانية – العدد (٤٣) لعام ٢٠٠٧- ص١٣.

يتضح من الجدول أعلاه أن تحديد المراحل الأساسية التي يمر من خلالها المصرف للوصول إلى المرحلة التي يفقد المصرف وجوده على الساحة الاقتصادية إن لم تسارع إدارته في الوقت المناسب إلى اتخاذ الإجراءات والسبل الملائمة لمنع حدوث التعثر المالي لها.

المبحث الثاني

أسباب التعثر المصرفي

تصنف أسباب تعثر المصارف إلى داخلية وخارجية.

أولاً: الأسباب الداخلية (١)

وهـي الأسباب التي تعبر عن المخاطر غير النظامية والتي ترجع إلى عدم كفاءة الإدارة أو عدم فعالية العنصر البشـري ، عدم فعالية وكفاءة الإدارة ، أسـباب ناجمة عن قصور في الموارد المادية ، أسـباب ناجمة عن عدم وضوح الهدف والرسـالة للمصرف، عدم وجود اسـتراتيجية محددة ، أسباب ناجمة عن اتخاذ قرارات تشغيلية غير ملائمة ،و أسباب أخرى داخلية ناجمة عن تفاعل قصور الموارد المادية وعدم كفاءة العنصر البشري وعدم فعالية الإدارة واتخاذ القرارات الملائمة .

وإذا كان المصرف يتبع سياسـة تمويلية تعتمد أساسـا على الاقتراض, فإن ذلك يؤدي إلى فشـله فعندما تكون نسـبة المديونية مرتفعة ويحدث انخفاض فـي التدفقات النقدية والأرباح قبل خصم الفائدة والضريبـة الفعليـة, فان هناك احتمالا كبيراً بان لا يتمكن المصرف من تغطية التزاماته المالية الثابتة,

أي الفائدة على الدين ودفعات تسـديد القروض , مما قد يعرضه للإفلاس .ويكون ذلك أكثر احتمالا إذا كانت الأموال المسـتمدة من القروض قد اسـتعملت لتمويل اسـتثمارات طويلة الأجل لا يمكن استعادة تكاليفها إلا على المدى البعيد.

ثانيا: الأسباب الخارجية

وهي الأسـباب الناجمة من خارج المصرف والتي تعبرعـن المخاطر النظامية ويمكن تبويب تلك الأسـباب الى أسـباب اقتصادية ، أسباب اجتماعية ، أسباب تشـريعية وقانونية وفيما يلي شرح مبسط للأسباب الاقتصادية(٢) :

أ- الأسباب الاقتصادية

وهـي تلـك الأسـباب الناجمة عن تفاعل المحاذير الاقتصادية (سـعر الفائدة) ، سـعر الصرف ، التضخم ، الكساد ، الركود ، السياسة النقدية وعرض النقود ... الخ .

إن النظام الاقتصادي في الدولة قد يكون سبباً من أسباب تعثر تلك المصارف نسبة لوجود اختلالات اقتصاديـة هيكلية ومع تدخـل الدولة في إدارة المصـارف واتخاذ قرارات منح التسـهيلات الائتمانية لجهـات ومؤسسـات غير فعالة وليسـت على كفاءة ، فالـدول العربية – معظمها تعاني من مشـكلات مشتركة كانت وراء تعثر وانهيار المصارف من أهمها :

- وجود معدل تضخم مرتفع نسبياً .
- وجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة .
- وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات .
- وجود أسعار صرف غير حقيقية .
- وجود أسواق مالية محلية ضعيفة .
- وجود تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات .

ب- الأسباب الاجتماعية

وهي الأسـباب الناجمة من البيئة الاجتماعية للبلد وثقافة ووعي المجتمع وهذه الأسباب لا تحكمها رقابة وإنما تسـتند إلى أخلاقيات نابعة من تنشـئة الموظف الذي يعمل في تلك المصارف أو المواطن المتعامل مع المصارف والتي تعود لجذور ثقافية وتربوية تعكس قيم ومبادئ ذلك الموظف .

ج- الأسباب التشريعية والقانونية

إن ضعـف القوانيـن والتشـريعات أو انعدامها أو عدم شـمولها وعلى تغطيتهـا لجوانب تنظيمية

وقانونية ورقابية يساعد بشكل غير مباشر على انهيار أو تعثر المصرف ومن أهم الأسباب أيضاً تفاعل الأسباب التشريعية كأسباب خارجية مع إدارة المصرف في انهيار ذلك المصرف مثلاً (إطلاق يد الإدارة في الاستمرار في منح تسهيلات ائتمانية بدون وجود ضمانات كافية وذات جودة عالية)[٣] .

المبحث الثالث

السمات الرئيسة للمصارف المتعثرة

تتصف المصارف المتعثرة بسمات هامة هي[٤] :

١. عدم كفاية مخصص القروض والالتزامات العرضية المنتظمة وغير المنتظمة لمقابلة الالتزامات والأغراض التي تنشأ من اجلها .

٢- مخالفة المصارف للضوابط والتعليمات الصادرة من البنوك المركزية المسجلة لديها ولاسيما التعليمات الخاصة بتوازن العملات وضوابط منح الائتمان وكفاية رأس المال (وفقاً لاتفاقية بازل [٥]

تجاوز بعض الزبائن في تلك المصارف الحدود المصرح بها لهم والضمانات المقدمة منهم .

٣- عدم الالتزام بالشروط والضوابط التي تشملها الموافقات الائتمانية الصادرة لبعض الزبائن والسماح باستخدام هذه التسهيلات قبل استيفاء الشروط والضوابط المقررة .

٤- استمرار العمل في تلك المصارف بموافقات انتهت مدة صلاحيتها دون تجديدها .

٥- عدم التزام تلك المصارف بضرورة المواءمة بين إجمالي القروض والتسهيلات المصرح بها لزبائنها وبين حجم مواردهم المالية المستثمرة في أنشطتهم .

٦- قيام المصارف بمنح تسهيلات جديدة لبعض الزبائن بفرض تغطية تجاوزات قائمة .

٧- معاناة تلك المصارف من ظاهرة التركز (مخاطر التركز) ، وهي تركز جانب كبير من الائتمان الممنوح لعدد محدود من الزبائن ، كذلك التركز في استثمارات المصارف (قطاعاً أو مكانياً) ، التركزات في الودائع وتركزات المساهمين في أسهم المصرف .

٨- عدم قيام تلك المصارف بإعادة تقييم الأصول التي آلت ملكيتها للمصارف وفاء لديونها .

٩- عدم التزام المصارف بالإفصاح المالي عن كافة المعلومات المالية في ضوء القواعد والضوابط الصادرة عن البنوك المركزية والمعايير الدولية للمحاسبة مع إحداث تضليل بمعلومات غير صحيحة والتي تقود متخذي القرارات لاتخاذ قراراتهم ، وينعكس ذلك على تصرفاتهم فقيمة تلك المعلومات يمنع من ان تكون متاحة وأكثر تفصيلاً وأكثر صحة ومتاحة في الوقت الصحيح وان تكون أيضاً آخذا في الاعتبار العائد منها .

١٠- عدم قيام مراقبي حسابات المصارف المتعثرة ببذل العناية الواجبة في إبداء آراء فنية محايدة عـن اسـتمرارية تلك المصارف وعدم إبـداء آراء فنية متحفظة والتنويه عن الخسـائر المتلاحقة لتلك المصارف وتأثيرها على استمراريتها في تقارير مراقبي الحسابات لمساهمي تلك المصارف [٦].

١١- ان المصـارف المتعثـرة تعانـي من نظم رقابة داخلية ضعيفة او فيهـا ثغرات متعددة تنعكس على الإدارة وتنعكس على ازدياد المخالفات او البيئة المشـجعة على الجريمة الاقتصادية كالرشـوة او الفساد الإداري .

١٢- ضعف الحوكمة المؤسسـاتية والذي من مظاهرة عدم الفصل بين الإدارة والملكية ، وضعف فـي تحديـد الصلاحيات والمسـؤوليات وفي الإفصاح والشـفافية ، وفي الرقابـة ، وفي وضع الخطط المستقبلية ومتابعة تنفيذها.

١٣- عدم وجود إدارات فعالة لإدارة المخاطر .

١٤- ضعـف إدارة الائتمـان وعدم وجود متابعة فعالة للديون المتعثـرة ، وعدم وجود رقابة فعالة على منح الائتمانات وتحصيلها ، وعدم وجود مراجعة دورية لأقيام الضمانات.

المبحث الرابع

أساليب المعالجة للمصارف المتعثرة

تختلف طرق معالجة المصارف التي تواجه مشـاكل مالية بحسـب درجة الفشل التي وصلت إليه . فـإذا كانت الآفاق المسـتقبلية للمصـرف ما زالت واعدة , وهناك رغبة من قبـل الدائنين في التعاون مـع المصرف للإبقاء على زبـون مربح على المدى البعيد , قد يعرض الدائنون تقديم تنازلات طوعية للمصرف . تتضمن التنازلات الطوعية تمديد فترة اسـتحقاق الديون , أو تخفيض قيمة الديون بنسـبة معينة , أو مزيج الاثنين معا . أما إذا كانت الآفاق المستقبلية لها لا تعد بالكثير من الخير , لكن الدائنين يفضلون الإبقاء على المصرف لان قيمته كمصرف مستمرة اكبر من قيمتها التصفوية, فان الحل يكون بإعادة تأهيل المصرف من خلال إعادة تنظيمه . وتهدف عملية إعادة التنظيم إلى إعادة هيكلة رأسمال المصرف لتخفيض نسـبة المديونية وبالتالـي تخفيض حجم الالتزامات الماليـة الثابتة على المصرف (٢)، إضافة إلى معالجة أسباب المشاكل والتعثرات.

يأتي الحل الأخير في تقديم العون للمصرف الذي هو على وشك الإفلاس لمنع تصفيته ، يحدث ذلـك إذا كان الـرأي هـو حماية كل المودعين والحفاظ علـى الثقة العامة ويمكـن أن يأخذ العون أكثر من شـكل ويعتمد ذلك على الظروف، فإذا ما كان المصرف يصادف مجرد مشـكلة سـيولة يأتي حلها بالاقتراض من المصرف المركزي بالأسـعار العادية ، يسـتطيع النظام منحه قرضا" أو إيداع وديعة ميسـرة في المصرف ، أما إذا كانت مشـكلة المصرف هي إعسـار مالي حقيقي في هذه الحالة يكون السـبيل الوحيـد هو زيادة رأس المـال أو أي إضافة بحقوق الملكية ، وكبديل لذلـك يحق نظام التأمين

أن يأخـذ أصول المصرف الرديئة بقيمتها الاسـمية ، حيـث يعطي للمصرف الفرصة في التخلص من الأصول الرديئة التي كان ينبغي عليه معالجتها، ويشار في ذلك إلى أن النظام سيكون له في المصرف المعني نصيب اكبر في رأس المال وعادة ما يقوم بتغيير الإدارة التي تعد مسؤولة عن الخسائر لتحسين الصورة والحفاظ على ثقة المجتمع ، ثم يخرج النظام تدريجيا'' كمساهم نتيجة تسديد المصرف لحصته في رأسماله بعد تحسين أوضاعه(٧).

الأساليب العلاجية في مرحلة العسر المالي

وتتميز مرحلة العسر المالي الحقيقي بتوقف المصرف التام عن دفع التزاماته الجارية او المستقبلية بسـبب ان القيمـة السـوقية للخصوم أصبحت أعلـى بكثير من القيمة السـوقية وهو مـا يعني وصول الخسائر للمودعين لذا يتطلب مجموعة من الأساليب في هذه المرحلة تهدف إلى حماية المودعين وبعث الطمأنينة فيهم واحتواء مشكلة التعثر بسرعة حتى لا يحدث ذعر مالي يهدد استقرار النظام المصرفي .

ونجد ان حل مشـكلة تعثر المصارف تندرج ضمن ثلاث أسـاليب وتدخل السـلطة النقدية باتخاذ إجراءات فورية محددة تبرزها المطالب التالية(٨) :

١. نظام التأمين على الودائع.
٢. إعادة هيكلة المصارف المتعثرة .
٣. الاندماج القسري للمصرف المتعثر.

اولاً:- نظام التأمين على الودائع.

يمثـل نظـام ضمان الودائع المصرفيـة نوعا'' من تطبيقات عقود التاميـن التي تهدف عادة إلى تعويض المودع المضمون عن الخسـائر التي يتعرض لها في الأموال ويتميز بأنه غير موجه لحماية فرد أو مؤسسة أو جماعة معينة ، ولكنه موجه نحو المجتمع عامة .

لا يستهدف بالضرورة الربح من الجهة الضامنة وإنما تعزيز الثقة العامة لدى جمهور المودعين .

ويعـرف هذا النظام بأنه نوع من أنظمة التامين الذي تجتمع فيه المؤسسـات المصرفية مع بعضها البعض لتأسـيس مؤسسـة تأمين حيث تقوم هذه المؤسسـة المصرفية بوضع السياسـة الخاصة بالنظام بحكـم أنهـم يقومون بالدفع للنظام وتمويله وفي حال تعرض أحد أعضاء هذا النظام إلى أزمة مصرفية فأنه سـرعان ما يتدخل لإيجاد الحل المناسـب ويقوم بتمويل تكاليف هذا الحل والدفع للمودعين إذا لزم الأمر.

أو هو تنظيم إداري لا يهدف إلى الربح وإنما لزيادة الثقة في المصارف التي تحتفظ بمدخرات أفراد المجتمع والذي يعتمد على اشتراكات أعضائه من المصارف وبعض الأصل على دعم الدولة لمساعدة المصارف الأعضاء عندما تتغير ماليا''وتعويض المودعين في حدود المبالغ المؤمن عليها.

وتبدأ مرحلة التعويض للمودعين حتى الحد المؤمن عليه من طرف نظام التامين على الودائع عند إقرار توقف المصرف عن الدفع وتصفيته ، وبالنسبة للودائع التي تخرج عن نطاق التامين إضافة إلى سائر الودائع الأخرى فانه تدخل ضمن المطالبات في تصفية المصرف.

علما" بان النظام يدخل أيضا" في التصفية ويحل محل المودعين المؤمن على ودائعهم ، وبطبيعة الحـال فأن كل من يتقدم الى التصفية يخسـر جـزء من أمواله إضافة إلى التأخيـر قبل الحصول على المدفوعات الجزئية.

ثانياً:- إعادة هيكلة المصارف المتعثرة [٩].

يستهدف أسلوب إعادة الهيكلة محاولة إنقاذ المصرف من مشكلة التعثر المصرفي وحتى تتم هذه العمليـة بنجـاح فأنه يجب النظر إلى علاج مشـكلة التعثر ودفعها من ثـلاث زوايا هي : رغبة الإدارة والملاك والدائنين في استمرار عمل المصرف والقدرة في إنجاح ودعم أساليب العلاج المقترح (إعادة هيكلة) بالإضافة إلى أن تشمل إعادة هيكلة المجال الإداري والمالي من اجل تحقيق نتائج فعالة للتغلب على مشكلة التعثر وتخفيض احتمالية حدوثها مستقبلا" من خلال :-

- صيغة إعادة هيكلة المصارف.
- الأساليب الإجرائية لإعادة هيكلة المصارف .

وتعتبر معالجة مديونية المصرف وكيفية تسديدها باعتماد خطة لهذه الغاية بهدف تحسين الأداء المالي للمصرف المتعثر.

إن إعـادة الهيكلـة تأخذ بمفهوم التغيير الذي يعـرف بأنه مجموعة من ردود الفعل التي تسـتهدف مواجهة ما يحدث من تغيرات في البيئة كلا" على استعادة التوازن او هو انتقال المصرف من وضعية غير مربحة إلى وضعية مرغوب فيها وحتى تكون إعادة الهيكلة تغييرا" فعالا" لابد أن تتميز بما يلي (١٠) :

- **التغيير يكون أساسـي** : يتوجب أن يكون التغيير نوعي في اداء العمل المصرفي وتغيير الفكر المصرفـي ليتواكـب مع مسـتجدات الصناعة المصرفية بما يسـهم في رفع كفـاءة الخدمة المصرفية للزبون .
- **التغيير له قيمة** :يتعين أن يكون التغيير كبير وجوهري وليس هامشي في معايير الأداء

- **التغيير له نتائج كبيرة وجوهرية : أي لا يقتصر على التطوير والتحسـين النسـبي والشكلي في الأداء.**

اعتماد التفكير الاستقرائي :

فإعـادة الهيكلة تشـتغل في البحث عن فرص التغيير قبل بروز مشـاكل تدعـو للتغيير والتطوير وترفض التفكير ألاستنتاجي المتمثل في الانتظار حتى ظهور المشكلة ثم العمل على إيجاد الحلول .

ملخص الأساليب الإجرائية لإعادة هيكلة المصرف المتعثر لمجموعة من الإجراءات

حل مجلس الإدارة وتشكيل لجنة إدارة.

إعداد خطة إعادة الهيكلة .

وتهدف الوسـائل المالية لإعادة الهيكلة إلى مساعدة المصرف المتعثر على استئنافه لنشاطه بحدود لان المصارف تستند في تمويل موجوداتها على أموال الغير وانعدامها يعني توقف نشاطها ، كما تعتمد عادة عند بداية النشـاط بصورة كبيرة على رأسمالها في التوظيف، لهذا فأن معالجة المديونية أو زيادة رأس المال كلها وسائل تعمل على توفير مصادر التمويل الملائمة لاستعادة النشاط وفي بعض الأحيان يكون سبب تعثر المصرف كبير في حجمه مقارنة مع طاقة استيعاب السقف المصرفي وصعوبة تعقد تسـييره لذا يلجأ إلى تخفيض رأسـماله ، ويؤدي بنا ما سـبق إلى التعرض إلى كل الوسائل المالية فيما يلي[١١] :

معالجة مديونية المصرف المتعثر:

أن تتراكـم الديون المصرفية الناتجة عن تراجع الأرباح وارتفاع الخسـائر عبر سـنوات نشـاط المصـرف يـؤدي إلى تعثر المصرف وتوقفه عن دفع التزاماته وبالتالي فأن ضمان فرص نجاح إعادة هيكلة المصرف المتعثر تعتمد على معالجة مديونيته وفق التالي:

- **أبراء ديون المصرف :** أي تنازل صاحب الحق إلا لمانع .

- **إعادة جدولة ديون المصرف** : إعادة ترتيب شـروط سـداد الدين الأصلي والذي يستلزم دخول المدين في مفاوضات مع الدائنين للاتفاق على تأجيل السداد.

- **رسـملة الديون :** تحويل دائني المصرف إلى مساهمين فيه كل بنسبة ديونه مما يؤدي إلى زيادة رأس ماله وتنشـأ عملية الرسـملة بقرار من الهيئة العامة غير العادية بعد أخذ موافقة الدائنين الخطية وموافقة الجهة الوصية ويسجل وينشر عملا" بمقتضى قانون الشركات .

- **التمويل** : يصعب على المصارف المتعثرة الحصول على مصادر التمويل في ظل الوضعية التي تمر بها نظرا" للانخفاض الواضح لقدراتها التي يمكن ان تتضمنها خطة إعادة الهيكلة .

- **زيـادة رأس مال المصرف** : يشـترط لزيـادة رأس المال شـرطان هما أكتاب بكامل رأسـمال المصرف (أي أن يتم دفع رأسماله المصرح به بالكامل من قبل المساهمين) ، حيث ليس من المنطقي زيادة رأس المال وهو لا يزال دائنا" بالجزء غير المدفوع المترتب في ذمة المساهمين.

ج- تخفيض رأسمال المصرف :

أي تخفيض رأسمال المصرف المكتتب وغير المكتتب به وتتم عملية التخفيض إذا بقي جزء من رأسمال المصرف لم يكتتب به على الرغم من عرضه كله للاكتتاب حيث يخفض في هذا الحال إلى الحد المكتتب به على أن لا يقل عن الحد المقرر قانونا" حسب نشاط المصرف.

ثالثا:- الاندماج القسري للمصرف المتعثر:

وهو أحد الأساليب العلاجية التي تلجأ إليها السلطات المختصة لتنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة (خاصة الصغيرة منها) مع مراعاة حماية حقوق أصحاب المصلحة في المصرف المتعثر لاسيما المودعين غير المؤمنين في إطار نظام التأمين على الودائع والذين يتضررون كثيرا" من تصفية المصرف (لا يسترجعون كامل مستحقاتهم) ، وتزداد الحاجة إلى أسلوب الاندماج القسري في حالة عدم قدرة الوسائل المالية الأخرى لإعادة الهيكلة في تحقيق أهدافها المتمثلة في عودة المصارف المتعثرة لمزاولة نشاطه والناتجة في اغلب الحالات عن اعتراض الدائنين عن تلك الوسائل وفشل المفاوضات معهم [١٢] .

ويتضمن (الاندماج) انتقال وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل ينتج عنه أولاً: زيادة القدرة التنافسية للبنك الجديد و فرص الاستثمار و إدارة الموارد و الدخل الجديد بشكل أكثر كفاءة و فعالية و إبداع وثانياً : إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف المصرف بدرجة أعلى من الكفاءة و من ثم يكتسب الكيان المصرفي الجديد شخصيته وثالثا:المزيد من الثقة و الطمأنينة و الأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين .

ومن الآثار الإيجابية للاندماج تتمثل في [١٣] :

- يؤدي الاندماج إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير من وفورات داخلية مثل التكنولوجيا و إدارية كجذب أفضل الكفاءات المصرفية وإتاحة الفرصة لتدريب العمالة وإعدادها و توفير الخدمات اللازمة لها و وفورات خارجية مثل إمكانية الاستفادة من شروط أفضل في التعامل مع بنوك أخرى.

- يؤدي اندماج أكثر من مصرف إلى تجميع موارد وأصول كل منهما مما يؤدي إلى زيادة الجدارة الائتمانية بدون التعرض للانكشاف أو الهزات الكبيرة كما يستطيع تمويل أنشطة اقتصادية ذات أجل طويل .

- تجميع القدرات الإدارية فيتوقع مع اندماج مصرفين أو أكثر أن تتوافر قدرات إدارية أكبر للمصرف و من ثم تزيد كفاءة الوحدة الكبيرة .

- تعزيز المركز المالي للكيان المصرفي الجديد و ذلك من حيث القدرة على تحقيق مبدأ كفاية رأس المال و مواجهة المخاطر و زيادة القدرة على تمويل المشاريع المختلفة.

- زيادة الأرباح الصافية للمصرف الجديد التي ينتج عنها زيادة قيمته ومن ثم زيادة الإيداعات

الناتجــة عــن زيادة عدد عملائه ، وبالتالي زيادة الثقة فــي المصرف الجديد ، وهذا ما يزيد من ربحيته وتحسين الربحية هو ناتج للأثر التجميعي لعمليات الاندماج ، وهذا الأثر يحتوى على (الأثر التجميعي التشــغيلي والأثر التجميعي المالي) فالأثر التجميعي التشــغيلي ينتج عنه وفورات الحجم وزيادة القوة التسويقية وزيادة الكفاءة في أداء الخدمة المصرفية ، والأثر التجميعي المالي ينتج عنه الحوافز والمزايا الضريبيــة والوفــر الضريبي وانخفاض تكاليف إصــدار الأوراق المالية وانخفــاض احتمالات تحمل المصرف الجديد لتكاليف الإفلاس[١٤] .

الخـاتمـــة

تختلف طرق معالجة المصارف التي تواجه مشــاكل مالية بحســب درجة الفشــل التي وصلت إليها. فإذا كانت الآفاق المستقبلية للمصرف ما زالت واعدة، و هناك رغبة من قبل الدائنين في التعاون مــع المصرف للإبقاء على عميل مربح على المدى البعيــد، قد يعرض الدائنون تقديم تنازلات طوعية للمصــرف. تتضمــن التنازلات الطوعية تمديد فترة اســتحقاق الديون، أو تخفيض قيمة الديون بنســبة معينة، أو مزيج الاثنين معا. أما إذا كانت الآفاق المســتقبلية لها لا تعد بالكثير من الخير ، لكن الدائنين يفضلون الإبقاء على المصرف لان قيمته كمصرف مستمر اكبر من قيمتها التصفوية، فان الحل يكون بإعادة تأهيل المصرف من خلال إعادة تنظيمها . و تهدف عملية إعادة التنظيم إلى إعادة هيكلة رأسمال المصرف لتخفيض نسبة المديونية و بالتالي تخفيض حجم الالتزامات المالية الثابتة على المصرف.

أخيــرا... إذا لــم يكن هناك أي أمل بإمكانية اســتعادة المصرف لربحيتــه والتغلب على مصاعبها المالية و كانت قيمتها التصفوية اكبر من قيمتها كمصرف مستمر، فان الحل يكون بتصفية المصرف. و تتطلــب عمليــة التصفية الدخــول في إجراءات قانونيــة تتضمن إعلان إفــلاس المصرف، وتصفية موجوداتها على مهل و بشكل منتظم، وتوزيع حصيلة التصفية على الدائنين بشكل عادل. والعدالة في التوزيع تعني هنا اتباع أولوية للحقوق معينة تتناسب مع الحقوق القانونية لكل نوع من الأوراق المالية.

خلاصة وتوصيات

خلاصة

١- بغية ممارسة المصرف نشاطه دون أية متاعب أو اضطرابات مالية ان يوازن بين قدرته على تحقيق الأرباح وقدرته على ســداد الالتزامات المترتبة عليه في تواريخ اســتحقاقها , أي أن يكون هناك توازن بين ربحيته وبين قدرته على توليد تدفقات نقدية معقولة كافية لسداد الالتزامات, على أن يتم كل ذلك في ظل هيكل متوازن سليم .

٢- إذا لــم يكــن هناك أي أمل بإمكانية اســتعادة المصرف لربحيته والتغلب علــى مصاعبه المالية وكانت قيمته التصفوية اكبر من قيمته كمصرف مستمر , فان الحل يكون بتصفية المصرف، وتتطلب عمليــة التصفية الدخول في إجراءات قانونية تتضمن إعلان إفلاس المصرف , تصفية موجوداته على مهل وبشكل منتظم , توزيع حصيلة التصفية على الدائنين بشكل عادل .

٣- لا يوجـد سـيناريو واحد يمكن أن تسـير عليه جميع المصارف المتجهـة نحـو التعثر المالي , وإنما قد تختلف هذه المراحل من مصرف إلى آخر . ويعود ذلك إلى عدة عوامل من أهمها سبب التعثر المالي وطريقة تعامل إدارة المصرف معه , الأمر الذي يلعب دوراً حاسـماً في تقرير احتمال وصول المصرف إلى حالة التعثر المالي أو لا .

ومما سبق نوصي بما يلي:

١. يجب على إدارة المصرف ليس فقط التفكير في كيفية رفع مسـتوى كفاءة الأداء، بل التفكير كذلك وبجدية في كيفية الكشف عن التعثر المالي في مراحله الأولى بإدارة مخاطر فعالة ونظام إنـذار مبكـر وذلك لمواجهة مخاطره والتغلب عليها في حينها, لان التعثر المالي قد يحدث في أي لحظة من حياة المصرف لذا يجب أن تعد له كل العدة لتحمي نفسـها من مخاطره وآثاره، السـلبية التـي قد تمتد ليس فقط إلى الأطراف المعنية من مـلاك ودائنين وعاملين وزبائن بل تمتد آثاره السلبية أيضا إلى الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي ككل .

٢. الرفع المستمر لرؤوس أموال المصارف وأصولها لكي تصل رؤوس الأموال إلى مثيلاتها في الـدول العربية بالإضافة إلى زيادة أصول المصـارف وتنويع محافظها، لذا يلزم المصارف مضاعفـة الجهود واختيار أفضل السـبل لتحقيق التوازن بيـن العوائد والمخاطر قصد تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي.

٣. ضرورة تطوير وتعزيز ممارسـة الرقابة الشاملة ومخاطر التشـغيل حسب المعايير العالمية ولاسـيما معايير بازل بحيـث تركز على إيجاد ثقافة عامة وبنية إداريـة قادرة على تنفيذ هذا الإطـار، حيـث أن ضعـف الرقابة المصرفيـة تؤدي إلى وصـول المصـارف التجارية إلى الإفلاس، وبالتالي ما يؤدي إلى ضعف الجهاز المصرفي.

٤. العمـل علي رفع الكفاءة الإدارية لإدارة الأموال وبـذل المزيد من الجهد في ذلك حتى يتحقق التطور المنشود لتلك المصارف .

٥. تطبيق أنظمة التأمين على الودائع والتي تحقق الأمان للمودعين برد ودائعهم أو جزء منها إذا تعرضت المصارف للتعثر والفشل.

٦. العمل علي إتباع الأساليب ألحديثه للتحليل المالي وذلك للتبوء بالعسر المالي.

٧. يجب على المصارف ليس فقط أن يحسـن كفاءة الأداء بل التفكير وبجدية في كيفية التعرف علـى التعثر المالي في المصرف والتعرف على مخاطره والتغلب عليها في حينها لان التعثر المالي قد يحدث في أي لحظة لذا يجب أن يعدله كل العدة لتحصين نفسها من مخاطره وآثاره السلبية التي تمتد ليس فقط إلى المصرف بل الى الملاك والدائنين والعاملين والعملاء بل تمتد آثاره إلى الاقتصاد الوطني ككل.

٨. لتجنب مخاطر التعثر فلابد من العمل على تذليل المعوقات من خلال تطبيق نظام جيد للحوكمة بمقوماتـه وركائـزه ومن خلال الاهتمـام بتوافر الخبـرات الفنية والماليـة والإدارية لإعفاء الإدارات العليا للمصارف.

٩. ضـرورة توفيـر المعلومـات اللازمـة لمتخـذي القـرارات من خـلال توفيـر مجموعة من

الإجـراءات الوقائيــة الملائمة والتي تؤدي تطبيقها إلى تحســين جودة المعلومات المحاســبية والتي تتمثل بما يلي:

١٠. تقيد المصرف بمعايير المحاسبة الدولية وتحسين المهارات الإدارية في التحليل المالي وتفسير النسب إلى المدراء الماليين في المصرف.

١١. اســتخدام التحليل المالــي في عملية اتخاذ القرارات والابتعاد عن التقديرات الشــخصية وذلك لتحسين جودة القرارات المتخذة والاهتمام بالتخطيط المالي.

١٢. عدم التوســع في منح الائتمان والتخلص من الأصول الرأسمالية غير المنتجة وترشيد الإنفاق لتخفيض التكاليف إلى أدنى حد .

١٣. الحــرص علــى تطبيق الحوكمة في المصارف لأنها تؤدي إلــى زيادة درجة وجودة الإفصاح والشــفافية فــي القوائم الماليــة والتي يعمل على معرفة نقاط الضعف التــي قد تؤدي إلى تقليل كفاءة الإدارة والمحللين الماليين .

الهوامش :

١. د. محســن أحمد الخضيري – الديون المتعثرة، الأســباب، العلاج- مطبعة دار الكتاب العربي -القاهرة ١٩٩٤.

٢. د.علي حسن يونس – الإفلاس – مطبعة دار الكتاب العربي في مصر – ١٩٩٨، ص٤٧.

٣. د.خليل الشــماع -أســباب القــروض المصرفية المتعثــرة – الأكاديمية العربيــة للعلوم المالية والمصرفية- عمان / الأردن ٢٠٠٥- ص٥١٣.

٤. أســار فخري عبد اللطيف – كيف تنهار المصارف- مجلة المســتثمرون – العدد٧٢ –الكويت- لعام ٢٠٠٨- ص٦٢.

٥. أ. شريف ريحان - التعثر المالي للمصارف - مجلة علوم إنسانية – العدد (٤٣) لعام ٢٠٠٧- ص٧.

٦ . د.ابــو الفتــوح علــي – التحليل المالــي وإدارة الأموال –دار الكتب العلمية للنشــر والتوزيع- القاهرة - لعام ، ص٨١، ١٩٩٤.

٧ . د. عدنان الهندي – الاندماج والتحديات على مشارق الألفية الثالثة – مجلة اتحاد المصارف العربية – لبنان – العدد ٢١- المجلد ١٩- شباط ١٩٩٨-ص٥.

٨. الأستاذ محمد جيجان – التعثر المصرفي – دورة اقيمت في البنك المركزي العراقي للفترة من ٨-١٢ /٢٠٠٧/٧ .

٩. د. عدنــان الهنــدي – الدمج والتملــك في القطاع المصرفي العربي م المبررات والمكاســب

والاتجاهات – مجلة اتحاد المصارف العربية – لبنان – العدد ٢٢٦- المجلد ١٩- تشرين الأول ١٩٩٩-ص٢٦

١٠ . وليد عيدي عبد النبي / مستشار البنك المركزي العراقي – دراسة بعنوان (إعادة هيكلة المصارف العراقية) – إذار لعام ٢٠١٦ – ص٤.

١١. وليد عيدي عبد النبي / مستشار البنك المركزي العراقي دراسة بعنوان (دور البنك المركزي العرقي في تحقيق الشمول المالي وتطوير القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو) - آب ٢٠١٦ ، ص٦.

١٢. وليد عيدي عبد النبي / مستشار البنك المركزي العراقي – دراسة بعنوان (إعادة هيكلة المصارف العراقية) – آذار لعام ٢٠١٦ – ص١١.

١٣. أسار فخري عبد اللطيف – الاندماج المصرفي وتأثيره على القطاع المالي بالإشارة إلى حالة العراق – مجلة الدراسات الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٠– العدد ٢- ص ١٥.

١٤. أسار فخري عبد اللطيف – المصدر السابق نفسه - ص ١٨.

المصادر

١. د.أبو الفتوح علي – التحليل المالي وإدارة الاموال –دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع- القاهرة - لعام ١٩٩٤، ص٨١.

٢. أ. أسار فخري عبد اللطيف – كيف تنهار المصارف- مجلة المستثمرون – العدد٧٢ – الكويت- لعام ٢٠٠٨- ص٦٢.

٣. .أسار فخري عبد اللطيف – الاندماج المصرفي وتأثيره على القطاع المالي بالإشارة إلى حالة العراق – مجلة الدراسات الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي - العدد٢، ص١٥.

٤. أ.أسار فخري عبد اللطيف – المصدر السابق نفسه، ص١٨.

٥. أ. شريف ريحان - التعثر المالي للمصارف - مجلة علوم إنسانية – العدد (٤٣) لعام ٢٠٠٧- ص٧.

٦. أ.شريف ريحان - أسباب معالجة التعثر المصرفي -المصدر السابق – ص١٣

٧. د.خليل الشماع -أسباب القروض المصرفية المتعثرة – الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية- ٢٠٠٥- ص٥١٣.

٨. د.عدنان الهندي، الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي، المبررات والمكاسب والاتجاهات، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٢٦، المجلد ١٩، تشرين الأول، ١٩٩٩، ص ٢٦.

٩. د.عدنان الهندي – الاندماج والتحديات على مشارق الألفية الثالثة – مجلة اتحاد المصارف

العربية – لبنان – العدد ٢١- المجلد ١٩- شباط ١٩٩٨- ص٥.
١٠. د.علي حسن يونس – الإفلاس – مطبعة دار الكتاب العربي بمصر – ١٩٩، ص٤٧.
١١. وليد عيدي عبد النبي / مستشار البنك المركزي العراقي – دراسة بعنوان (إعادة هيكلة المصارف العراقية) – آذار لعام ٢٠١٦ – ص٤.
١٢. وليد عيدي عبد النبي / مستشار البنك المركزي العراقي - دراسة بعنوان (دور البنك المركزي العرقي في تحقيق الشمول المالي وتطوير القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو) - آب ٢٠١٦ ، ص٦.
١٣. محمد جيجان – التعثر المصرفي – دورة أقيمت في البنك المركزي العراقي للفترة من ٨-١٢ /٢٠٠٧/٧ .
١٤. د. محسن أحمد الخضيري – الديون المتعثرة، الأسباب، العلاج- القاهرة ،١٩٩٤، ص١٤٣.

Evaluation of the development role of the Central Bank of .Iraq for the period 2002 - 2016

Ph. D Wafaa J. Ameen

Dr. Ahmed A. Hamdan

Abstract

In many developing and emerging economies, central banks have begun over the past decade to place renewed emphasis on the promotion of economic development and structural transformation, looking beyond narrow mandates for macroeconomic stability. Developmental central bank policies have included policies directed at financial sector development, the promotion of financial inclusion and aligning the financial system with sustainable .development

This marks a shift from the orthodoxy that has dominated central banking since the 1980s and that has been promoted in developing countries by institutions such as the International Monetary Fund (IMF) and multilateral development banks. The orthodox approach to central banking – according to which central banks should primarily focus on price stability – has been severely undermined by the global financial crisis. It has become clear that central banks also ought to take responsibility for safeguarding financial stability . The research will discuss theoretical concepts related to developmental role of central bank, take some central banks as international experiences, and .then evaluation of the developmental role of the Central Bank of Iraq

Key Words: Monetary policy , developmental role of the Central Bank, Nicholas Kaldor's Magic Square

Electronic Banking in Selected Arab Countries Reality and Challenges

Saad H. Ali
Seemaa M. Allawi
Ali R. Muhssin

Abstract

Technological progress contributes to the efficient flow of banking services, and the efficient use of information and communication technologies by banks enables them to cope with the challenges of the times and increase their competitiveness based on attracting customers.

The situation in Arab countries is no different from the situation in the rest of the developing countries. The use of information and communication technologies is still limited for many reasons, including the small size of Arab banks and most contries lack of security and safety for Internet and telephone networks.

Therefore, Arab banks have had to face these challenges by taking the appropriate measures to help them cope with the technological developments in the global economy by adopting more sophisticated and comprehensive policies to ensure the quality of banking service in order to enhance their competitiveness in the local and international arenas.

The Decline in International Oil Prices and It's Impact on The Iraqi Economy After 2003

Assistant Professor Dr. Mohamed AbdSaleh

Abstract

The Global Financial Crisis in 2008 and The Crisis of 2014 caused a drop in Oil prices significantly affected The Overall World Economy . As far as The Iraqi Economy is concerned ، this decline was reflected in The Low Contribution of Oil Revenues in The Formation of Economic sectors such as GDP and The State Budget ، This making The Government resort to easing The Crisis through external borrowing and austerity policy in public spending .

Abstract

Contents

1- The new protectionism and implications on the commercial interests of the under-developed countries.
Ph. D Adnan H. Yuniss
Dr. Sultan J. Sultan
Dr. Fadil Moosa 11

2-An economic study to estimate the average per capita consumption of animal protein in Iraq.
Ph. D Raad O. Eidan 41

3-The decline in global oil prices and its impact on the Iraqi economy after 2003.
Ph. D Mohammed A. Salih 53

4-Electronic Banking in Selected Arab Countries (Reality and Challenges).

m.m. Seemaa M. Allawi
m. Saad H. Ali
m.Ali R. Muhssin ... .75

5-Evaluation of the development role of the Central Bank of Iraq for the period 20022016-.

Ph. D Wafaa J. Ameen
Dr. Ahmed A. Hamdan 101

6-Banking financial stumbling causes and treatment methods.
Ussar F. Abdul-lateef 129

Abstract

The Goals and Standard Publishing

The goals of Baytul Hikma

- Baytul Hikma is antellectual and scientific institution with moral entity and financial and administrative independence . Baytul Hikma is in Baghdad . Its goals;
- Studying the history of Iraq and the Arab and Islamic civilization.
- Laying the approach of dialogue between cultures and religions . Thus contributing to concolidate the culture of peace and the values of tolerance and coexistence between individuals and groups.
- Following- up the politiceal and economic global developments and their future effects on Iraq and Arab world.
- Paying attention to reserches and studies related to the issuses of social ، economic and political phenomena
- Interesting in reserches and studies that enhance the citizen rights and fundamental freedoms and the consolidation of democracy and civil society values.
- peoviding insightsand studies that serve policy and decision - making processes.

Puplishering standard

-The joumal puplishes researches that have not been puplished before . rhe researcher will be informed of decision of puplishing within three months from the date of receipt of the reserch- one copyof the resercher should be sent in Arabic with a summary in Enghlish of no more than (200) words. (provided that.

A -The researcher must be printed and saved on CD disk ،double - spaced and printing.

B -Pages should not exceed 200) pages ، (double-spaced and printing.

C -All sources and margins should be serially numbered at the end of the paper in double spaces printing.

-The researcher gets a free copy of the Journal that puplished the research.

-Researchers will not to be resturned whether puplished or not.

-The department has the right to puplish the research in accordince with the plan of the Journal edition.

Economic Studies

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Economic Studies In Bayt Al-lHikma

No.(**38**) Baghdad-2018

Chief Editor

Dr.Falah .H. Thwayni

Secretary Editor

Hussein G. Rasheed

Commity of consultants

Dr. Mudher M. Salih

Dr. Khaleefa J. Az-zubaidi

Dr. Mahmood M. Dagher

Dr. khalil M. Aj-juburi

Dr. Mohammad S. Alquraishi

Dr. Hassan L. kadhim

Dr. Ali S. Az-zubaidi